

كتاب

أسرار العربيّة

تأليف

كمال الدين ابي البركات عبد الرحمن بن

محمّد بن ابي سعيد الانباريّ النحويّ

رحمه الله

طبع

في مدينة ليدن المحروسة بمطبعة بريل

سنة ١٨٨٦ المسيحيّة المطابقة سنة ١٣٠٣ الهجريّة

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر وتمم بالخير

قال الشيخ الفقيه الامام العالم كمال الدين ابو البركات عبد الرحمن بن محمد بن ابي سعيد الانباري النحوي رحمه الله * الحمد لله كاشف الغطاء ومانح العطاء ذي الجود والابداء والاعادة والابداء المتوحد بالاحدية القديمة المقدسة عن الحين والفناء اهل الصفات الازلية المنزهة عن الزوال والفناء والصلوة على محمد سيد الانبياء وعلى آله واصحابه الاصفياء * وبعد فقد ذكرت في هذا الكتاب الموسوم بأسرار العربية كثيرا من مذاهب النحويين المتقدمين والمتأخرين من البصريين والكوفيين وصححت ما ذهبت اليه منها بما يحصل به شفاء الغليل واوضحت فساد ما عداه بواضح التعليل ورجعت في ذلك كله الى الدليل واعفيته من الاسهاب والتطويل وسهلته على المتعلم غاية التسهيل والله تعالى ينفع به وهو حسبي ونعم الوكيل *

الباب الاول

* باب علم ما الكلم *

إن قال قائل ما الكلم قيل الكلم اسم جنس واحده كلمة كقولك نبقة ونبق ولبنة ولبن وثفنة وثفن وما اشبه ذلك فان قيل ما الكلام قيل ما كان من الحروف دالاً بتاليفه على معنى يحسن السكوت عليه فان قيل فما الفرق بين الكلم والكلام قيل الفرق بينهما انّ الكلم ينطلق على المفيد وعلى غير المفيد واما الكلام فلا ينطلق الاّ على المفيد خاصة فان قيل لم قلتم انّ اقسام الكلام ثلثة لا رابع لها قيل لانّا وجدنا هذه الاقسام الثلثة يعبر بها عن جميع ما يخطر بالبال ويتوهم في الخيال ولو كان هاهنا قسم رابع لبقي في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه الا ترى انه لو سقط آخر

بهذه الاقسام الثلثة لبقي في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه بازاء ما سقط فلمّا عبّر بهذه الاقسام عن جميع الاشيآء دلّ على انه ليس الاّ هذه الاقسام الثلثة فان قيل لم سمّي الاسم اسما قسيل اختلف فيه النحويّون فذهب البصريّون الى انّه سمّي اسما لوجهين احــدهما انه سمّا على مسمّاه وعلا على ما تحته من معناه فسمّي اسما لذلك والوجه الثـاني انّ هذه الاقسام الثلثة لها ثلث مراتب فمنها ما يخبّر به ويخبر عنه وهو الاسم نحو زيد قائم ومنها ما يخبر به ولا يخبر عنه وهو الفعل نحو قام زيد ومنها ما لا يخبر به ولا يخبر عنه وهو الحرف نحو هل وبل وما اشبه ذلك فلمّا كان الاسم يخبر به ويخبر عنه والفعل يخبر به ولا يخبر عنه والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه فقد سما على الفعل والحرف اي ارتفع . والاصل فيه سُمْوٌ الاّ انهم حذفوا الواو من آخره وعوّضوا الهمزة في اوّله فصار اسما ووزنه اِفْعٌ لانّه قد حذف منه لامه التي هي الواو في سمو وذهب الكوفيّون الى انّه يسمّى اسما لانّه سِمَة على المعنى يعرف بها والسمة العلامة والاصل فيه وسم الاّ انهم حذفوا الواو من اوّله وعوّضوا مكانها الهمزة فصار اسما ووزنه اِعْل لانّه قد حذف منه فاؤه التي هي الواو في وسم والصحيح ما ذهب اليه البصريون وما ذهب اليه الكوفيّون وإن كان صحيحا من جهة المعنى إلاّ أنّه فاسد من جهة التصريف وذلك من اربعة اوجه الوجه الاوّل انك تقول في تصغيره سُمَيّ نحو حِنو وحُنَيّ وقِنو وقُنَيّ ولو كان مأخوذا من السمة لوجب ان تقول وسيم كما تقول في تصغير عدة وعيدة وفي تصغير زنة وزينة فلمّا قيل سُمَيّ دلّ على انّه من السموّ لا من السمة وكان الاصل فيه سُمَيْو الاّ انه لمّا اجتمعت اليآء والواو والسابق منهما ساكن قلبوا الواو يآء وجعلوها يآء مشدّدة كما قالوا سيّد وهيّن وميّت والاصل فيه سَيْوِد وهيون وميوت الاّ انه لمّا اجتمعت الواو واليآء والسابق منهما ساكن قلبوا الواو يآء وجعلوها يآء مشدّدة وقلبوا الواو الى اليآء ولم يقلبوا اليآء

الى الواو لانّ اليآء اخفّ والواو اثقل فلمّا وجب قلب احدهما الى الآخر كان قلب الواو التي هي اثقل الى الياء التي هي اخفّ اولى والوجه الثاني انّك تقول في تكسيره اسمآء نحو حِنو واحناء وقِنو واقناء ولو كان مأخوذا من السمة لوجب ان تقول في تكسيره اوسام فلمّا قيل اسمآء دلّ على انّه من السموّ لا من السمة وكان الاصل فيه اسماو الّا انّه لمّا وقعت الواو طرفا وقبلها الف زائدة قلبت همزة كما قالوا حِذآء وكِسآء وسمآء والاصل فيه حذاو وكساو وسماو الّا انه لمّا وقعت الواو طرفا وقبلها الف زائدة قلبت همزة وقيل قلبت الفا لانها لمّا كانت متحرّكة وقبل الالف فتحة لازمة قدّروا انها قد تحرّكت وانفتح ما قبلها لانّ الالف لمّا كانت خفيّة زائدة ساكنة والحرف الساكن حاجز غير حصين لم يعتدّوا بها فقلبوا الواو الفا فاجتمع الفان الف زائدة والف منقلبة والالفان ساكنان وهما لا يجتمعان فقلبت المنقلبة همزة لالتقآء الساكنين وكان قلبها الى الهمزة اولى لانها اقرب الحروف اليها والوجه الثالث انّك تقول اسميته ولو كان ماخوذا من السمة لوجب ان تقول وسمته فلمّا قيل اسميته دلّ على انّه من السموّ لا من السمة وكان الاصل فيه اسموت الّا انه لمّا وقعت الواو رابعة قلبت يآء وانّما قلبت يآء حملا على المضارع نحو يُدعى ويغزى ويشقى والاصل يدعو ويغزو ويشقو كما قالوا ادعيت واغزيت واشقيت والاصل ادعوت واغزوت واشقوت الّا انّه لمّا وقعت الواو رابعة قلبت يآء وانّما قلبت في المضارع يآء للكسرة قبلها فامّا تغازيت وترجّيت فانّما قلبت الواو فيهما ياء وإن لم تقلب في لفظ المضارع لانّ الاصل في تفاعلت فاعلت وفي تفعّلت فعّلت وفاعلت وفعّلت يجب قلب الواو فيهما يآء وكذلك تفاعلت وتفعّلت والوجه الرابع انّك تجد في اوّله همزة التعويض وهمزة التعويض انّما تكون فيما حذف منه لامه لا فاؤه الا ترى انهم لمّا حذفوا الواو التي هي اللام من بِنو عوّضوا الهمزة في اوّله

فقالوا ابنٌ ولمّا حذفوا الواو التي في الفآء من عدة ونحو ذلك لم يعوّضوا الهمزة في اوّله فلمّا عوّضوا الهمزة هاهنا في اوّله دلّ على انّ الاصل فيه سِمْوٌ كما انّ الاصل في اِبن بنوٌ الّا انّهم لمّا حذفوا الواو التي هي اللام عوّضوا الهمزة في اوّله فقالوا اِسْمٌ فدلّ على انّه مشتقّ من السموّ لا من السمة وممّا يؤيّد انّه مشتقّ من السموّ لا من السمة انّه قد جآء في اسم سُمًى على وزن هُدًى والاصل فيه سُمَوٌ الّا انّه لمّا تحرّكت الواو وانفتح ما قبلها قلبوها الفا وحذفوا الالف لسكونها وسكون التنوين فصار سُمًى وفي الاسم خمس لغات اِسْمٌ واُسْمٌ وسِمٌ وسُمٌ وسُمًى قال الشاعر

باسم الّذي في كلّ سورة سُمُهْ

وقال الآخر

وعامُنا أعجبَنا مُقَدَّمُهْ   يُدعَى ابا السَّمح وقِرضاب سُمُهْ

وقال الآخر

واللّه أسماكَ سُمًى مباركا   آثرَكَ اللّهُ به ايثارَكا

وكسرت الهمزة في اِسم لها لكسرة سينه في سِمْو لانّه الاصل وضمّت الهمزة في اُسم لها لضمّة سينه في سُمْو لانّه اصل ثان والّذي يدلّ على ذلك اللغتان الأُخرَيان وهما سِم وسُم فانّهما حذفت لامهما وبقيت فاؤهما على حركتها في الاصلين ووزن اُسم بضمّ الهمزة اُفْعٌ ووزن سِم فِعٌ ووزن سُم فُعٌ ووزن سُمًى فُعَلٌ فان قيل ما حدّ الاسم قيل كلّ لفظة دلّت على معنى تحتها غير مقترن بزمان محصّل وقيل ما دلّ على معنى وكان ذلك المعنى شخصا او غير شخص وقيل ما استحقّ الاعراب اوّل وضعه وقد ذكر فيه النحويّون حدودا كثيرة تنيف على سبعين حدًّا ومنهم من قال لا حدّ له ولهذا لم يحدّه سيبويه وانّما اكتفى فيه بالمثال فقال الاسم رَجُل وفَرَس فان قيل ما علامات الاسم قيل علامات الاسم كثيرة فمنها الالف واللام نحو الرجل والغلام ومنها التنوين نحو رجلٍ وغلامٍ ومنها حروف الجرّ

نحو من زيدٍ والى عمرو ومنها التثنية نحو الزيدان والعمران ومنها الجمع نحو الزيدون والعمرون ومنها النداء نحو يا زيد ويا عمرو ومنها الترخيم نحو يا حارِ ويا مالِ في ترخيم حارث ومالك وقد قرأ بعض السلف ﴿وَنَادَوْا يَا مَالُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ ومنها التصغير نحو زُيَيد وعُمَير في تصغير زيد وعمرو ومنها النسب نحو زيديّ وعمريّ في النسب الى زيد وعمرو ومنها الوصف نحو زيد العاقل ومنها ان يكون فاعلا او مفعولا نحو ضرب زيد عمرا ومنها ان يكون مضافا اليه نحو غلامُ زيدٍ وثوبُ خزٍّ ومنها ان يكون مخبرا عنه كما بيّنّاه فهذه معظم علامات الاسماء فان قيل لم سمّي الفعل فعلا قيل لانّه يدلّ على الفعل الحقيقيّ الا ترى انّك اذا قلت ضَرَبَ دلّ على نفس الضرب الذي هو الفعل في الحقيقة فلمّا دلّ عليه سمّي به لانّهم يسمّون الشيء بالشيء اذا كان منه بسبب وهو كثير في كلامهم فان قيل فما حدّ الفعل قيل حدّ الفعل كلّ لفظة دلّت على معنى تحتها مقترن بزمان محصّل وقيل ما أُسند الى شيء ولم يسند اليه شيء وقد حدّه النحويّون ايضا حدودا كثيرة فان قيل ما علامات الفعل قيل علامات الفعل كثيرة فمنها قد والسين وسوف نحو قد قام وسيقوم وسوف يقوم ومنها تاء الضمير والفه وواوه نحو قمت وقاما وقاموا ومنها تاء التانيث الساكنة نحو قامت وقعدت ومنها أن الخفيفة المصدريّة نحو اريد أن تفعل ومنها إن الخفيفة الشرطيّة نحو ان تفعل افعل ومنها لم نحو لم يفعل وما اشبه ذلك ومنها التصرّف نحو فعل يفعل وكلّ الافعال تتصرّف الا ستّة افعال وهي نعم وبئس وعسى وليس وفعل التعجّب وحبّذا وفيها كلّها خلاف ولها كلّها ابواب نذكر ما فيها ان شاء الله تعالى فان قيل لم سمّي الحرف حرفا قيل لانّ الحرف في اللّغة هو الطرف ومنه يقال حرف الجبل اي طرفه فسمّي حرفا لانّه يأتي في طرف الكلام فان قيل فما حدّه قيل ما جاء لمعنى في غيره وقد حدّه النحويّون ايضا بحدود كثيرة لا يليق ذكرها بهذا المختصر فان قيل فالى كم ينقسم

الحرف فسبيل الى قسمين مُعمَل ومُهمَل فالمعمل هو الحرف المختص كحرف الجر وحرف الجزم والمهمل غير المختص كحرف الاستفهام وحرف العطف ثمّ الحروف المعملة والمهملة كلّها تنقسم الى ستّة اقسام فمنها ما يغيّر اللفظ والمعنى ومنها ما يغيّر اللفظ دون المعنى ومنها ما يغيّر المعنى دون اللفظ ومنها ما يغيّر اللفظ والمعنى ولا يغيّر الحكم ومنها ما يغيّر الحكم ولا يغيّر لا لفظا ولا معنى ومنها ما لا يغيّر لا لفظا ولا معنى ولا حكما فامّا ما يغيّر اللفظ والمعنى فنحو ليت فتقول ليت زيدا منطلق فليت قد غيّرت اللفظ وغيّرت المعنى امّا تغيير اللفظ فلانّها نصبت الاسم و رفعت الخبر وامّا تغيير المعنى فلانّها ادخلت في الكلام معنى التمنّي وامّا ما يغيّر اللفظ دون المعنى فهو ان تقول إنّ زيدا قائم فانّ قد غيّرت اللفظ لانّها نصبت الاسم و رفعت الخبر ولم تغيّر المعنى لانّ معناها التاكيد والتحقيق وتاكيد الشيء لا يغيّر معناه وامّا ما يغيّر المعنى دون اللفظ فنحو هل زيد قائم فهل قد غيّرت المعنى لانّها نقلت الكلام من الخبر الّذي يحتمل الصدق والكذب الى الاستخبار الّذي لا يحتمل صدقا ولا كذبا ولم يغيّر اللفظ لانّ الاسم بعد دخولها مرفوع بالابتداء كما كان يرتفع به قبل دخولها وامّا ما يغيّر اللفظ والمعنى ولا يغيّر الحكم نحو اللام في قولهم لا يَدَىْ لزيد فاللام هاهنا غيّرت اللفظ لجرّها الاسم وغيّرت المعنى لإدخال معنى الاختصاص ولم تغيّر الحكم لانّ الحكم حذف النون للاضافة وقد بقي الحذف بعد دخولها كما كان قبل دخولها فلم تغيّر الحكم وامّا ما يغيّر الحكم ولا يغيّر لا لفظا ولا معنى فنحو اللام في قوله تعالى إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ فاللام هاهنا ما غيّرت لا لفظا ولا معنى ولكن غيّرت الحكم لانّها علّقت الفعل عن العمل وامّا ما لا يغيّر لا لفظا ولا معنى ولا حكما فنحو ما في قوله تعالى فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ ٱللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ فما هاهنا ما غيّرت لا لفظا ولا معنى ولا حكما لانّ التقدير فبرحمة

من الله لنت لهم فان قيل كيف اسم او فعل او حرف قيل اسم والدليل على ذلك من وجهين احدها انه قد جآء عن بعض العرب انه قال على كيف تبيع الاحمرين ودخول حرف الجرّ عليها يدلّ على انها اسم الا انّ هذا الوجه ضعيف لانّ دخول حرف الجرّ انما جآء شاذًّا والوجه الصحيح هو الوجه الثاني وهو انّا نقول لا تخلو كيف من ان تكون اسما او فعلا او حرفا فبطل ان يقال في حرف لانّ الحرف لا يفيد مع كلمة واحدة وكيف تفيد مع كلمة واحدة الا ترى انك تقول كيف زيد فيكون كلاما مفيدا فان قيل فقد افاد الحرف الواحد مع كلمة واحدة في النداء نحو يا زيد قيل انما حصلت الفائدة في النداء مع كلمة واحدة لانّ التقدير في قولك يا زيد ادعو زيدا وانادي زيدا فحصلت الفائدة باعتبار الجملة المقدّرة لا باعتبار الحرف مع كلمة واحدة فبطل ان يكون حرفا وبطل ايضا ان يكون فعلا لانه لا يخلو إمّا ان يكون فعلا ماضيا او مضارعا او امرا فبطل ان يكون فعلا ماضيا لانّ امثلة الفعل الماضي لا تخلو امّا ان تكون على مثال فَعَلَ كضَرَبَ او على فَعُلَ كمَكُثَ او على فَعِلَ كسمع وعلم وكيف على وزن فَعْلَ فبطل ان يكون فعلا ماضيا وبطل ان يكون فعلا مضارعا لانّ الفعل المضارع ما كانت في اوّله احدى الزوائد الاربع وهي الهمزة والنون والتآء واليآء وكيف ليس في اوّله احدى الزوائد الاربع فبطل ان يكون فعلا مضارعا وبطل ان يكون امرا لانه يفيد الاستفهام وفعل الامر لا يفيد الاستفهام فبطل ان يكون امرا واذا بطل ان يكون فعلا ماضيا او مضارعا او امرا بطل ان يكون فعلا والذي يدلّ ايضا على انه ليس بفعل انه يدخل على الفعل في نحو قولك كيف تفعل كذا ولو كان فعلا لما دخل على الفعل لانّ الفعل لا يدخل على الفعل واذا بطل ان يكون فعلا او حرفا وجب ان يكون اسما فان قيل فعلامة الاسم لا تحسن فيه كما لا يحسن فيه علامة الفعل والحرف فلم جعلتموه اسما ولم تجعلوه فعلا

او حرفا قيل لانّ الاسم هو الاصل والفعل والحرف فرع فلمّا وجب حمله على احد هذه الاقسام الثلثة كان حمله على الاسم الّذي هو الاصل اولى من حمله على ما هو فرع فان قيل فلم قُدّم الاسم على الفعل والفعل على الحرف قيل انّما قدّم الاسم على الفعل لانّه الاصل ويستغني بنفسه عن الفعل نحو زيد قائم واُخّر الفعل عن الاسم لانّه فرع عليه لا يستغني عنه فلمّا كان الاسم هو الاصل ويستغني عن الفعل والفعل فرع عليه ومفتقر اليه كان الاسم مقدّما عليه وانّما قدّم الفعل على الحرف لانّ الفعل يفيد مع الاسم نحو قام زيد واخّر الحرف عن الفعل لانّه لا يفيد مع اسم واحد لانّك لو قلت بزيد او لزيد من غير ان تعلّق الحرف بشيء لم يكن مفيدا فلمّا كان الفعل يفيد مع اسم واحد والحرف لا يفيد مع اسم كان الفعل مقدّما عليه فاعرفه تصب ان شاء الله تعالى

الباب الثاني

باب الإعراب والبناء

ان قال قائل لم سمّي الاعراب اعرابا والبناء بناء قيل امّا الاعراب ففيه ثلثة اوجه احدها ان يكون سمّي بذلك لانّه يبيّن المعاني ماخوذ من قولهم اعرب الرجل عن حجّته اذا بيّنها ومنه قوله صلّى الله عليه وسلّم الثيّب تُعرب عن نفسها اي تبيّن وتوضح قال الشاعر

وجدنا لكم في آل حاميم آية تأوّلها منّا تقيّ ومُعْرِبُ

فلمّا كان الاعراب يبيّن المعاني سمّي اعرابا والوجه الثاني ان يكون سمّي اعرابا لانّه تغيّر يلحق اواخر الكلم من قولهم عَرِبت معدة الفصيل اذا تغيّرت فان قيل العَرَب في قولهم عربت معدة الفصيل معناه الفساد وكيف يكون الاعراب ماخوذا منه قيل معنى قولك اعربت الكلام اي ازلت عربه وهو فساده وصار هذا كقولك اعجمت الكتاب اذا ازلت عجمته واشكيت

الرجل اذا ازلت شكايته وعلى هذا حمل بعض المفسرين قوله تعالى إن الساعة آتية أكاد أخفيها اي ازيل خفاءها وهذه الهمزة تسمى همزة السلب والوجه الثالث ان يكون سمي اعرابا لان المعرب للكلام كانه يتحبب الى السامع باعرابه من قولهم امراة عروب اذا كانت متحببة الى زوجها قال الله تعالى عربا اترابا اي متحببات الى ازواجهن فلما كان المعرب للكلام كانه يتحبب الى السامع باعرابه سمي اعرابا واما البناء فهو منقول من هذا البناء المعروف للزومه وثبوته فان قيل فما حد الاعراب والبناء قيل اما الاعراب فحده اختلاف اواخر الكلم باختلاف العوامل لفظا او تقديرا واما البناء فحده لزوم اواخر الكلم بحركة وسكون فان قيل كم القاب الاعراب والبناء قيل ثمانية فاربعة للاعراب واربعة للبناء والقاب الاعراب رفع ونصب وجر وجزم والقاب البناء ضم وفتح وكسر ووقف وهي وان كانت ثمانية في المعنى فهي اربعة في الصورة فان قيل فلم كانت اربعة قيل لانه ليس الا حركة او سكون فالحركة ثلثة انواع الضم والفتح والكسر فالضم من الشفتين والفتح من اقصى الحلق والجر من وسط الفم والسكون هو الرابع فان قيل هل حركات الاعراب اصل لحركات البناء او حركات البناء اصل لحركات الاعراب قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب بعض النحويين الى ان حركات الاعراب هي الاصل وان حركات البناء فرع عليها لان الاصل في حركات الاعراب ان تكون للاسماء وهي الاصل فكانت اصلا والاصل في حركات البناء ان تكون للافعال والحروف وهي الفرع فكانت فرعا وذهب آخرون الى ان حركات البناء هي الاصل وحركات الاعراب فرع عليها لان حركات البناء لا تزول ولا تتغير عن حالها وحركات الاعراب تزول وتتغير وما لا يتغير اولى بان يكون اصلا مما يتغير فان قيل هل الاعراب والبناء عبارة عن هذه الحركات او عن غيرها قيل الاعراب والبناء ليسا عبارة عن هذه الحركات وانما هما معنيان

يعرفان بالقلب ليس للفظ فيها حظ الا ترى انك تقول في حد الاعراب هو اختلاف اواخر الكلم باختلاف العوامل وفي حد البناء لزوم اواخر الكلم بحركة او سكون ولا خلاف ان الاختلاف واللزوم ليسا بلفظين وانما هما معنيان يعرفان بالقلب ليس للفظ فيهما حظ والذي يدل على ذلك ان هذه الحركات اذا وجدت بغير صفة الاختلاف لم تكن للاعراب واذا وجدت بغير صفة اللزوم لم تكن للبناء فدل على ان الاعراب هو الاختلاف والبناء هو اللزوم والذي يدل على صحة هذا اضافة هذه الحركات الى الاعراب والبناء فيقال حركات الاعراب وحركات البناء ولو كانت الحركات انفسها هي الاعراب او البناء لما جاز ان يضاف اليه لان اضافة الشيء الى نفسه لا تجوز الا ترى انك لو قلت حركات الحركات لم يجز فلما جاز ان يقال حركات الاعراب وحركات البناء دل على انها غيرها فاعرفه تصب ان شاء الله تعالى

الباب الثالث

باب المعرب والمبني

ان قال قائل ما المعرب والمبني قيل اما المعرب فهو ما تغير آخره بتغير العامل فيه لفظا او محلا وهو على ضربين اسم متمكن وفعل مضارع فالاسم المتمكن ما لم يشابه الحرف ولم يتضمن معناه والفعل المضارع ما كانت في اوله احدى الزوائد الاربع وهي الهمزة والنون والتاء والياء فان قيل لم زيدت هذه الحروف دون غيرها قيل الاصل ان تزاد حروف المد واللين وهي الواو والياء والالف الا ان الالف لما لم يمكن زيادتها اولا لان الالف لا تكون الا ساكنة ولا ابتداء بالساكن فحال ابدلوا منها الهمزة لقرب مخرجيهما لانهما هوائيان يخرجان من اقصى الحلق وكذلك الواو ايضا لما لم يمكن زيادتها اولا لانه ليس في كلام العرب واو زيدت اولا فابدلوا

منها التاء لانها تبدل منها كثيرا الا ترى انهم قالوا تُراث وتُجاه وتُخَمة وتُهَمة وتَيْقُور وتَوْلَج قال الشاعر مُتَّخِذًا في ضَعَوَاتٍ تَوْلَجَا وهو بيت الصائد والاصل وراث ووجاه ووخمة ووهمة وويقور لانه من الوقار وولج لانه من الولوج فابدلوا التاء من الواو في هذه المواضع كلها وكذلك هاهنا واما الياء فزيدت لانها لم يعرض فيها ما يمنع زيادتها كما عرض في الالف والواو واما النون فانما زيدت لانها تشبه حروف المدّ واللين وتزاد معها في باب الزيدَين والزيدِين والتحقيق في ترتيب هذه الاحرف ان تقدّم الهمزة ثمّ النون ثمّ التاء ثمّ الياء وذلك لانّ الهمزة للمتكلّم وحده والنون للمتكلّم ولمن معه والتاء للمخاطب والياء للغائب والاصل ان يخبر الانسان عن نفسه ثمّ عن نفسه وعمّن معه ثمّ المخاطب ثمّ الغائب فهذا هو التحقيق في ترتيب هذه الاحرف في اوّل الفعل المضارع فان قيل هل الفعل المضارع محمول على الاسم في الاعراب ام هو اصل قيل لا بل هو محمول على الاسم في الاعراب وليس بأصل فيه لانّ الاصل في الاعراب ان يكون للاسماء دون الافعال والحروف وذلك لانّ الاسماء تتضمّن معاني مختلفة نحو الفاعليّة والمفعوليّة والاضافة فلو لم تعرب لالتبست هذه المعاني بعضها ببعض يدلّك على ذلك انّك لو قلت ما احسنَ زيدا لكنت متعجّبا ولو قلت ما احسنَ زيدٌ لكنت نافيا ولو قلت ما احسنُ زيدٍ لكنت مستفهما عن ايّ شيء منه حَسَن فلو لم تعرب في هذه المواضع لالتبس التعجّب بالنفي والنفي بالاستفهام واشتبهت هذه المعاني بعضها ببعض وازالة الالتباس واجب واما الافعال والحروف فانها تدلّ على ما وضعت له بصيغها فعدم الاعراب لا يُخِلّ بمعانيها ولا يورث لبسا فيها والاعراب زيادة والحكيم لا يزيد شيئا لغير فائدة فان قيل فاذا كان الاصل في الفعل المضارع ان يكون مبنيّا فلم حمل على الاسم في الاعراب قيل انّما حمل الفعل المضارع على الاسم في الاعراب لانّه ضارع الاسم ولهذا سمّي مضارعا والمضارعة المشابهة ومنها سمّي الضَرْع ضرعا لانّه يشابه

اخاه ووجه المشابهة بين هذا الفعل والاسم من خمسة اوجه الوجه الاول انه يكون شائعا فيتخصص كما ان الاسم يكون شائعا فيتخصص الا ترى انك تقول يقوم فيصلح للحال والاستقبال فاذا ادخلت عليه السين او سوف اختصّ بالاستقبال كما انك تقول رجل فيصلح لجميع الرجال فاذا ادخلت عليه الالف واللام اختصّ برجل بعينه فلمّا اختصّ هذا الفعل بعد شياعه كما انّ الاسم اختصّ بعد شياعه فقد شابهه من هذا الوجه الوجه الثاني انه يدخل عليه لام الابتداء كما يدخل على الاسم الا ترى انّك تقول إنّ زيدا ليقوم كما تقول انّ زيدا لقائم ولام الابتداء تختصّ بالاسماء فلمّا دخلت على هذا الفعل دلّ على مشابهة بينهما والّذي يدلّ على ذلك انّ فعل الامر والفعل الماضي لمّا بعدا عن شبه الاسم لم تدخل هذه اللام عليهما الا ترى انك لو قلت لأكرمْ زيدا يا عمرو او إنّ زيدا لقام لكان خُلفا من الكلام والوجه الثالث انّ هذا الفعل يشترك فيه الحال والاستقبال فاشبه الاسماء المشتركة كالعين ينطلق على العين الباصرة وعلى عين الماء وعلى غير ذلك والوجه الرابع ان يكون صفة كما يكون الاسم كذلك تقول مررت برجل يضرب كما تقول مررت برجل ضارب فقد قام يضرب مقام ضارب والوجه الخامس هو انّ الفعل المضارع يجري على اسم الفاعل في حركاته وسكونه الا ترى انّ يضرب على وزن ضارب في حركاته وسكونه ولهذا يعمل الاسم الفاعل عمل الفعل فلمّا اشبه الفعل المضارع الاسم من هذه الاوجه استحقّ جملة الاعراب الّذي هو الرفع والنصب والجزم ولكلّ واحد من هذه الانواع عامل يختصّ به وامّا عامل الرفع فاختلف فيه النحويّون فذهب البصريّون الى انّه يرتفع لقيامه مقام الاسم وهو عامل معنويّ لا لفظيّ فاشبه الابتداء فكما انّ الابتداء يوجب الرفع فكذلك ما اشبهه فان قيل هذا ينتقض بالفعل الماضي فإنّه يقوم مقام الاسم ولا يرتفع قيل انّما لم يرتفع لانّه لم يثبت له استحقاق جملة الاعراب فلم يكن هذا العامل موجبا له الرفع لانّه نوع منه

بخلاف الفعل المضارع فانه يستحق جملة الاعراب للمشابهة التي ذكرناها قبل فبان الفرق بينهما واما الكوفيون فذهبوا الى انه يرتفع بالزوائد التي في اوله وهو قول الكسائي وذهب الفراء الى انه يرتفع لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة فاما قول الكسائي فظاهر الفساد لانه لو كان الزائد هو الموجب للرفع لوجب ان لا يجوز نصب الفعل ولا جزمه مع وجوده لان عامل النصب والجزم لا يدخل على عامل الرفع فلما وجب نصبه بدخول النواصب وجزمه بدخول الجوازم دلّ على انّ الزائد ليس هو العامل واما قول الفرّاء فلا ينفكّ من ضعف وذلك لانه يؤدي الى ان يكون النصب والجزم قبل الرفع لانه قال لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة والرفع قبل النصب والجزم فلهذا كان هذا القول ضعيفا واما عوامل النصب فنحو ان ولن وكي واذن وحتى واما عوامل الجزم فنحو لم ولمّا ولام الامر ولا في النهي ولعوامل النصب والجزم موضع نذكرها فيه ان شاء الله تعالى واما المبني فهو ضدّ المعرب وهو ما لم يتغير آخره بتغيّر العامل فيه فمن ذلك الاسم غير المتمكن والفعل غير المضارع فاما الاسم غير المتمكن فنحو مَن وكَم وقبلُ وبعدُ وأينَ وكيفَ وأمسِ وهاؤلاء وانما بُنيت هذه الاسماء لانها اشبهت الحروف وتضمنت معناها فاما من فانها بنيت لانها لا تخلو اما أن تكون استفهامية او شرطية او اسما موصولا او نكرة موصوفة فان كانت استفهامية فقد تضمنت معنى حرف الاستفهام وان كانت شرطية فقد تضمنت معنى حرف الشرط وان كانت اسما موصولا فقد تنزلت منزلة بعض الكلمة وبعض الكلمة مبنيّ وان كانت نكرة موصوفة فقد تنزلت منزلة الموصوفة واما كم فانما بنيت لانها لا تخلو اما ان تكون استفهامية او خبرية فان كانت استفهامية فقد تضمنت معنى حرف الاستفهام وان كانت خبرية فهي نقيضة رُبّ لانّ ربّ للتقليل وكم للتكثير وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره واما من وكم فبنيت على السكون لانه الاصل في البناء ولم

يعرض فيهما ما يوجب بناءها على حركة فبنيا على الاصل واما قبلُ وبعدُ فانما بنيا لان الاصل فيهما ان يستعملا مضافين الى ما بعدها فلما اقتطعا عن الاضافة والمضاف مع المضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة تنزلا منزلة بعض الكلمة وبعض الكلمة مبني قال الله تعالى لِلّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وانما بنيا على حركة لان كل واحد منهما كان له حالة اعراب قبل البناء فوجب ان يبنيا على حركة تمييزًا لهما على ما بني وليس له حالة اعراب نحو مَنْ وكَمْ وقيل انما بُنيا على حركة لالتقاء الساكنين والقول الصحيح هو الاول فان قيل فلم كانت الحركة ضمة قيل لوجهين احدها انه لما حذف المضاف اليه بنيا على اقوى الحركات وهي الضمة تعويضا عن المحذوف وتقوية لها والوجه الثاني انما بنوهما على الضم لان النصب والجر يدخلهما نحو جئتُ قبلك ومن قبلك واما الرفع فلا يدخلهما البتة فلو بنوهما على الفتح والكسر لالتبست حركة الاعراب بحركة البناء فبنوهما على حركة لا تدخلهما وهي الضمة لئلا يلتبس حركة الاعراب بحركة البناء واما أَيْنَ وكَيْفَ فانما بنيا على الفتح لانهما تضمنا معنى حرف الاستفهام لان اين سؤال عن المكان وكيف سؤال عن الحال فلما تضمنا معنى حرف الاستفهام وجب ان يبنيا وانما بنيا على حركة لالتقاء الساكنين وانما كانت الحركة فتحة لانها اخف الحركات واما أمسِ فانما بنيت لانها تضمنت معنى لام التعريف لان الاصل في امس الأمس فلما تضمنت معنى اللام تضمنت معنى الحرف فوجب ان تبني وانما بنيت على حركة لالتقاء الساكنين وانما كانت الحركة كسرة لانها الاصل في التحريك لالتقاء الساكنين ومن العرب من يجعل أمس معدولة عن لام التعريف فيجعلها غير مصروف قال الشاعر

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسَا   عَجَائِزًا مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسَا
يَأْكُلْنَ مَا فِي رَحْلِهِنَّ هَمْسَا   لَا تَرَكَ اللهُ لَهُنَّ ضِرْسَا

واما هؤلاء فانما بنيت لتضمنها معنى حرف الاشارة وان لم ينطق به لان

الاصل في الاشارة ان تكون بالحرف كالشرط والنفي والتمنّي والعطف الى غير ذلك من المعاني الّا انهم لمّا لم يفعلوا ذلك ضمّنوا هاؤلاء معنى حرف الاشارة فبنوها ونظير هاؤلاء ما التي في التعجّب فانّها بنيت لتضمّنها معنى حرف التعجّب وإن لم يكن لها حرف ينطق به لانّ الاصل في التعجّب ان يكون بالحرف كغيره من المعاني الّا انهم لمّا لم يفعلوا ذلك ضمّنوا ما معنى حرف التعجّب فبنوها كما بنوا ما اذا تضمّنت معنى حرف الاستفهام والشرط فكذلك هاهنا واما الفعل غير المضارع فهو على ضربين احدهما الفعل الماضي والآخر فعل الامر فامّا الفعل الماضي فنحو ذَهَبَ وعَلِمَ وشَرُفَ واستخرَجَ ودحرَجَ واحرنجَمَ وامّا فعل الامر فنحو اِذْهَبْ واِعْلَمْ واُشْرُفْ واستخرِجْ ودحرِجْ واحرنجِمْ وسنذكره لِمَ بُنِي الفعل الماضي على الفتح ولم بني فعل الامر على الوقف وخلافَ النحويّين فيه في بابه ان شآء الله تعالى وامّا الحروف فكلّها مبنيّة لم يعرب منها شيء لبقآئها على اصلها في البنآء فاعرفه تصب ان شاء الله تعالى

الباب الرابع

باب اعراب الاسم المفرد

ان قال قائل على كم ضربا الاسم المفرد قيل على ضربين صحيح ومعتلّ فالصحيح في عُرف النحويّين ما لم يكن آخره الفا ولا يآء قبلها كسرة نحو رَجُل وفَرَس وما اشبه ذلك وهو على ضربين منصرف وغير منصرف فالمنصرف ما دخله الحركات الثلث مع التنوين نحو هذا زيدٌ ورأيت زيدًا ومررت بزيدٍ وهذا الضرب يسمّى الامكن وقد يسمّي ايضا متمكّنا فان قيل لم جعلوا التنوين علامة للصرف دون غيره قيل لأنّ أوْلَى ما يزاد حروف المدّ واللين وهي الالف واليآء والواو الّا انّهم عدلوا عن زيادتها الا ترى انّهم لو جعلوا الواو علامة للصرف لانقلبت يآء في الجرّ لانكسار ما قبلها وكذلك

حكم اليآء والالف في الاعتلال والانتقال من حال الى حال وكان التنوين اولى من غيره لانه خفيف يضارع حروف العلّة الا ترى انه غنّة في الخيشوم وانّه لا معتمَدَ له في الحلق فأشبه الالف اذ كان حرفا هوآئيا فان قيل فلمَ ذا دخل التنوين الكلامَ قيــل اختلف النحويّون في ذلك فذهب سيبويه الى انه دخل الكلام علامةً للاخفّ عليهم والامكن عندهم وذهب بعضهم الى انّه دخل فرقًا بين الاسم والفعل وذهب آخرون الى انّه دخل فرقا بين ما ينصرف وما لا ينصرف واَمّا غير المنصرف فما لم يدخله الجرّ مع التنوين وكان ثانيا من وجهين نحو مررت بأحمدَ وابرهيمَ وما اشبه ذلك وانّما مُنع هذا الضرب من الاسمآء الصرفَ لانّه يشبه الفعل فمُنع من التنوين ومن الجرّ تبعا للتنوين لما بينهما من المصاحبة وذهب بعضهم الى انّه مُنع الجرّ لانّه اشبه الفعلَ والفعل لا يدخله جرّ ولا تنوين فكذلك ما اشبهه وهذا الضرب سُمّي المتمكّن ولا يُسمّى امكن وكلّ امكن متمكّن وليس كلّ متمكّن امكن فان قيل فلم يدخل الجرُّ مع الالف واللام او الاضافة قيــل للامن من دخول التنوين مع الالف واللام والاضافة وسترى هذا في موضعه ان شآء الله تعالى * والمعتلّ ما كان آخره الفا او يآء قبلها كسرة وهو على ضربين منقوص ومقصور فالمنقوص ما كانت في آخره يآء خفيفة قبلها كسرة وذلك نحو القاضي والداعي فان قيل فلم سُمّي منقوصا قــيل لانّه نقص الرفع والجرّ تقول هذا قاضٍ يا فتى ومررت بقاضٍ والاصل هذا قاضِيٌ ومررت بقاضِيٍ الاّ انهم استثقلوا الضمّة والكسرة على اليآء فحذفوها فبقيت اليآء ساكنة والتنوين ساكنا فحذفوا اليآء لالتقآء الساكنين وكان حذف اليآء اولى من حذف التنوين لوجهين احــدها انّ اليآء اذا حذفت بقي في اللفظ ما يدلّ عليها وهي الكسرة بخلاف التنوين فانّه لو حُذف لم يبق في اللفظ ما يدلّ على حذفه فلمّا وجب حذف احدها كان حذف ما في اللفظ دلالة على حذفه اولى والثـاني انّ التنوين دخل لمعنى

وهو الصرف واما الياء فليست كذلك فلمّا وجب حذف احدها كان حذف ما لم يدخل لمعنى اولى من حذف ما دخل لمعنى واما اذا كان منصوبا فهو بمنزلة الصحيح لخفّة الفتحة فان قيل الحركات كلّها تُستثقل على حرف العلّة بدليل قولهم باب وناب والاصل فيها بوب ونيب الّا انهم استثقلوا الفتحة على الواو والياء فقلبوا كلّ واحدة منهما الفا قيل الفتحة في هذا النحو لازمة ليست بعارضة بخلاف الفتحة التي على ياء قاضٍ فانّها عارضة وليست بلازمة فلهذا المعنى استثقلوا الفتحة نحو باب وناب ولم يستثقلوها في نحو قاضٍ فان وقفت على المرفوع والمجرور من هذا الضرب كان لك فيه مذهبان إسقاط الياء وإثباتها واختلف النحويّون في الاجود منهما فذهب سيبويه الى انّ حذف الياء اجود إجراء للوقف على الوصل لانّ الوصل هو الاصل وذهب يونس الى انّ اثبات الياء اجود لانّ الياء انّما حذفت لأجل التنوين ولا تنوين في الوقف فوجب ردّ الياء وقد قرأ بعض القرّاء قوله تعالى مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ اللَّهِ بَاقٍ بغير ياء وقد قرأ بعضهم بالياء فان كان منصوبا أبدلت من تنوينه الفا كسائر الاسماء المنصرفة الصحيحة فتقول رأيت قاضيًا كما تقول رأيت ضاربا وان كان فيه الف ولام كان حكمه في الوصل حكم ما ليس فيه الف ولام في حذف الضمّة والكسرة ودخول الفتحة وكان لك ايضا في الوقف في حالة الرفع والجرّ إثبات الياء وحذفها وإثباتها اجود الوجهين لانّ التنوين لا يجوز ان يَثْبُت مع الالف واللام فاذا زال علّة إسقاط الياء وجب ان تثبت وكان بعض العرب يقف بغير ياء وذلك انّه قدّر حذف الياء في قاضٍ ونحوه ثمّ ادخل عليه الالف واللام وبقي الحذف على حاله وهذا ضعيف جدًّا وقد قرأ بعض القرّاء في قوله تعالى أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فان كان منصوبا لم يكن الوقف عليه الّا بالياء قال الله تعالى كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ وذلك لانّه تنزّل بالحركة منزلة الحرف الصحيح فيحصّن بها من الحذف واما المقصور فهو المختصّ بالف مفردة

في آخره نحو الهوى والهدى والدنيا والاخرى وسمّي مقصورا لانّ حركات الاعراب قصرت عنه اي حُبست والقصر الحبس ومنه يقال لمرأة مقصورة وقصيرة وقصورة قال الله تعالى حُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِي ٱلْخِيَامِ اي محبوسات وقال الشاعر

وأنتِ التي حبّبتِ كلّ قصيرة إليّ ولم تَشعُر بذاك القصائرُ
عنيتُ قصيرات الحجال ولم أُرِدْ قِصارَ الخُطَى شرُّ النسآء البحاترُ

ويروى قصورة والبهاتر القصار بمعنى واحد وهو على ضربين منصرف وغير منصرف فالمنصرف ما دخله التنوين نحو هذه عصًا ورحًى ورأيت عصًا ورحًى ومررت بعصًا ورحًى والاصل فيه عَصَوٌ ورَحَيٌ الّا انّ الواو والياء لمّا تحرّكا وانفتح ما قبلها قُلبا ألفين وحذفت الالف منها لسكونها وسكون التنوين وكان حذفها اولى لما ذكرناه في حذف اليآء نحو قاضٍ فإن وقفت على شيء من هذا النصب فقد اختلف النحويّون فيه على مذاهب فذهب سيبويه الى انّ الوقف في حالة الرفع والجرّ على الالف المبدلة من الحرف الاصليّ وفي حالة النصب على الالف المبدلة من التنوين حملا للمعتلّ على الصحيح وذهب ابو عثمان المازنيّ الى انّ الوقف في الاحوال الثلثة على الالف المبدلة من التنوين لانّهم انّما خصّوا الإبدال بحال النصب في الصحيح لانه يؤدّي الى الالف التي هي اخفّ الحروف ولم يُبدلوا في حالة الرفع والجرّ لانّه يُفضي الى الثقل واللبس وذلك غير موجود هاهنا لانّ ما قبل التنوين هاهنا لا يكون الّا مفتوحا فأبدلوا منه الفا لانّه لا يجلُب ثقلا ولا يجلب لبسا وذهب ابو سعيد السيرافيّ الى انّ الوقف في الاحوال الثلثة على الالف المبدلة من الحرف الاصليّ وذلك لانّ بعض القرّآء يُميلونها في قوله تعالى أَوْ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدًى ولو كانت مبدلة من التنوين لما جازت هاهنا إمالتها الا ترى انّك لو املت الالف في نحو رأيت عمرا لكان غير جائز فلمّا جازت الامالة هاهنا دلّ على انّها مبدلة من الحرف الاصليّ لا من التنوين وغير المنصرف

ما لم يلحقه التنوين وذلك نحو حبلى وبشرى وسكرى وتثبت فيه الالف وصلا ووقفا اذ ليس يلحقها تنوين تحذف من اجله فإن لقيها ساكن من كلمة اخرى حذفت لالتقاء الساكنين فان قيل فلم أعربت الاسماء الستة المعتلة بالحروف وهي اسماء مفردة قيل انما اعربت بالحروف توطئة لما يأتي من باب التثنية والجمع فان قيل فلم كانت هذه الاسماء اولى بالتوطئة من غيرها قيل لانّ هذه الاسماء منها ما تغلب عليه الاضافة ومنها ما تلزمه الاضافة فما تغلب عليه ابوك واخوك وحموك وهنوك وما تلزمه الاضافة فوك وذو مال والاضافة فرع على الإفراد كما انّ التثنية والجمع فرع على المفرد فلمّا وُجدت المشابهة بينهما من هذا الوجه كانت اولى من غيرها ولمّا وجب ان تُعرب بالحروف لهذه المشابهة اقاموا كلّ حرف مقام ما يجانسه من الحركات فجعلوا الواو علامة للرفع والالف علامة للنصب والياء علامة للجرّ وذهب الكوفيّون الى انّ الواو والضمّة قبلها علامة للرفع والالف والفتحة قبلها علامة للنصب والياء والكسرة قبلها علامة للجرّ فجعلوه معربا من مكانين وقد بيّنّا فساده في مسائل الخلاف بين البصريّين والكوفيّين وذهب بعض النحويّين الى انّ هذه الاسماء اذا كانت في موضع رفع كان فيها نقل بلا قلب واذا كانت في موضع نصب كان فيها قلب بلا نقل واذا كانت في موضع جرّ كان فيها نقل وقلب الا ترى انّك اذا قلت هذا ابوك كان الاصل فيه هذا ابُوك فنُقلت الضمّة من الواو الى ما قبلها فكان فيه نقل بلا قلب واذا قلت رأيت اباك كان الاصل فيه رأيت ابَوك فتحرّكت الواو وانفتح ما قبلها فقُلبت الواو الفا فكان فيه قلب بلا نقل واذا قلت مررت بأبيك كان الاصل فيه مررت بأبِوك فنقلت الكسرة من الواو الى ما قبلها وانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فكان فيه نقل وقلب وذهب بعض النحويّين الى انّ الياء والواو والالف نشأت عن إشباع الحركات كقول الشاعر

اللهُ يَعْلَمُ أنّا في تَلَفُّتِنا ... يَومَ الفِراقِ الى إخوانِنا صُوَرُ
وأنّني حيثما يَثْنِ الهَوى بَصَري ... مِن حَيثُ ما سَلَكوا أدْنو فأنظُورُ

اراد فأنظُر فأشبع الضمّة فنشأت الواو وكما قال الآخر في إشباع الفتحة

وأنتَ من الغَوائلِ حينَ تَرْمي ... ومن ذَمِّ الرجالِ بِمُنْتَزاحِ

اراد بمنتزح فأشبع الفتحة فنشأت الالف وقال الآخر في إشباع الكسرة

تَنفي يَداها الحَصى في كلّ هاجِرَةٍ ... نَفْيَ الدَراهيمِ تَنْقادُ الصَيارِيفِ

اراد الصيارف فأشبع الكسرة فنشأت الياء والشواهد في إشباع الضمّة والفتحة والكسرة كثيرة جدًّا وهذا القول ضعيف لانّ إشباع الحركات انّما تكون في ضرورة الشعر كهذه الابيات وامّا في حالة الاختيار فلا يجوز ذلك بالإجماع فلمّا جاز هاهنا في حالة الاختيار ان تقول هذا ابوه ورأيت اباه ومررت بأبيه دلّ على انّ هذه الحروف ما نشأت عن إشباع الحركات وقد حُكي عن بعض العرب انّهم يقولون هذا أبُكَ ورأيت أبَكَ ومررت بأبِكَ من غير واو ولا الف ولا ياء ويحكي عن بعض العرب انّهم يقولون هذا اباك ورأيت اباك ومررت باباك بالالف في حالة الرفع والنصب والجرّ كقوله * انّ اباها وأبا أباها * والّذي يُعتمد عليه هو القول الاوّل وقد بيّنّا ذلك مستقصًى في كتابنا الموسوم بالإسماء في شرح الأسماء

الباب الخامس

باب التثنية والجمع

ان قال قائل ما التثنية قيل التثنية صيغة مبنيّة للدلالة على الاثنين واصل التثنية العطف تقول قام الزيدان وذهب العمران والاصل قام زيد وزيد وذهب عمرو وعمرو الّا انّهم حذفوا احدهما وزادوا على الآخر زيادة دالّة على التثنية للإيجاز والاختصار والّذي يدلّ على انّ الاصل هو العطف انّهم يفكّون التثنية في حال الاضطرار ويعدلون عنها الى التكرار كقول الشاعر

كأنّ بين فكّها والفكِّ … فارةَ مسكٍ ذُبحت في سُكِّ

وقال الآخر

كأنّ بين خلفها والخلف … كشّة أفعى في يبيسٍ قُفِّ

وقال الراجز … لَيثٌ ولَيثٌ في مجالٍ ضَنْكِ … اراد ليثان الّا انّه عدل الى التكرار في حالة الاضطرار لانّه الاصل فان قيل ما الجمع قيل صيغة مبنيّة للدلالة على العدد الزائد على الاثنين والاصل فيه ايضاً العطف كالتثنية الّا انهم لمّا عدلوا عن التكرار في التثنية طلبا للاختصار كان ذلك في الجمع اولى فان قيل فلم كان اعراب التثنية والجمع بالحروف دون الحركات قيل لانّ التثنية والجمع فرع على المفرد والاعراب بالحروف فرع على الحركات فكما أُعرب المفرد الّذي هو الاصل بالحركات الّتي هي الاصل فكذلك أُعرب التثنية والجمع اللّذان هما فرع بالحروف الّتي هي فرع فأُعطي الفرعُ الفرعَ كما أُعطي الاصل الاصل وكانت الالف والواو والياء اولى من غيرها لانها اشبهُ الحروف بالحركات فان قيل فلم خصّوا التثنية في حال الرفع بالالف والجمع السالم بالواو واشركوا بينهما في الجرّ والنصب قيل انّهما خصّوا التثنية بالالف والجمع بالواو لانّ التثنية اكثر من الجمع لانّها تدخل على من يعقل وعلى ما لا يعقل وعلى الحيوان وعلى غير الحيوان من الجمادات والنبات بخلاف الجمع السالم فانّه في الاصل لاولى العلم خاصّة فلمّا كانت التثنية اكثر والجمع اقلّ جعلوا الاخفّ وهو الالف للاكثر والاثقل وهو الواو للأقلّ ليعادلوا بين التثنية والجمع وانّما اشركوا بينهما في النصب والجرّ لانّ التثنية والجمع لهما ستّة احوال وليس الّا ثلثة احرف فوقعت الشركة ضرورة فان قيل هل النصب محمول على الجرّ او الجرّ محمول على النصب قيل النصب محمول على الجرّ لانّ دلالة الياء على الجرّ اشبه من دلالتها على النصب لانّ الياء من جنس الكسرة والكسرة في الاصل تدلّ على الجرّ فكذلك ما اشبهها فان قيل فلم حُمل النصب على

الجرّ دون الرفع قيل لخمسة اوجه الوجه الاوّل انّ الجرّ الزم للاسمآء من الرفع لانّه لا يدخل على الفعل فلمّا وجب الحمل على احدهما كان حمله على الألزم اولى من حمله على غيره والوجه الثاني انّهما يقعان في الكلام فضلة الا ترى انّك تقول مررت فلا تفتقر الى ان تقول بزيد او نحوه كما انّك اذا قلت رأيت لا تفتقر الى ان تقول زيدا او نحوه والوجه الثالث انّهما يشتركان في الكناية نحو رأيتك ومررت بك والوجه الرابع انّهما يشتركان في المعنى تقول مررت بزيد فيكون في معنى جزت زيدا والوجه الخامس انّ الجرّ اخفّ من الرفع فلمّا ارادوا الحمل على احدهما كان الحمل على الاخفّ اولى من الحمل على الاثقل ويحتمل عندي وجه سادس وهو انّ النصب من اقصى الحلق والجرّ من وسط الفم والرفع من الشفتين وكان النصب الى الجرّ اقرب من الرفع لانّ اقصى الحلق اقرب الى وسط الفم من الشفتين فلمّا ارادوا حمل النصب على احدهما كان حمله على الاقرب اولى من حمله على الابعد والجارُ احقّ بصَقَبه والّذي يدلّ على اعتبار هذه المناسبة بينهما انّهم لمّا حملوا النصب على الجرّ في باب التثنية والجمع حملوا الجرّ على النصب في باب ما لا ينصرف فان قيل فما حرف الاعراب في التثنية والجمع قيل اختلف النحويّون في ذلك فذهب سيبويه الى انّ الالف والواو والياء هي حروف الاعراب وذهب ابو الحسن الأخفش وابو العبّاس المبرّد ومن تابعهما الى انّها تدلّ على الاعراب وليست باعراب ولا حروف اعراب وذهب ابو عمر الجرميّ الى انّ انقلابها هو الاعراب وذهب قُطْرُب والفرّاء والزياديّ الى انّها هي الاعراب والصحيح هو الاوّل وامّا من ذهب الى انّها تدلّ على الاعراب وليست بحروف إعراب ففاسدٌ لانّه لا يخلو امّا ان تدلّ على الاعراب في الكلمة او في غيرها فان كانت تدلّ على الاعراب في الكلمة فلا بدّ من تقديره فيها فيرجع هذا القول الى القول الاوّل وهو مذهب سيبويه وان كانت تدلّ على اعراب في غير الكلمة فليس

بصحيح لأنّه يؤدّي الى ان يكون التثنية والجمع مبنيّين وليس بمذهب لقائل هذا القول والى ان يكون اعرابها الكلمة ترك اعرابها وذلك محال وامّا من ذهب الى انّ انقلابها هو الاعراب فقد ضعّفه بعض النحويّين لانّه يؤدّي الى ان يكون التثنية والجمع مبنيّين في حالة الرفع لانّه لم ينقلب عن غيره اذ اوّل احوال الاسم الرفع وليس من مذهب هذا القائل بناء التثنية والجمع في حال من الاحوال وامّا من ذهب الى انها انفسها في الاعراب فظاهر الفساد وذلك لانّ الاعراب لا يُخلّ سقوطُه ببناء الكلمة ولو اسقطنا هذه الاحرف لبطل معنى التثنية والجمع واختلّ معنى الكلمة فدلّ ذلك على انها ليست باعراب وانّما هي حروف اعراب على ما بيّنّا فان قيل فلم فتحوا ما قبل ياء التثنية دون ياء الجمع قيل لثلثة اوجه الوجه الاوّل انّ التثنية اكثر من الجمع على ما بيّنّا فلمّا كانت التثنية اكثر من الجمع والجمع اقلّ اعطوا الاكثرَ الحركةَ الخفيفة وهي الفتح والاقلّ الحركة الثقيلة وهي الكسرة والوجه الثاني انّ حرف التثنية لمّا زيد على الواحد الدلالة على التثنية اشبه تاء التأنيث الّتي تُزاد على الواحد للدلالة على التأنيث وتاء التأنيث يفتح ما قبلها فكذلك ما اشبهها وكانت التثنية اولى بالفتح لهذا المعنى من الجمع لانها قبل الجمع والوجه الثالث انّ بعض علامات التثنية الالف والالف لا يكون ما قبلها إلّا مفتوحا ففتحوا ما قبل الياء لئلّا يختلف إذ لا علّة هاهنا توجب المخالفة فان قيل فلم أُدخلت النون في التثنية والجمع قيل اختلف النحويّون في ذلك فذهب سيبويه الى انها بدل من الحركة والتنوين وذهب بعض النحويّين الى انّها تكون على ثلثة اضرب فتارةً تكون بدلا من الحركة والتنوين وتارة بدلا من الحركة دون التنوين وتارة تكون بدلا من التنوين دون الحركة فامّا كونها بدلا من الحركة والتنوين ففي نحو رجلان وفرسان وامّا كونها بدلا من الحركة دون التنوين ففي نحو الرجلان والفرسان وامّا كونها بدلا من التنوين فقط ففي نحو رحيان

وعصوان وذهب بعض الكوفيين الى انها زيدت للفرق بين التثنية والواحد المنصوب في نحو قولك رأيت زيدا فان قيل فلم كسروا نون التثنية وفتحوا نون الجمع قيل للفرق بينهما فان قيل لما الحاجة الى الفرق بينهما مع تباين صيغتيهما قيل لانهم لو لم يكسروا نون التثنية ويفتحوا نون الجمع لالتبس جمع المقصور في حالة الجرّ والنصب بتثنية الصحيح الا ترى انك تقول في جمع مصطفى رأيت مصطفَيْنَ ومررت بمصطفين قال الله تعالى وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ فلفظ مصطفينَ كلفظ زيدينِ فلو لم يكسروا نون التثنية ويفتحوا نون الجمع لالتبس هذا الجمع بهذه التثنية فان قيل فهلاّ عكسوا ففتحوا نون التثنية وكسروا نون الجمع وكان الفرق حاصلا قيل لثلثة اوجه الوجه الاوّل انّ نون التثنية تقع بعد الف او ياء مفتوح ما قبلها فلم يستثقلوا الكسرة فيها وامّا نون الجمع فانّها تقع بعد واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها فاختاروا لها الفتحة ليعادلوا خفّة الفتحة ثقل الواو والضمّة والياء والكسرة ولو عكسوا ذلك لأدّى ذلك الى الاستثقال إمّا لتوالي الاجناس وإمّا للخروج من الضمّ الى الكسر والوجه الثاني انّ التثنية قبل الجمع والاصل في التقاء الساكنين الكسر فحرّكت نون التثنية بما وجب لها في الاصل وفتحت نون الجمع لانّ الفتح اخفّ من الضمّ والوجه الثالث انّ الجمع اثقل من التثنية والكسر اثقل من الفتح فأعطوا الاخفّ الاثقل والاثقل الاخفّ ليعادلوا بينهما فان قيل فلم قلتم انّ الاصل في الجمع السالم ان يكون لمن يعقل قيل تفضيلا لهم لانّهم المقدّمون على سائر المخلوقات بتكريم الله تعالى لهم وبفضله إيّاهم قال الله تعالى وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ ٱلطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً فان قيل فلم جاء هذا الجمع في الأعداد من العشرين الى التسعين قيل انّما جاء هذا الجمع في الاعداد من العشرين الى التسعين لانّ الاعداد لمّا كان يقع على من يعقل نحو عشرين رجلا وعلى ما لا يعقل نحو عشرين

نونا وكذلك الى التسعين غُلّب جانب من يعقل على ما لا يعقل كما يُغلَّب جانب المذكر على المؤنث في نحو أخواك هند وزيد وما أشبه ذلك

فان قيل فمن اين جاء هذا الجمع في قوله تعالى فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ قيل لانه لمّا وصفها بالقول والقول من صفات من يعقل اجراها مجرى من يعقل وعلى هذا قوله تعالى إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ لانه لمّا وصفها بالسجود وهو من صفات من يعقل اجراها مجرى من يعقل فلهذا جُمعت جمع من يعقل

فان قيل فلم جاء هذا الجمع في قولهم في جمع ارض ارضون وفي جمع سنة سنون قيل لانّ الاصل في ارض ارضة بدليل قولهم في التصغير أُرَيضة وكان القياس يقتضي ان تُجمع بالالف والتاء الّا انهم لمّا حذفوا التاء من ارض جمعوه بالواو والنون تعويضا عن حذف التاء وتخصيصا له بشيء لا يكون في سائر اخواته وكذلك الاصل في سنة سنوة بدليل قولهم في الجمع سنوات وسنهة على قول بعضهم الّا انهم لمّا حذفوا اللام جمعوه بالواو والنون تعويضا من حذف اللام وتخصيصا له بشيء لا يكون في الامر التامّ وهذا التعويض تعويض جواز لا تعويض وجوب لانهم لا يقولون في جمع شمس شمسون ولا في جمع غدٍ غدون فلهذا لمّا كان هذا الجمع في ارض وسنة على خلاف الاصل أُدخل فيه ضرب من التكثير وفُتحت الراء من ارضون وكسرت السين من سنون إشعارا بانّه جُمع جمع السلامة على خلاف الاصل فاعرفه تصب ان شاء الله تعالى

الباب السادس

باب جمع التأنيث

ان قال قائل لم زادوا في آخر هذا الجمع الفا وتاء نحو مسلمات وصالحات قيل لانّ اولى ما يُزاد حروفُ المدّ واللين وهي الألف والياء والواو وكانت الالف اولى من الياء والواو لانها اخفّ منها ولم تجز زيادة احدها

معها لانه كان يؤدي الى ان ينقلب عن اصله لانه كان يقع طرفا وقبله الف زائدة فينقلب همزة فزادوا التاء بدلا عن الواو لانها تبدل منها كثيرا نحو تراث وتجاه وتهمة وتخمة وتكلة وما اشبه ذلك والاصل في مسلمات وصالحات مسلمتات وصالحتات الا انهم حذفوا التاء لئلا يجمعوا بين علامتي تانيث في كلمة واحدة واذا كانوا قد حذفوا التاء مع المذكر في نحو قولهم رجل بصريّ وكوفيّ في النسب الى البصرة والكوفة والاصل بصرتيّ وكوفتيّ لئلا يقولوا في المؤنث امرأة بصرتيّة وكوفتيّة فيجمعوا بين علامتي تانيث فلأن يحذفوا هاهنا مع تحقق الجمع كان ذلك من طريق الاولى فان قيل فلم كان حذف التاء الاولى اولى قيل لانها تدل على التانيث فقط والثانية تدل على الجمع والتانيث فلما كان في الثانية زيادة معنى كان تبقيتها وحذف الاولى اولى فان قيل فلم لم يحذفوا الالف في جمع حبلى كما حذفوا التاء فيقولوا حبلات كما قالوا مسلمات قيل لان الالف تنزل منزلة حرف من نفس الكلمة لانها صيغت الكلمة عليها في اول احوالها واما التاء فليست كذلك لانها ما صيغت الكلمة عليها في اول احوالها وانما هي بمنزلة اسم ضُمّ الى اسم كحضرموت وبعلبكّ وما اشبه ذلك فان قيل فلم وجب قلب الالف قيل لانها لو لم تقلب لكان ذلك يؤدي الى حذفها لانها ساكنة والف الجمع بعدها ساكن وساكنان لا يجتمعان فيجب حذفها لالتقاء الساكنين فان قيل فلم قلبت الالف ياء فقيل حبليات ولم تقلب واوا قيل لوجهين احدهما ان الياء تكون علامة للتانيث والواو ليست كذلك فلما وجب قلب الالف الى احدهما كان قلبها الى الياء اولى من قلبها الى الواو والوجه الثاني ان الياء اخف من الواو والواو اثقل فلما وجب قلبها الى احدهما كان قلبها الى الاخف اولى من قلبها الى الاثقل فان قيل فلم قلبوا الهمزة واوا في جمع صحراء فقالوا صحراوات قيل لوجهين احدهما انهم لما ابدلوا من الواو همزة في نحو اقّتت وأُجوه ابدلت الهمزة هاهنا واوا لضرب من التقاص والتعويض والوجه الثاني انهم

انّما ابدلوها واوا ولم يبدلوها ياءً لانّ الواو ابعد من الالف والياءَ اقرب اليه منها فلو ابدلوها ياءً لأدّى ذلك الى ان تقع ياءً بين الفين فكان اقرب الى اجتماع الامثال وهم انّما قلبوا الهمزة فرارا من اجتماع الامثال لانّها تشبه الألف وقد وقعت بين الفين وإذا كانت الهمزة انّما وجب قلبها فرارا من اجتماع الامثال وجب قلبها واوا لانّها ابعد من الياء في اجتماع الامثال فان قيل فلم حُمل النصب على الجرّ في هذا الجمع قيل لانّه لمّا وجب حمل النصب على الجرّ في جمع المذكّر الّذي هو الاصل وجب ايضا حمل النصب على الجرّ في جمع المؤنّث الّذي هو الفرع حملا للفرع على الاصل وإذا كانوا قد حملوا اعد ونعد وتعد على يعد في الاعتدال وإن لم يكن فرعا عليه فلأن يُحمل جمع المؤنّث على جمع المذكّر وهو فرع عليه كان ذلك من طريق الاولى فاعرفه تصب ان شاءَ الله تعالى

الباب السابع

باب جمع التكسير

ان قال قائل لم سمّي جمع التكسير تكسيرا قيل انّما سمّي بذلك على التشبيه بتكسير الآنية لانّ تكسيرها انّما هو إزالة التئام أجزائها فلمّا أُزيل نظم الواحد فُكّ نضده في هذا الجمع فسمّي جمع التكسير وهو على اربعة اضرب احدها ان يكون لفظ الجمع اكثر من لفظ الواحد والثاني ان يكون لفظ الواحد اكثر من لفظ الجمع والثالث ان يكون مثله في الحروف دون الحركات والرابع ان يكون مثله في الحروف والحركات فامّا ما لفظ الجمع اكثر من لفظ الواحد فنحو رجل ورجال ودرهم ودراهم وامّا ما لفظ الواحد اكثر من لفظ الجمع فنحو كتاب وكتب وإزار وأُزر وامّا ما لفظ الجمع كلفظ الواحد في الحروف دون الحركات فنحو أَسَد وأُسْد ووثن ووثن وامّا ما لفظ الجمع مثل الواحد في الحروف والحركات فنحو الفُلك فانّه يكون واحدا

ويكون جمعا فامّا كونه واحدا فنحو قوله تعالى فِي ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ فاراد به الواحد ولو اراد به الجمع لقال المشحونة وامّا كونه جمعا فنحو قوله تعالى حَتَّىٰ إِذَا كُنتُمْ فِي ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم وقال تعالى وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِي تَجْرِي فِي ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فاراد به الجمع لقوله وجرين والتي تجري غير انّ الضمّة فيه اذا كان واحدا غير الضمّة فيه اذا كان جمعا وان كان اللفظ واحدا لانّ الضمّة فيه اذا كان واحدا كالضمّة في قُفل وقُلب واذا كان جمعا كانت الضمّة فيه كالضمّة في كُتب وأُزر وكذلك قولهم هِجان ودلاص يكون واحدا ويكون جمعا تقول ناقة هجان ونوق هجان ودرع دلاص ودروع دلاص فاذا كان واحدا كانت الكسرة فيه كالكسرة في كتاب واذا كان جمعا كانت الكسرة فيه كالكسرة في كِلام والهجان الكريم من الابل والدلاص الدروع البرّاقة ويقال دلاص ودلامص ودمالص ودلمص ودملص بمعنى واحد فاعرفه تصب ان شآء الله تعالى

الباب الثامن

باب المبتدأ

ان قال قائل ما المبتدأ قيل كلّ اسم عرّيته من العوامل اللفظيّة لفظا وتقديرا فقولنا اللفظيّة احترازا لانّ العوامل تنقسم الى قسمين الى عامل لفظيّ والى عامل معنويّ فامّا اللفظيّ فنحو كان واخواتها وإنّ واخواتها وظننت واخواتها وقولنا تقديرا احترازا من تقدير الفعل في نحو قوله تعالي إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ وما اشبه ذلك وامّا المعنويّ فلم يأتِ الّا في موضعين عند سيبويه واكثر البصريّين هذا احدها وهو الابتدآء والثاني وقوع الفعل المضارع موقعَ الاسم في نحو مررت برجل يكتبُ فارتفع يكتب لوقوعه موقع كاتب واضاف ابو الحسن الاخفش اليها موضعا ثالثا وهو عامل الصفة فذهب الى انّ الاسم يرتفع لكونه صفة لمرفوع وينتصب لكونه صفة لمنصوب

ويجرّ لكونه صفة لمجرور وكونه صفة في هذه الاحوال معنى يعرف بالقلب ليس للفظ فيه حظّ وسيبويه واكثر البصريّين يذهبون الى انّ العامل في الصفة هو العامل في الموصوف ولهذا موضع نذكره فيه ان شاء الله تعالى فان قيل فبماذا يرتفع الاسم المبتدأ قيل اختلف النحويّون في ذلك فذهب سيبويه ومن تابعه من البصريّين الى انّه يرتفع بتعرّيه من العوامل اللفظيّة وذهب بعض البصريّين الى انّه يرتفع بما في النفس من معنى الإخبار عنه وقد ضعّفه بعض النحويّين وقال لو كان الامر كما زعم لوجب ان لا ينتصب اذا دخل عليه عامل النصب لانّ دخوله عليه لم يغيّر معنى الاخبار عنه ولوجب ان لا يدخل مع بقائه فلمّا جاز ذلك دلّ على فساد ما ذهب اليه وامّا الكوفيّون فذهبوا الى انّه يرتفع بالخبر وزعموا انّهما يترافعان وانّ كلّ واحد منهما يرفع الآخر وقد بيّنّا فساده في مسائل الخلاف بين البصريّين والكوفيّين فان قيل فلم جعلتم التعرّي عاملا وهو عبارة عن عدم العوامل قيل لانّ العوامل اللفظيّة ليست موثّرة في المعمول حقيقة وانّما هي امارات وعلامات فاذا ثبت انّ العوامل في محلّ الإجماع انّما هي امارات وعلامات فالعلامة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود شيء الا ترى انّه لو كان معك ثوبان واردت ان تميّز احدهما على الآخر لكنت تصبغ احدهما مثلا وتترك صبغ الآخر فيكون عدم الصبغ في احدهما كصبغ الآخر فيتبيّن بهذا انّ العلامة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء واذا ثبت هذا جاز ان يكون التعرّي من العوامل اللفظيّة عاملا فان قيل فلم خُصّ المبتدأ بالرفع دون غيره قيل لثلثة اوجه احدها انّ المبتدأ وقع في اقوى احواله وهو الابتداء فأعطي اقوى الحركات وهو الرفع والوجه الثاني انّ المبتدأ اوّل والرفع اوّل فأعطي الاوّل الاوّل والوجه الثالث انّ المبتدأ مُخبَر عنه كما انّ الفاعل مخبر عنه والفاعل مرفوع فكذلك ما اشبهه فان قيل لماذا لا يكون المبتدأ في الامر العامّ إلّا معرفة قيل لانّ المبتدأ مُخبَر عنه والاخبار عن ما

لا يعرف لا فائدة فيه فان قيل فهل يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه نحو قائم زيد قيل اختلف النحويون فيه فذهب البصريون الى انه جائز وذهب الكوفيون الى انه غير جائز وانه اذا تقدّم عليه الخبر يرتفع به ارتفاع الفاعل بفعله وقالوا لو جوّزنا تقديم خبر المبتدأ عليه لأدّى ذلك الى تقديم ضمير الاسم على ظاهره وذلك لا يجوز وهذا الّذي ذهبوا اليه فاسد وذلك لانّ اسم الفاعل اضعف من الفعل في العمل لانّه فرع عليه فلا يعمل حتى يعتمد ولم يوجد هاهنا فوجب ان لا يعمل وقولهم انّ هذا يؤدّي الى تقديم ضمير الاسم على ظاهره فاسد ايضا لانّه وان كان مقدّما لفظا الّا انه مؤخّر تقديرا واذا كان مقدّما في التقدير مؤخّرا في اللفظ كان تقديمه جائزا قال الله سبحانه وتعالى فأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى فالهاء في نفسه ضمير موسى وان كان في اللفظ مقدّما على موسى الّا انه لمّا كان موسى مقدّما في التقدير والضمير في تقديم التأخير كان ذلك جائزا فكذلك هاهنا والّذي يدلّ على ذلك وقوع الاجماع على جواز ضربَ غلامَه زيدٌ وهذا بيّن وكذلك اختلفوا في الظرف اذا كان مقدّما على المبتدأ نحو عندك زيد فذهب البصريّون الى انه في موضع الخبر كما لو كان متأخّرا وذهب الكوفيّون الى انّ المبتدأ يرتفع بالظرف ويخرج عن كونه مبتدأ ووافقهم على ذلك ابو الحسن الاخفش في احد قوليه وفي هذه المسئلة كلام طويل بيّنّاه في مسائل الخلاف بين البصريّين والكوفيّين لا يليق ذكرها بهذا المختصر

الباب التاسع

باب خبر المبتدأ

ان قال قائل على كم ضربا ينقسم خبر المبتدأ قيل على ضربين مفرد وجملة فان قيل على كم ضربا ينقسم المفرد قيل على ضربين احدهما ان يكون اسما غير صفة والآخر ان يكون صفة امّا الاسم غير الصفة فنحو زيد اخوك

وعمرو غلامك فزيد مبتدأ واخوك خبره وكذلك عمرو مبتدأ وغلامك خبره وليس في شيء من هذا النحو ضمير يرجع الى المبتدأ عند البصريين وذهب الكوفيون الى انّ فيه ضميرا يرجع الى المبتدأ وبه قال عليّ بن عيسى الرمّاني من البصريين والاوّل هو الصحيح لانّ هذه اسماء محضة والاسماء المحضة لا تتضمّن الضمائر واما ما كان صفة فنحو زيد ضارب وعمرو حسن وما اشبه ذلك ولا خلاف بين النحويين في انّ هذا النحو يحتمل ضميرا يرجع الى المبتدا لانّه يتنزل منزلة الفعل ويتضمّن معناه فان قيل على كم ضربا تنقسم الجملة قيل على ضربين جملة اسميّة وجملة فعليّة فامّا الجملة الاسميّة فما كان الخبر الاوّل منها اسما وذلك نحو زيد ابوه منطلق فزيد مبتدأ الاوّل وابوه مبتدأ ثان ومنطلق خبر عن المبتدا الثاني والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن المبتدأ الاوّل وامّا الجملة الفعليّة فما كان الخبر الاوّل منها فعلا وذلك نحو زيد ذهب ابوه وعمرو إنْ تكرمه يكرمك وما اشبه ذلك وامّا الظرف وحرف الجرّ فاختلف النحويّون فيهما فذهب سيبويه وجماعة من النحويّين الى انّهما يُعدّان من الجمل لانّهما يقدّر معهما الفعل فاذا قال زيد عندك وعمرو في الدار كان التقدير زيد استقرّ عندك وعمرو استقرّ في الدار وذهب بعض النحويين الى انّهما يُعدّان من المفردات لانّه يقدّر معهما مستقرّ وهو اسم الفاعل واسم الفاعل لا يكون مع الضمير جملة والصحيح ما ذهب اليه سيبويه ومن تابعه والدليل على ذلك انّا وجدنا الظرف وحرف الجرّ يقعان في صلة الاسماء الموصولة نحو الّذي والّتي ومَن وما وما اشبه ذلك تقول الّذي عندك زيد والّذي في الدار عمرو وكذلك سائرها ومعلوم انّ الصلة لا تكون الّا جملة فاذا وجدناهم يصلون بهما الاسماء الموصولة دلّنا ذلك على انّهما يعدّان من الجمل لا من المفردات وانّ التقدير استقرّ دون مستقِرّ لانّ استقرّ يصلح ان يكون صلة لانّه جملة ومستقرّ لا يصلح ان يكون صلة لانّه مفرد ولا بدّ في هذا النحو اعني الجملة

من ضمير يعود الى المبتدا تقول زيد ابوه منطلق فيكون العائد الى المبتدأ الهآء في ابوه فامّا قولهم السمن منوان بدرهم ففيه ضمير محذوف يرجع الى المبتدأ والتقدير فيه منوان منه بدرهم وانّما حذف منه تخفيفا للعلم به ولو قلت زيد انطلق عمرو لم يجز قولا واحدا فلو اضفت الى ذلك اليه او معه صحّت المسئلة لانّه قد رجع من اليه او معه ضمير الى المبتدأ وعلى هذا قياسُ كلّ جملة وقعت خبر المبتدأ وانّما وجب ذلك ليَرتبط الكلام الثاني بالاوّل ولو لم يرجع منه ضمير الاوّل لم يكن اولى به من غيره فتبطل فائدة الخبر فان قيل فلم اذا كان المبتدأ جُثّة جاز ان يقع في خبره ظرف المكان دون ظرف الزمان قيل انّما جاز ان يقع في خبره ظرف المكان دون ظرف الزمان لانّ في وقوع ظرف المكان خبرا عنه فائدة وليس في وقوع ظرف الزمان خبرا عنه فائدة الا ترى انّك تقول في ظرف المكان زيد أمامك فيكون مفيدا لانّه يجوز ان لا يكون أمامك ولو قلت في ظرف الزمان زيد يوم الجمعة لم يكن مفيدا لانّه لا يجوز ان يخلو عن يوم الجمعة وحكم الخبر انَ يكون مفيداً فان قيل فكيف جاز الإخبار عنه بظرف الزمان في قولهم الليلةَ الهلالُ قيل انّما جاز لانّ التقدير فيه الليلة حدوث الهلال او طلوعه فحذف المضاف واُقيم المضاف اليه مقامه والحدوث والطلوع حدث ويجوز ان يكون خبر المبتدأ ظرف زمان اذا كان المبتدأ حدثا كقولك الصلحُ يومَ الجمعة والقتالُ يومَ السبت وما اشبه ذلك لانّ في وقوعه خبرا عنه فائدة فان قيل فما العامل في خبر المبتدأ قيل اختلف النحويّون في ذلك فذهب الكوفيّون الى انّ عامله المبتدأ على ما ذكرنا وذهب البصريّون الى انّ الابتداء وحده هو العامل في الخبر لانّه لمّا وجب ان يكون عاملا في المبتدأ وجب ان يكون عاملا في الخبر قياسا على العوامل اللفظيّة الّتي تدخل على المبتدأ وهو على رأي بعضهم وذهب قوم منهم ايضا الى انّ الابتدآء عمل في المبتدأ والمبتدأ عمل في الخبر وذهب

سيبويه وجماعة معه الى انّ العامل في الخبر هو الابتدآء والمبتدا جميعا لانّ الابتدآء لا ينفكّ عن المبتدأ ولا يصحّ للخبر معنى الّا بهما فدلّ على انهما العاملان فيه والّذي اختاره انّ العامل في الحقيقة هو الابتدآء وحده دون المبتدأ وذلك لانّ الاصل في الاسمآء ان لا تعمل واذا ثبت انّ الابتدآء له تأثير في العمل فاضافة ما لا تاثير له الى ما له تاثير لا تاثير له والتحقيق فيه ان تقول انّ الابتدآء اعمل في الخبر بواسطة المبتدأ لانّ المبتدأ مشارك له في العمل وفي كلّ واحد من هذه المذاهب كلام لا يليق ذكره بهذا المختصر فاعرفه تصب ان شآء الله تعالى

الباب العاشر

باب الفاعل

ان قال قائل ما الفاعل قيل اسم ذكرته بعد فعل واسندت ذلك الفعل اليه نحو قام زيد وذهب عمرو فان قيل فلم كان إعرابه الرفع قيل فرقا بينه وبين المفعول فان قيل فهلاّ عكسوا وكان الفرق واقعا قيل لخمسة اوجه احدها وهو انّ الفعل لا يكون له الّا فاعل واحد ويكون له مفعولات كثيرة فمنه ما يتعدّى الى مفعول واحد ومنه ما يتعدّى الى مفعولين ومنه ما يتعدّى الى ثلثة مفعولين مع انّه يتعدّى الى خمسة اشيآء وهي المصدر وظرف الزمان وظرف المكان والمفعول والحال وليس له الّا فاعل واحد وكذلك كلّ فعل لازم يتعدّى الى هذه الخمسة وليس له ايضا الّا فاعل واحد فاذا ثبت هذا وانّ الفاعل اقلّ من المفعول والرفع اثقل والفتح اخفّ فاعطوا الاقلّ الاثقل والاكثر الاخفّ ليكون ثقل الرفع موازيا لقلّة الفاعل وخفّة الفتح موازية لكثرة المفعول والوجه الثاني انّ الفاعل يشبه المبتدأ والمبتدأ مرفوع فكذلك ما اشبهه ووجه الشبه بينهما انّ الفاعل يكون هو والفعل جملة كما يكون المبتدأ مع الخبر جملة فلمّا ثبت للمبتدأ الرفع حُمل

الفاعل عليه والوجه الثالث انّ الفاعل اقوى من المفعول فأُعطي الفاعل الّذي هو الأقوى الأقوى وهو الرفع وأُعطي المفعول الّذي هو الاضعف الاضعف وهو النصب والوجه الرابع انّ الفاعل اوّل والرفع اوّل والمفعول آخر والنصب آخر فأعطي الاوّل الاوّل والآخر الآخر والوجه الخامس انّ هذا السؤال لا يلزم لانّه لم يكن الغرض الاّ مجرّد الفرق وقد حصل وبان انّ هذا السؤال لا يلزم لانّا لو عكسنا على ما اورده السائل فنصبنا الفاعل ورفعنا المفعول لقال الآخر فهلاّ عكستم فيؤدّي ذلك الى ان ينقلب السؤال والسؤال متى انقلب كان مردودا وهذا الوجه ينبغي ان يكون مقدّما من جهة النظر الى ترتيب الإيراد وانّما اخرّناه لانّه بعيد من التحقيق فان قيل بماذا يرتفع الفاعل قيل يرتفع بإسناد الفعل اليه لا لانّه احدث فعلا على الحقيقة والّذي يدلّ على ذلك انّه يرتفع في النفي كما يرتفع في الإيجاب تقول ما قام زيد ولم يذهب عمرو فترفعه وإن كنت قد نفيت عنه القيام والذهاب كما لو اوجبته له نحو قام زيد وذهب عمرو واشباه ذلك فان قيل فلم لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل قيل لانّ الفاعل تنزّل منزلة الجزء من الكلمة وهو الفعل والدليل على ذلك من سبعة اوجه احدها انّهم يسكّنون لام الفعل اذا اتّصل به ضمير الفاعل قال الله تعالى وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً لئلاّ يتوالى الى اربع حركات لوازم في كلمة واحدة الاّ ان يحذف من الكلمة شيء للتخفيف نحو عجلط وعكلط وعلبط فلو لم ينزّلوا ضمير الفاعل منزلة حرف من سنخ الفعل والاّ لما سكّنوا لامه الا ترى انّ ضمير المفعول لا يُسكّن له لام الفعل اذا اتّصل به لانّه في نيّة الانفصال قال الله تعالى وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا فلم يُسكّن لام الفعل اذا كان في نيّة الانفصال بخلاف قوله تعالى وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰ لانّه ليس في نيّة الانفصال والوجه الثاني انّهم جعلوا النون في الخمسة الامثلة علامة للرفع وحذفها علامة للجزم والنصب فلولا انّهم جعلوا هذه

الضمائر التي هي الالف والواو والياء في يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين يا امرأة بمنزلة حرف من سنخ الكلمة والّا لما جعلوا الاعراب بعده والوجه الثالث انهم قالوا قامت هند فألحقوا التاء بالفعل والفعل لا يؤنّث وانّما التانيث للاسم فلو لم يجعلوا الفاعل بمنزلة جزء من الفعل والّا لما جاز إلحاق التانيث به والوجه الرابع انهم قالوا في النسب الى كُنْتُ كُنْتِيّ قال الشاعر

فأصبحت كنتيًّا وأصبحت عاجنا ... وشرّ خصال المرء كنت وعاجن

فأثبتوا التاء ولو لم يتنزّل منزلة حرف من سنخ الكلمة والّا لما جاز اثباتها والوجه الخامس انهم قالوا حبّذا وهي مركّبة من فعل وفاعل فجعلوها بمنزلة اسم واحد وحكم على موضعه بالرفع على الابتداء والوجه السادس انهم قالوا زيد ظننت قائم فألغوها والإلغاء انّما يكون للمفردات لا للجمل فلو لم يتنزل الفعل مع الفاعل بمنزلة كلمة واحدة والّا لما جاز الإلغاء والوجه السابع انهم قالوا للواحد قفا على التثنية لانّ المعنى قف قف قال الله تعالى أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ فثنّى وإن كان الخطاب لملك واحد لانّ المراد به ألقِ ألقِ والتثنية ليست للأفعال وانّما هي للاسماء فلو لم يتنزّل الاسم منزلة بعض الفعل والّا لما جازت تثنيته باعتباره واذا ثبت بهذه الاوجه انّ الفاعل يتنزّل منزلة الجزء من الفعل لم يجز تقديمه عليه فان قيل لم زعمتم انّ قول القائل زيد قام مرفوع بالابتداء دون الفعل ولا فصل بين قولنا زيد ضرب وضرب زيد قيل لوجهين احدهما انّه من شرط الفاعل ان لا يقوم غيره مقامه مع وجوده نحو قولك قام زيد فلو كان تقديم زيد على الفعل بمنزلة تاخيره لاستحال قولك زيد قام اخوه وعمرو انطلق غلامه ولمّا جاز ذلك دلّ على انّه لم يرتفع بالفعل بل بالابتداء والوجه الثاني انّه لو كان الامر على ما زعمت لوجب ان لا يختلف حال الفعل فكان ينبغي ان يقال الزيدان قام والزيدون قام كما تقول قام الزيدان وقام الزيدون

فلمّا لم يقل إلّا الزيدان قاما والزيدون قاموا دلّ على أنّه يرتفع بالابتداء دون الفعل فان قيل فلم استتر ضمير الواحد نحو زيد قام وظهر ضمير الاثنين نحو الزيدان قاما وضمير الجماعة نحو الزيدون قاموا قيل لانّ الفعل لا يخلو من فاعل واحد وقد يخلو من اثنين وجماعة فاذا قدّمت اسما مفردا على الفعل نحو زيد قام لم يحتج معه الى إظهار ضميره لإحاطة العلم بانّه لا يخلو من فاعل واحد فاذا قدّمنا اسما مثنّى على الفعل نحو الزيدان قاما او مجموعا نحو الزيدون قاموا وجب إظهار ضمير التثنية والجمع لانّه قد يخلو من ذلك فلو لم يظهر ضميرها لوقع الالتباس ولم يعلم انّ الفعل لاثنين او جماعة فافهمه تصب ان شاء الله تعالى

الباب الحادي عشر

باب المفعول

ان قال قائل ما المفعول قيل كلّ اسم تعدّى اليه فعل فان قيل فما العامل في المفعول قيل اختلف النحويّون في ذلك فذهب اكثرهم الى انّ العامل في المفعول هو الفعل فقط وذهب بعضهم الى انّ العامل فيه الفعل والفاعل معا والقول الصحيح هو الاوّل وهذا القول ليس بصحيح وذلك لانّ الفاعل اسم كما انّ المفعول كذلك فاذا استويا في الاسميّة والاصل في الاسم ان لا يعمل فليس عمل احدهما في صاحبه اولى من الآخر واذا ثبت هذا واجمعنا على انّ الفعل له تاثير في العمل فاضافة ما لا تاثير له في العمل الى ما له تاثير لا تاثير له فدلّ على انّ العامل هو الفعل فقط وهو على ضربين فعل متعدّ بغيره وفعل متعدّ بنفسه فامّا ما يتعدّى بغيره فهو الفعل اللازم ويتعدّى بثلثة اشياء وهي الهمزة والتضعيف وحرف الجرّ فالهمزة نحو خرج زيد وأخرجته والتضعيف نحو خرج المتاع وخرّجته وحرف الجرّ نحو خرج زيد وخرجت به وكذلك فرح زيد وافرحته

وفرّحته وفرحت به وما اشبه ذلك وامّا المتعدّي بنفسه فعلى ثلثة اضرب ضرب يتعدّى الى مفعول واحد كقولك ضرب زيد عمرا واكرم عمرو بشرا وضرب يتعدّى الى مفعولين كقولك اعطيت زيدا درهما وظننت زيدا قائما وضرب يتعدّى الى ثلثة مفعولين كقولك اعلم الله زيدا عمرا خير الناس ونبّأ الله عمرا بشرا كريما وهذا الضرب منقول بالهمزة والتضعيف ممّا يتعدّى الى مفعولين لا يجوز الاقتصار على احدهما لانّ كلّ واحد من هذه الاشيآء الثلثة المعدّية الّتي هي الهمزة والتضعيف وحرف الجرّ كما انّها تنقل الفعل اللازم من اللزوم الى التعدّي فكذلك اذا دخلت على الفعل المتعدّي فانّها تزيده مفعولا وان كان يتعدّى الى مفعول واحد صار يتعدّى الى مفعولين كقولك في ضرب زيد عمرا أضربت زيدا عمرا وفي حفر زيد بئرا أحفرت زيدا بئرا وما اشبه ذلك وان كان متعدّيا الى مفعولين صار متعدّيا الى ثلثة مفعولين ونحوه على ما قدّمناه فاعرفه تصب ان شآء الله تعالى

الباب الثاني عشر

باب ما لم يسمّ فاعله

ان قال قائل لمَ لم يسمّ الفاعل قيل لانّ العناية قد تكون بذكر المفعول كما تكون بذكر الفاعل وقد تكون للجهل بالفاعل وقد تكون للإيجاز والاختصار والى غير ذلك فان قيل فلم كان ما لم يسمّ فاعله مرفوعا قيل لانهم لمّا حذفوا الفاعل اقاموا المفعول مقامه فارتفع باسناد الفعل اليه كما كان يرتفع الفاعل فان قيل فلم اذا حُذف الفاعل وجب ان يقام اسم آخر مقامه قيل لانّ الفعل لا بدّ له من فاعل لئلّا يبقى الفعل حديثا عن غير محدّث عنه فلمّا حذف الفاعل هاهنا وجب ان يقام اسم آخر مقامه ليكون الفعل حديثا عنه وهو المفعول فان قيل كيف يقام المفعول مقام الفاعل

وهو ضدّه في المعنى قيل هذا غير غريب في الاستعمال فإنّه اذا جاز ان يقال مات زيد وسمّي زيد فاعلا ولم يحدث بنفسه الموت وهو مفعول في المعنى جاز ان يقام المفعول هاهنا مقام الفاعل وإن كان مفعولا في المعنى والّذي يدلّ على انّ المفعول هاهنا اقيم مقام الفاعل انّ الفعل اذا كان يتعدّى الى مفعول واحد لم يتعدّ الى مفعول البتّة كقولك في ضرب زيد عمرا وأكرم بكر بشرا ضرب عمرو وأُكرم بشر وإن كان يتعدّى الى مفعولين صار يتعدّى الى مفعول واحد كقولك في أعطيت زيدا درهما وظننت عمرا قائما أُعطي زيد درهما وظُنّ عمرو قائما ولو قلت ظُنّ قائم عمرا جاز لزوال اللبس ولو قلت في ظننت زيدا اباك ظُنّ ابوك زيدا لم يجز وذلك لانّ قولك ظننت زيدا اباك يؤذن بأنّ زيدا معلوم والأبوّة مظنونة فلو اقيم الاب مقام الفاعل لانعكس المعنى فصارت الابوّة معلومة وزيد مظنونا وذلك لا يجوز وكذلك تقول أُعطي زيد درهما وأُعطي درهم زيدا فيكون جائزا لعدم الالتباس فلو قلت في اعطيت زيدا غلاما أُعطي غلام زيدا لم يجز لانّ كلّ واحد منهما يصحّ ان يكون هو الآخذ فلو اقيم غلام مقام الفاعل لم يُعلم الآخذ من المأخوذ فلهذا كان ممتنعا وكذلك إن كان الفعل يتعدّى الى ثلثة مفعولين صار يتعدّى الى مفعولين كقولك في أعلم الله زيدا عمرا خير الناس لقيام المفعول الاوّل مقام الفاعل وكان هو الاولى لانّه فاعل في المعنى فدلّ على انّ المفعول هاهنا اقيم مقام الفاعل وإذا كان الامر على هذا فبناء الفعل للمفعول به يقتضي نقله بالهمزة والتضعيف وحرف الجرّ الا ترى انّ الفعل اذا كان يتعدّى الى مفعول واحد صار يتعدّى بها الى مفعولين وإذا كان يتعدّى الى مفعولين صار يتعدّى بها الى ثلثة مفعولين وذلك لانّ بناء الفعل للمفعول به يجعل المفعول فاعلا والنقل بالهمزة والتضعيف وحرف الجرّ يجعل الفاعل مفعولا وإذا ثبت هذا فلا بدّ ان تزيد بنقله بالهمزة والتضعيف وحرف الجرّ مفعولا وينقص ببنيانه

للمفعول مفعولا. فان قيل فلم وجب تغيير الفعل اذا بُني للمفعول قيل لانّ المفعول يصحّ ان يكون هو الفاعل فلو لم يغيّر الفعل لم يعلم هل هو الفاعل بالحقيقة او قائم مقامه فان قيل فلم ضمّوا الاوّل وكسروا الثاني نحو ضرب زيد وما اشبه ذلك قيل انّما ضمّوا الاوّل ليكون دلالة على المحذوف الّذي هو الفاعل اذا كان من علاماته وانّما كسروا الثاني لانّهم لمّا حذفوا الفاعل الّذى لا يجوز حذفه ارادوا ان يصوغوه على بناء لا يشركه فيه شيء من الابنية فبنوه على هذه الصيغة فكسروا الثاني لانّهم لو ضمّوه لكان على وزن طُنُب وجُمُل ولو فتحوه لكان على وزن نُغَر وصُرَد ولو اسكنوه لكان على وزن قُلْب وقُفْل فلم يبق الّا الكسر فحرّكوه به فان قيل فلم كسروا اوّل المعتلّ نحو قيل وبيع ولم يضمّوه كالصحيح قيل كان القياس يقتضي ان يجرى المعتلّ مجرى الصحيح في ضمّ اوّله وكسر ثانيه الّا انّهم استثقلوا الكسرة على حرف العلّة فنقلوها الى القاف فانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها كما قلبوها في ميعاد وميقات وميزان واصلها موعاد وموقات وموزان لانّها من الوعد والوقت والوزن وامّا الياء فثبتت لانكسار ما قبلها على انّه من العرب من يشير الى الضمّ تنبيها على انّ الاصل في هذا النحو هو الضمّ ومن العرب ايضا من يحذف الكسرة ولا ينقلها ويقرّ الواو لانضمام ما قبلها وتُقلب الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها كما قال الشاعر

ليت وهل ينفع شيئا ليتُ … ليت شبابا بوع فاشتريتُ

اراد بيع فقلب الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها كما قلبوها في نحو موسر وموقن والاصل مُيسر ومُيقن لانّهما من اليسر واليقين الّا انّه لمّا وقعت الياء ساكنة مضموما ما قبلها قلبوها واوا فكذلك هاهنا فان قيل فهل يجوز ان يبني الفعل اللازم للمفعول به قيل لا يجوز ذلك على القول الصحيح وقد زعم بعضهم انّه يجوز وليس بصحيح الّا انّك لو بنيت الفعل اللازم للمفعول به لكنت تحذف الفاعل فيبقى الفعل غير مستند الى شيء وذلك

بحال فإن اتصل به ظرف الزمان او ظرف المكان او المصدر او الجارّ والمجرور جاز ان تبنيه عليه ولا يجوز ان تبنيه على الحال لانها لا تقع الاّ نكرة فلو اقيمت مقام الفاعل لجاز إظهارها كالفاعل فكانت تقع معرفة والحال لا تكون الاّ نكرة فان قيل فلم اذا اقيم الظرف مقام الفاعل يخرج عن الظرفيّة ويجعل مفعولاً كزيد وعمرو وما اشبه ذلك قيل لانه يتضمّن معنى حرف الجرّ فلو لم ينقل لعلّقته بالفعل مع تضمّن حرف الجرّ فالفاعل لا يتضمّن حرف الجرّ فكذلك ما قام مقامه فان قيل فالمصدر لا يتضمّن حرف الجرّ فهل يُنقل او لا قيل اختلف النحويّون في ذلك فذهب بعضهم الى انه لا يُنقل لانّه ليس بينه وبين الفعل واسطة وذهب آخرون الى انّه ينقل واستدلّوا على ذلك من وجهين احدها انّ الفعل لا بدّ له من الفاعل والمصدر لو لم يُذكر لكان الفعل دالاًّ عليه بصيغته فصار وجوده وعدمه سواءً والفاعل لا بدّ له منه فكذلك ما يقوم مقامه ينبغي ان يجعل بمنزلة المفعول الّذي لا يستغنى بالفعل عنه والوجه الثاني انّ المصدر انّما يُذكر تاكيدا للفعل الا ترى انّ قولك سرت سيرا بمنزلة قولك سرت سرت فكما لا يجوز ان يقوم الفعل مقام الفاعل فكذلك لا يجوز ان يقوم مقامه ما كان بمنزلته فلهذا وجب نقل المصدر فان قيل فإن اجتمع ظرف الزمان وظرف المكان والمصدر والجارّ والمجرور فأيّها يقام مقام الفاعل قيل انت مخيّر فيها كلّها ايّها شئت اقمت مقام الفاعل وزعم بعضهم الاّ انّ الأحسن ان تقيم الاسم المجرور مقام الفاعل لانّه لو لم يكن حرف الجرّ لم تقم مقام الفاعل غيره فاعرفه تصب ان شاء الله تعالى

الباب الثالث عشر

باب نعم وبئس

ان قال قائل هل نعم وبئس اسمان او فعلان قيل اختلف النحويّون في

ذلك فذهب البصريّون الى انهما فعلان ماضيان لا يتصرّفان واستدلّوا على ذلك من ثلثة اوجه الوجه الاوّل انّ الضمير يتّصل بهما على حدّ اتّصاله بالافعال فإنهم قالوا نعما رجلين ونعموا رجالا كما قالوا قاما وقاموا والوجه الثاني انّ تآء التانيث الساكنة الّتي لم يقلبها احد من العرب هآء في الوقف تتّصل بهما كما تتّصل بالافعال نحو نعمت المرأة وبئست الجارية والوجه الثالث انهما مبنيّان على الفتح كالافعال الماضية ولو كانا اسمين لما بنيا على الفتح من غير علّة وذهب الكوفيّون الى انهما اسمان واستدلّوا على ذلك من خمسة اوجه الوجه الاوّل انّهم قالوا الدليل على انهما اسمان دخول حرف الجرّ عليهما وحرف الجرّ يختصّ بالاسمآء قال الشاعر

ألستُ بنعمِ الجارِ يؤلف بيتُهُ ، اخا قلّة او مُعدِمِ المالِ مُصرِما

وحكي عن بعض العرب انه بُشِّرَ بمولودة فقيل نعم المولودة مولودتك فقال والله ما هي بنعم المولودة نصرتها بكاء وبرّها سرقة وحكي عن بعض العرب انّه قال نعم السير على بئس العير فأدخلوا عليهما حرف الجرّ وحرف الجرّ يختصّ بالاسمآء فدلّ على انهما اسمان والوجه الثاني انّ العرب تقول يا نعم المولى ونعم النصير فندآؤهم نعم يدلّ على انهما اسمان لانّ الندآء من خصائص الاسمآء والوجه الثالث انّهم قالوا الدليل على انهما ليسا بفعلين انّه لا يحسن اقتران الزمان بهما كسائر الافعال الا ترى انّه لا يحسن ان تقول نعم الرجل امس ولا بئس الرجل غدا فلمّا لم يحسن اقتران الزمان بهما دلّ على انهما ليسا بفعلين والوجه الرابع انهما لا يتصرّفان ولو كانا فعلين لكانا يتصرّفان لانّ التصرّف من خصائص الافعال فلمّا لم يتصرّفا دلّ على انهما ليسا بفعلين والوجه الخامس انّه قد جآء عن العرب انهم قالوا نعيم الرجل زيد وليس في امثلة الافعال شيء على وزن فعيل فدلّ على صحّة ما ذهبنا اليه وهو مذهب البصريّين واما ما استدلّ به الكوفيّون ففاسد امّا قولهم انّهما اسمان لدخول حرف الجرّ عليهما فقلنا هذا فاسد لانّ حرف الجرّ انّما

دخل عليهما على تقدير الحكاية فلا يدلّ على انهما اسمان لانّ حروف الجرّ قد تدخل على تقدير الحكاية على ما هو فعل في الحقيقة كقوله . والله ما ليلى بنامَ صاحبُهُ . ولا خلاف انّ نام فعل ماض ولا يجوز ان يقال انّما هو اسم لدخول حرف الجرّ عليه فكذلك هاهنا ولولا تقدير الحكاية لم يحسن دخول حرف الجرّ على نعم وبئس ونام والتقدير في قوله . ألستُ بنعم الجار يؤلف بيته . الست بجار مقول فيه نعم الجار وكذلك التقدير في قول بعض العرب والله ما هي بنعم المولودةُ والله ما هي بمولودة فيقال فيها نعم المولودة وكذلك التقدير في قول الآخر . نِعمَ السيّرُ على بِئسَ العَيْرُ . مقول فيه بئس العَير وكذلك التقدير في قول الشاعر . والله ما ليلى بنام صاحبه . والله ما ليلى بليل مقول فيها نام صاحبه الاّ انّهم حذفوا الموصوف وأقاموا الصفة مقامه كقوله سبحانه وتعالى انِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ اي دروعا سابغات فصار التقدير فيه ألست بمقول فيه نعم الجار وما هي بمقول فيها نعم المولودة ونعم السير على مقول فيه بئس العير وما ليلى بمقول فيها نام صاحبه ثم حذفوا الصفة التي هي مقول فيه فأوقعوا المحكيّ بها موقعها وحذف القول بها في كتاب الله تعالى وكلام العرب وأشعارهم اكثر من ان يحصى فدخل حرف الجرّ على هذه الافعال لفظا ولكن إن كان حرف الجرّ داخلا على هذه الافعال في اللفظ الاّ انّه داخل على غيرها في التقدير فلا يكون فيه دليل على الاسميّة وامّا قولهم انّ العرب تقول يا نعم المولى ونعم النصير والنداء من خصائص الاسماء فنقول المقصود بالنداء محذوف للعلم به والتقدير فيه يا الله نعم المولى ونعم النصير انت وامّا قولهم انّه لا يحسن اقتران الزمان بهما ولا يجوز تصرّفهما فنقول انّما امتنعا من اقتران الزمان الماضي والمستقبل بهما وسلبا التصرّف لانّ نعم موضوعة لغاية المدح وبئس موضوعة لغاية الذمّ فجعل دلالتهما على الزمان مقصورة على الآن لانّك انّما تمدح وتذمّ بما هو موجود في الممدوح والمذموم لا بما كان

فزال ولا بما سيكون في المستقبل واما قولهم انه قد جاء عن العرب انهم قالوا نعيم الرجل زيد فنقول هذه رواية شاذة تفرد بها قطرب وحده ولئن صحّت فليس فيها حجة لانّ هذه الياء نشأت عن إشباع الكسرة لانّ الاصل في نَعِمَ نَعِمَ بفتح النون وكسر العين وأشبعت الكسرة فنشأت الياء وهذا كثير في كلامهم فانّه كلّما كان على وزن فَعِل من الاسماء والافعال وثانيه حرف من حروف الحلق ففيه اربعة اوجه احدها استعماله على اصله كقولك فَخِذ وقد ضَحِكَ والثاني إسكان عينه تخفيفا كقولك فَخْذ وقد ضَحْكَ والثالث إتباع فائه عينه في الكسر كقولك فِخِذ وقد ضِحِكَ والرابع كسر فائه وإسكان عينه لنقل كسرتها الى الفاء نحو قولك فِخْذ وقد ضِحْكَ فكذلك نعم فيها أربع لغات نَعِمَ بفتح النون وكسر العين وهو الاصل ونَعْم بفتح النون وسكون العين ونِعِم بكسر النون والعين ونِعْم بكسر النون والسكون العين واما نعيم بالياء فانّما نشأت فيه الياء عن إشباع الكسرة كما قال الشاعر

كأنّي بفتخاء الجناحين لقوة ... على عجلٍ منّي أطاطئ شيمالي

وقال الآخر

لا عَهْدَ لي بنيضالِ ... أصبحتُ كالشنّ البالي

وقال الآخر

ألم يأتيك والأنباء تَنمي ... بما لاقت لبونُ بني زيادِ

وهذا اكثر من ان يحصى وقد ذكرناه مستقصى في المسائل الخلافيّة فلا نعيده هاهنا فان قيل فلم وجب ان يكون فاعل نعم وبئس اسم جنس قيل لوجهين احدها انّ نعم لمّا وضعت للمدح العامّ وبئس للذمّ العامّ خصّ فاعلها باللفظ العامّ والوجه الثاني انّما وجب ان يكون اسم جنس ليدلّ على انّ الممدوح والمذموم مستحقّ للمدح والذمّ في ذلك الجنس فان قيل فلم جاز الإضمار فيهما قبل الذكر قيل انّما جاز الاضمار فيهما قبل الذكر لانّ المضمر قبل الذكر يشبه النكرة لانّه لا يعلم الى ايّ شيء يعود حتى يفسّر

ونعم وبئس لا يكون فاعلهما معرفة محضة فلمّا ضارع المضمر فاعلهما جاز الإضمار فيهما فان قيل فلم فعلوا ذلك قيل انّما فعلوا ذلك طلبا للتخفيف والإيجاز لانّهم ابدا يتوخّون الإيجاز والاختصار في كلامهم فان قيل فكيف يحصل التخفيف والإضمار على شريطة التفسير قيل لانّ التفسير انّما يكون بنكرة منصوبة نحو نعم رجلا زيد والنكرة اخفّ من المعرفة فان قيل فعلى ماذا انتصبت النكرة قيل على التمييز فان قيل فلم رُفع زيد في قولهم نعم الرجل زيد قيل فيه وجهان احدهما ان يكون مرفوعا بالابتداء ونعم الرجل هو الخبر وهو مقدّم على المبتدأ والتقدير فيه زيد نعم الرجل الّا انّه مقدّم عليه كقولهم مررت به المسكينُ والتقدير فيه المسكين مررت به فان قيل فاين العائد هاهنا من الخبر الى المبتدأ قيل لانّ الرجل لمّا كان شائعا في الجنس كان زيد داخلا تحته فصار بمنزلة العائد الّذي يعود اليه منه فصار هذا كقول الشاعر

فلمّا القتال لا قتال لديكم ولكنّ سيرا في عِراض المواكب

فانّ القتال مبتدأ وقوله لا قتال لديكم خبره وليس فيه عائد لانّ قوله لا قتال لديكم نفي عامّ لانّ لا تنفي الجنس فاشتمل على جميع القتال فصار ذلك بمنزلة العائد اليه وكذلك قول الشاعر

فأمّا الصدور لا صدور لجعفر ولكنّ أعجازا شديدا صريرُها

والوجه الثاني ان يكون زيد مرفوعا لانّه خبر مبتدأ محذوف كانّه لمّا قيل نعم الرجل قيل مَن هذا الممدوح قيل زيد اي هو زيد وحذف المبتدأ كثير في كلامهم فاعرفه تصب ان شاء الله تعالى

الباب الرابع عشر

باب حبّذا

ان قال قائل ما الاصل في حبّذا قيل الاصل في حبّذا حبُب ذا الّا انّه

لمّا اجتمع حرفان متحرّكان من جنس واحد استثقلوا اجتماعهما متحرّكين فحذفوا حركة الحرف الاوّل وأدغموه في الثاني فصار حبّ وركّبوه مع ذا فصار بمنزلة كلمة واحدة ومعناها المدح وتقريب الممدوح من القلب فان قيل فلم قلتم انّ الاصل حبُب على فعُل دون فعَل وفعِل قيل لوجهين احدهما انّ اسم الفاعل منه حبيب على وزن فعيل وفعيل اكثر ما يجيء فيما فعله فعُل نحو شرف فهو شريف وظرف فهو ظريف ولطف فهو لطيف وما اشبه ذلك والوجه الثاني انّه قد حكي عن بعض العرب انّه نقل الضمّة من الباء الى الحاء كما قال الشاعر . وحُبّ بها مقتولة حين تُقتَل . فدلّ على انّ اصله فعُل فان قيل فلم جعلوهما بمنزلة كلمة واحدة قيل انّهما جعلوهما بمنزلة كلمة واحدة طلبا للتخفيف على ما جرت به عادتهم في كلامهم فان قيل فلم ركّبوه مع المفرد المذكّر دون المؤنّث والمثنّى والمجموع قيل لانّ المفرد المذكّر هو الاصل والتانيث والتثنية والجمع كلّها فرع عليه وهي اثقل منه فلمّا ارادوا التركيب كان تركيبه مع الاصل الّذي هو الاخفّ اولى من تركيبه مع الفرع الّذي هو الاثقل فان قيل فلم كانت حبّذا في التثنية والجمع والتانيث على لفظ واحد قيل انّها كانت كذلك نحو حبّذا الزيدان وحبّذا الزيدون وحبّذا هند لانّها جرت في كلامهم مجرى المثل والامثال لا تتغيّر بل تلزم سننا واحدا وطريقة واحدة فان قيل فما الغالب على حبّذا الاسميّة او الفعليّة قيل اختلف النحويّون في ذلك فذهب اكثرهم الى انّ الغالب عليها الاسميّة وذلك لانّ الاسم اقوى من الفعل فلمّا ركّب احدهما مع الآخر كان التغليب للاقوى الّذي هو الاسم دون الاضعف الّذي هو الفعل وذهب بعضهم الى انّ الغالب عليها الفعليّة وذلك لانّ الجزء الاوّل منهما فعل فغُلّب عليها الفعليّة لانّ القوّة للجزء الاوّل وذهب آخرون الى انّها لا يغلب عليها اسميّة ولا فعليّة بل هي جملة مركّبة من فعل ماض واسم هو فاعل فلا يغلب احدهما على الآخر فان قيل فبما ذا يرتفع المعرفة بعده نحو

حبّذا زيد قيل الخمسة اوجه الوجه الاوّل ان يجعل حبّذا مبتدأ وزيد خبره والوجه الثاني ان تجعل ذا مرفوعا بحبّ ارتفاع الفاعل بفعله وتجعل زيدا بدلا منه والوجه الثالث ان تجعل زيدا خبر مبتدأ محذوف كأنّه لمّا قيل من هو قيل زيد اي هو زيد والوجه الرابع ان تجعل زيدا مبتدأ وحبّذا خبره والوجه الخامس ان تجعل ذا زائدة فيرتفع زيد بحبّ لانّه فاعل وهو اضعف الوجوه فان قيل فعلى ماذا تنتصب النكرة بعده قيل انّما تنتصب النكرة بعده على التمييز الا ترى انّك اذا قلت حبّذا زيد رجلا وحبّذا عمرو راكبا يحسن فيه تقدير مِن كأنّك قلت من رجل ومن راكب كما قال الشاعر

يا حبّذا جَبَلُ الرّيّانِ من جبل وحبّذا ساكنُ الرّيّان مَن كانا

فذهب بعض النحويّين الى انّه ان كان الاسم غير مشتقّ نحو حبّذا زيد رجلا كان منصوبا على التمييز وإن كان مشتقّا نحو حبّذا عمرو راكبا كان منصوبا على الحال فاعرفه تصب ان شآء الله تعالى

الباب الخامس عشر

باب التعجّب

ان قال قائل لم زيدت ما في التعجّب نحو ما احسن زيدا دون غيرها قيل لانّ ما في غاية الإبهام والشيء اذا كان مبهما كان اعظم في النفس لاحتماله امورا كثيرة فلهذا كانت زيادتها في التعجّب اولى من غيرها فان قيل فما معناها قيل اختلف النحويّون في ذلك فذهب سيبويه واكثر البصريّين الى انّها بمعنى شيء وهو في موضع رفع بالابتدآء واحسن خبره تقديره شيء احسن زيدا وذهب بعض النحويّين من البصريّين الى انّها بمعنى الّذي وهو في موضع رفع بالابتدآء واحسن صلته وخبره محذوف وتقديره الّذي احسن زيدا شيء وما ذهب اليه سيبويه والاكثرون اولى لانّ

الكلام على قولهم مستقلٌ بنفسه لا يفتقر الى تقدير شيء وعلى القول الآخر يفتقر الى تقدير شيء واذا كان الكلام مستقلاً بنفسه مستغنيا عن تقدير كان اولى مما يفتقر الى تقدير فان قيل هل احسن فعل او اسم قيل اختلف النحويّون في ذلك فذهب البصريّون الى انّه فعل ماض واستدلّوا على ذلك من ثلثة اوجه الاوّل انهم قالوا الدليل على انّه فعل انه اذا وُصل بياء الضمير فانّ نون الوقاية تصحبه نحو ما احسنني وما اشبه ذلك وهذه النون انّما تصحب الضمير في الفعل خاصّة لتقيه من الكسر الا ترى انّك تقول اكرمني واعطاني وما اشبه ذلك ولو قلت في نحو غلامني وصاحبني لم يجز فلمّا دخلت هذه النون عليه دلّ على انّه فعل والوجه الثاني انهم قالوا الدليل على انّه فعل انّه ينصب المعارف والنكرات وافعل اذا كان اسما انّما ينصب النكرات خاصّة على التمييز نحو هذا اكبر منك سنّا واكثر منك علما وما اشبه ذلك فلمّا نصب هاهنا المعارف دلّ على انّه فعل ماض والوجه الثالث انّهم قالوا الدليل على انّه فعل ماض انّه مفتوح الآخر فلو لم يكن فعلا لما كان لبنائه على الفتح وجه اذ لو كان اسما لكان يجب ان يكون مرفوعا لوقوعه خبرا لما قبله بالاجماع فلمّا وجب ان يكون مفتوحا دلّ على انّه فعل ماض وذهب الكوفيّون الى انّه اسم واستدلّوا على ذلك من ثلثة اوجه الوجه الاوّل انّهم قالوا الدليل على انّه اسم انّه لا يتصرّف ولو كان فعلا لوجب ان يكون متصرّفا لانّ التصرّف من خصائص الافعال فلمّا لم يتصرّف دلّ على انّه ليس بفعل فوجب ان يلحق بالاسماء والوجه الثاني انّهم قالوا الدليل على انّه اسم انّه يدخله التصغير والتصغير من خصائص الاسماء قال الشاعر

يا ما أُمَيلِحَ غِزلانا شَدَنَّ لنا   مِنْ هاؤُلَيّائكُنَّ الضالِ والسَّمُرِ

والوجه الثالث انّهم قالوا الدليل على انّه اسم انّه يصحّ نحو ما اقوَمه وما ابيَعه كما يصحّ الاسم في نحو هذا اقوَم منك وابيَع منك ولو انّه فعل لوجب ان

يعتلّ كالفعل نحو أقام وأباع في قولهم أباع الشيء اذا عرّضه للبيع فلمّا لم يعتلّ وصحّ كالاسماء مع ما دخله من الجمود والتصغير دلّ على انّه اسم والصحيح ما ذهب اليه البصريّون وامّا ما استدلّ به الكوفيّون ففاسد امّا قولهم انّه لا يتصرّف فلا حجّة فيه ولانّا اجمعنا على انّ عسى وليس فعلان ومع هذا لا يتصرّفان وكذلك هاهنا وانّما لم يتصرّف فعل التعجّب لوجهين احدهما انهم لمّا لم يصوغوا للتعجّب حرفا يدلّ عليه جعلوا له صيغة لا تختلف لتكون دلالة على المعنى الّذي ارادوه وانّه مضمّن معنى ليس في أصله والوجه الثاني انّما لم يتصرّف لانّ الفعل المضارع يصلح للحال والاستقبال والتعجّب انّما يكون ممّا هو موجود في الحال او كان فيما مضى ولا يكون التعجّب ممّا لم يقع فلمّا كان المضارع يصلح للحال والاستقبال كرهوا ان يصرفوه الى صيغة تحتمل الاستقبال الّذي لا يقع التعجّب منه وامّا قولهم انّه يدخله التصغير وهو من خصائص الاسمآء قلنا الجواب عنه من ثلثة اوجه الوجه الاوّل انّ التصغير هاهنا لفظيّ والمراد به تصغير المصدر لا تصغير الفعل لانّ هذا الفعل منع من التصرّف والفعل متى مُنع من التصرّف لا يؤكّد بذكر المصدر فلمّا ارادوا تصغير المصدر صغّروه بتصغير فعله لانّه يقوم مقامه ويدلّ عليه فالتصغير في الحقيقة للمصدر لا للفعل والوجه الثاني انّ التصغير انّما حسن في فعل التعجّب لانّه لمّا لزم طريقة واحدة اشبه الاسمآء فدخله بعض احكامها والشيء اذا اشبه الشيء من وجه لا يخرج بذلك عن اصله كما انّ اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل فلم يخرج بذلك عن كونه اسما والفعل محمول على الاسم في الإعراب ولم يخرج عن كونه فعلا فكذلك هاهنا والوجه الثالث انّه انّما دخله التصغير حملا على باب أفعل الّذي للتفضيل والمبالغة لاشتراك اللفظين في ذلك الا ترى انّك لا تقول ما احسن زيدا الّا لمن بلغ غاية الحسن كما لا تقول زيد احسن القوم الّا لمن كان افضلهم في الحسن فلهذه المشابهة بينهما جاز التصغير في قوله يا ما أُميلح غزلانا كما تقول غزلانك

املح الغزلان وما اشبه ذلك والّذي يدلّ على اعتبار هذه المشابهة بينهما انّهم حملوا افعل منك وهو افعل القوم على قولهم ما افعله فجاز فيهما ما جاز فيه وامتنع فيهما ما امتنع فيه فلم يقولوا هذا اعوَر منك ولا اعور القوم لانّهم لم يقولوا ما اعوره وقالوا هو اقبح عَوَرًا منك واقبح القوم عورا كما قالوا ما اقبح عوره وكذلك لم يقولوا هو احسن منك حسنا فيؤكّدوا كما لم يقولوا ما احسن زيدا حسنا فلمّا كانت بينهما هذه المشابهة دخله التصغير حملا على افعل الّذي للتفضيل والمبالغة وامّا قولهم انّه يصحّ كما يصحّ الاسم قلنا التصحيح حصل من حيث حصل التصغير وذلك لحمله على باب افعل الّذي للفاضلة ولانّه اشبه الاسماء لانّه لزم طريقة واحدة فلمّا اشبه الاسم من هذين الوجهين وجب ان يصحّ كما يصحّ الاسم وشبهه الاسم من هذين الوجهين لا يخرجه ذلك عن كونه فعلا كما انّ ما لا ينصرف اشبه الفعل من وجهين لم يخرجه عن كونه اسما فكذلك هاهنا هذا الفعل وان اشبه الاسم من وجهين لا يخرجه عن كونه فعلا على انّ تصحيحه غير مستنكر فانّ كثيرا من الافعال المتصرّفة جاءت مصحّحة كقولهم اغيَلت المرأة واستنوَق الجمل واستتيَست الشاة واستحوذ عليهم قال الله تعالى إِسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَانُ وهذا اكثر في كلامهم والّذي يدلّ على انّ تصحيحه لا يدلّ على كونه اسما انّ أَفْعِلْ به جاء في التعجّب مصحّحا مع كونه فعلا نحو أَقْوِم به وأَبْيِع به فكما انّ التصحيح في افعِل به لا يخرجه عن كونه فعلا فكذلك التصحيح في ما افعله لا يخرجه عن كونه فعلا وقد ذكرنا هذه المسئلة مستوفاة في المسائل الخلافيّة فان قيل فلم كان فعل التعجّب منقولا من الثلاثيّ دون غيره قيل لوجهين احدهما انّ الافعال على ضربين ثلاثيّ ورباعيّ فجاز نقل الثلاثيّ الى الرباعيّ لانّك تنقله من اصل الى اصل ولم يجز نقل الرباعيّ الى الخماسيّ لانّك تنقله من اصل الى غير اصل لانّ الخماسيّ ليس بأصل والوجه الثاني انّ الثلاثيّ اخفّ من غيره فلمّا كان اخفّ من غيره احتمل زيادة الهمزة وامّا ما زاد على

الثلاثي فهو ثقيل فلم يحتمل الزيادة فان قيل فلم كانت الهمزة اولى بالزيادة قيل لانّ الاصل في الزيادة حروف المدّ واللين وهي الواو والياء والالف فاقاموا الهمزة مقام الالف لانها قريبة من الالف وانّما اقاموها مقام الالف لانّ الالف لا يتصوّر الابتداء بها لانها لا تكون الا ساكنة والابتداء بالساكن محال فكان تقدير زيادة الالف هاهنا اولى لانّها اخفّ حروف العلّة وقد كثرت زيادتها في هذا النحو نحو ابيض واسود وما اشبه ذلك فان قيل فبماذا ينتصب الاسم في قولهم ما احسن زيدا قيل ينتصب لانه مفعول احسن لانّ احسن لمّا ثُقِّلَ بالهمزة صار متعدّيا بعد ان كان لازما فتعدّى الى زيد فصار زيد منصوبا بوقوع الفعل عليه فان قيل فلم لا يشتقّ فعل التعجّب من الالوان والخلق قيل لوجهين احدهما انّ الاصل في افعالها أن تستعمل على اكثر من ثلثة احرف وما زاد على ثلثة احرف لا يبنى منه فعل التعجّب والوجه الثاني انّ هذه الاشياء لمّا كانت ثابتة في الشخص لا تكاد تتغيّر جرت مجرى اعضائه التي لا معنى للافعال فيها كاليد والرجل وما اشبه ذلك فكما لا يجوز ان يقال ما أيداه ولا ما أرجله من اليد والرجل فكذلك لا يجوز ان يقال ما أحمره وأسوده فان كان المراد بقوله ما أيداه من اليد بمعنى النعمة وما أرجله من الرُّجْلة جاز وكذلك إن كان المراد بقوله ما أحمره من صفة البلادة لا من الحمرة وما أسوده من السودد لا من السواد جاز وانّما جاز في هذه الاشياء لانّها ليست بألوان ولا خلق

فان قيل فلم استعملوا لفظ الامر في التعجّب نحو أحسِن بزيد وما اشبهه قيل انّما فعلوا ذلك لضرب من المبالغة في المدح فان قيل فما الدليل على انّه ليس بفعل امر قيل الدليل على ذلك انّه يكون على صيغة واحدة في جميع الاحوال تقول يا رجل أحسِن بزيد ويا رجلان احسن بزيد ويا رجال احسن بزيد ويا هند احسن بزيد ويا هندان احسن بزيد ويا هندات احسن بزيد فيكون مع الواحد والاثنين والجماعة والمؤنّث على صيغة

واحدة لانه لا ضمير فيه ولو كان امرا لكان ينبغي ان يختلف في التثنية فتقول احسنا بزيد وفي جمع المذكر احسنوا وفي إفراد المؤنث احسني وفي جمع المؤنث أحسِنَّ فتأتي بضمير الاثنين والجماعة والمؤنث فلمّا كان على صيغة واحدة دلّ على انّ لفظه لفظ الامر ومعناه الخبر فان قيل فما موضع الجارّ والمجرور في قولهم أحسن بزيد قيل موضعه الرفع لانّه فاعلُ احسن لانّه لمّا كان فعلاً والفعل لا بدّ له من فاعل جعل الجارّ والمجرور في موضع رفع لانّه فاعل قال الله تعالى وَكَفَى بِٱللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِٱللَّهِ شَهِيدًا اي وكفى الله وليًا وكفى الله شهيدا والبآء زائدة فكذلك هاهنا البآء زائدة لانّ الاصل في احسن بزيد احسن زيدا اي صار ذا حسن ثمّ نقل الى لفظ الامر وزيدت البآء عليه فان قيل فلم زيدت البآء عليه قيل لوجهين احدهما انه لمّا كان لفظ فعل التعجّب لفظ الامر فزادوا البآء فرقا بين لفظ الامر الّذي للتعجّب وبين لفظ الامر الّذي لا يراد به التعجّب والوجه الثاني انه لمّا كان معنى الكلام يا حسن اثبت بزيد أدخلوا البآء لانّ اثبت تتعدّى بحرف الجرّ فلذلك أدخلوا البآء وقد ذهب بعض النحويّين الى انّ الجارّ والمجرور في موضع النصب لانّه يقدّر في الفعل ضميرا هو الفاعل كما يقدّر في ما أحسن زيدا واذا قدّر هاهنا في الفعل ضميرا هو الفاعل وقع الجارّ والمجرور في موضع المفعول فكانا في موضع نصب والّذي اتّفق عليه اكثر النحويّين هو الاوّل وكان الاوّل هو الاولى لانّ الكلام اذا كان مستقلاً بنفسه من غير إضمار كان اولى ممّا يفتقر الى إضمار ثمّ حَمْلُ احسن بزيد على ما احسن زيدا في تقدير الإضمار لا يستقيم لانّ احسن انّما أضمر فيه لتقدّم ما عليه لانّ ما مبتدأ وأحسن خبره ولا بدّ فيه من ضمير يرجع الى المبتدأ بخلاف احسن بزيد فانّه لم يتقدّمه ما يوجب تقدير الضمير فبان الفرق بينهما فاعرفه تصب ان شآء الله تعالى

الباب السادس عشر

باب عسى

ان قال قائل ما عسى من الكلام قيل فعل ماض من افعال المقاربة لا يتصرّف وقد حُكي عن ابن السرّاج انّه حرف وهو قول شاذّ لا يعرّج عليه والصحيح انه فعل والدليل على ذلك انه يتّصل به تآء الضمير وألفه وواوه نحو عسيت وعسيا وعسوا قال الله تعالى فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ فلمّا دخلته هذه الضمائر كما تدخل على الفعل نحو قمت وقاما وقاموا وقمتم دلّ على انّه فعل وكذلك ايضا تلحقه تآء التانيث الساكنة الّتي تختصّ بالفعل نحو عست المرأة كما تقول قامت وقعدت فدلّ على انّه فعل فان قيل فلم لا يتصرّف قيل لانّه اشبه الحرف لانّه لمّا كان فيه معنى الطمع اشبه لعلّ ولعلّ حرف لا يتصرّف فكذلك ما اشبهه فان قيل فماذا تفعل عسى قيل ترفع الاسم وتنصب الخبر مثل كان الّا انّ خبرها لا يكون الّا مع الفعل المستقبل نحو عسى زيد ان يقوم فان قيل فلم ادخلت في خبره أن قيل لانّ عسى وضعت لمقارنة الاستقبال وأن اذا دخلت على الفعل المضارع أخلصته للاستقبال فلمّا كانت عسى موضوعة لمقارنة الاستقبال وان تخلّص الفعل للاستقبال الزموا الفعل الّذي وضع لمقارنة الاستقبال أن الّتي هي علم الاستقبال فان قيل فما الدليل على انّ موضع أن وصلتها النصب قيل لانّ معنى عسى زيد ان يقوم قارب زيد القيام والّذي يدلّ على ذلك قولهم . عسى الغُوَيْرُ أبؤسا . وكان القياس ان يقال عسى الغوير ان يبأس الّا انهم رجعوا الى الاصل المتروك فقالوا . عسى الغوير أبؤسا . فنصبوه بعسى لانّهم اجروها مجرى قارب فكأنّه قيل قارب الغوير أبؤسا وهو جمع بأس او بؤس فان قيل فلم حذفوا أن في خبرها في بعض اشعارهم قيل انّما يحذفونها في بعض اشعارهم لأجل الاضطرار تشبيها لها بكاد

فانّ كاد من افعال المقاربة كما أنّ عسى من افعال المقاربة ولهذا الشبه بينهما جاز ان يحمل عليها في حذف أن من خبرها نحو قوله

عسى الهمّ الذي امسيت فيه يكون وراءه فرجٌ قريب

وكما انّ عسى تشبّه بكاد في حذف أن معها فكذلك كاد تشبّه بعسى في إثباتها معها قال الشاعر . قد كاد من طول البلى أن يمصحا . فأثبت ان مع كاد وإن كان الاختيار حذفها حملا على عسى فدلّ على وجود المشابهة بينهما فان قيل ولم كان الاختيار مع كاد حذف أن وهي كعسى في المقاربة قيل هما وإن اشتركا في الدلالة على المقاربة الّا انّ كاد أبلغ في تقريب الشيء من الحال وعسى أذهب في الاستقبال الا ترى انّك لو قلت كاد زيد يذهب بعد عام لم يجز لانّ كاد توجب أن يكون الفعل شديد القرب من الحال ولو قلت عسى الله أن يدخلني الجنّة برحمته لكان جائزا وإن لم يكن شديد القرب من الحال فلمّا كانت كاد ابلغ في تقريب الشيء من الحال حذف معها أن التي هي علم الاستقبال ولمّا كانت عسى أذهب في الاستقبال أتى معها بان التي هي علم الاستقبال فان قيل فما موضع أن مع صلتها نحو عسى أن يخرج زيد قيل موضعها مع صلتها الرفع بانّه فاعل كما كان زيد مرفوعا بانّه فاعل في نحو عسى زيد ان يخرج فان قيل فهل يجوز ان تحذف أن اذا كانت مع صلتها في موضع رفع قيل لا يجوز ذلك لانّ من شرط الفاعل ان يكون اسما لفظا ومعنى واذا قلت عسى يخرج زيد فقد جعلت الفعل فاعلا والفعل لا يكون فاعلا لانّ الفاعل مخبر عنه والإخبار انّما يكون عن الاسم لا عن الفعل بلى إن جُعل زيد في نحو عسى يخرج زيد فاعِل عسى وجعل يخرج في موضع النصب جازت المسألة لانّ المفعول لا يبلغ اقتضاءه الاسميّة مبلغ الفاعل الا ترى انّه قد يقوم مقام المفعول الثاني ما ليس باسم نحو ظننت زيدا قام ابوه فقام ابوه جملة فعليّة وقد قامت مقام المفعول الثاني لظننت وامّا الفاعل فلا يجوز ان يقع قطّ الّا اسما

لفظا ومعنى كما بيّناه فاعرفه تصب ان شآء الله تعالى

الباب السابع عشر

باب كان واخواتها

ان قال قائل اي شيء كان واخواتها من الكلم قيل افعال وذهب بعض النحويّين الى انها حروف وليست افعالا لانّها لا تدلّ على المصدر ولو كانت افعالا لكان ينبغي ان تدلّ على المصدر ولمّا كانت لا تدلّ على المصدر دلّ على انها حروف والصحيح انّها افعال وهو مذهب الاكثرين والدليل على ذلك من ثلثة اوجه الوجه الاوّل انها تلحقها تآء الضمير والفه وواوه نحو كنت وكانا وكانوا كما تقول قمت وقاما وقاموا وما اشبه ذلك والوجه الثاني انها تلحقها تآء التانيث الساكنة نحو كانت المرأة كما تقول قامت المرأة وهذه التآء تختصّ بالافعال والوجه الثالث انها تتصرّف نحو كان يكون وصار يصير واصبح يصبح وامسى يمسى وكذلك سائرها ما عدا ليس وانّما لم يدخلها التصرّف لانّها اشبهت ما وهي تنفي الحال كما انّ ما تنفي الحال ولهذا تجري ما مجرى ليس في لغة اهل الحجاز فلمّا اشبهت ما وهي حرف لا يتصرّف وجب ان لا يتصرّف وامّا قولهم انها لا تدلّ على المصدر ولو كانت افعالا لدلّت على المصدر قلنا هذا انّما يكون في الافعال الحقيقيّة وهذه الافعال غير حقيقيّة ولهذا المعنى يسمّى افعال العبارة فما ذكرناه يدلّ على انّها افعال وما ذكرتموه يدلّ على انها افعال غير حقيقيّة فقد عملنا بمقتضى الدليلين على انهم قد جبروا هذا الكسر والزموها الخبر عوضا عن دلالتها على المصدر واذا وجد الجبر بلزوم الخبر عوضا عن المصدر كان في حكم الموجود الثابت فان قيل فعلى كم تنقسم كان واخواتها قيل امّا كان فتنقسم على خمسة اوجه الوجه الاوّل انها تكون ناقصة فتدلّ على الزمان المجرّد عن الحدث نحو كان زيد قائما ويلزمها الخبر لما بيّنّا

والوجه الثاني انها تكون تامّة فتدلّ على الزمان والحدث كغيرها من الافعال الحقيقيّة ولا تفتقر الى خبر نحو كان زيد وهي بمعنى حدثَ ووقع قال الله تعالى وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ اي حدث ووقع وقال تعالى إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةٌ عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وقال تعالى وَإِنْ تَكُ حَسَنَةٌ يُضَاعِفْهَا في قراءة من قرأ بالرفع وقال تعالى كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا اي وجد وحدث وصبيًّا منصوب على الحال ولا يجوز ان تكون هاهنا الناقصة لانّها لا اختصاص لعيسى في ذلك لانّ كلًّا قد كان في المهد صبيًّا ولا عجب في تكليم من كان فيما مضى في حال الصبي وانّما العجب في تكليم من هو موجود في المهد في حال الصبي فدلّ على انّها هاهنا بمعنى وجد وحدث وعلى هذا قولهم انا مذ كنت صديقُك قال الشاعر

فدًى لبني ذُهْل بن شيبان ناقتي إذا كان يومٌ ذو كواكب أشهبُ

اي حدث يوم وقال الآخر

إذا كان الشتآء فأدفئوني فإنّ الشيخ يهدمه الشتآء

اي حدث الشتآء والوجه الثالث ان يجعل فيها ضمير الشأن والحديث فتكون الجملة خبرها نحو كان زيد قائم اي كان الشأن والحديث زيد قائم قال الشاعر

إذا مِتُّ كان النّاس صنفان شامتٌ وآخر مُثنٍ بالّذي كنتُ أصنع

اي كان الشأن والحديث الناس صنفان والوجه الرابع ان تكون زائدة غير عاملة نحو زيد كان قائم اي زيد قائم قال الشاعر

سَراة بني ابي بكر تسامَى عَلَى كانَ المسوَّمةِ العِرابِ

وقال الآخر

فكيف إذا مررتُ بدار قومٍ وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ

اي جيران كرام والوجه الخامس ان تكون بمعنى صار قال الله تعالى وَكَانَ مِنَ ٱلْكَافِرِينَ وَكَانَ مِنَ ٱلْمُغْرَقِينَ اي صار وعلى هذا حمل بعضهم قوله تعالى

كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا اي صار وقال الشاعر

بِتَيْهَآءَ قَفْرٍ وَالمَطِيُّ كَأَنَّهَا   قَطَا الحَزْنِ قد كانت فِراخًا بيوضُها

اي صارت فراخا بيوضها وامّا ما صار فتستعمل ناقصة وتامّة فامّا الناقصة فتدلّ على الزمان المجرّد عن الحدث ويفتقر الى الخبر نحو صار زيد عالما مثل كان اذا كانت ناقصة وامّا التامّة فتدلّ على الزمان والحدث ولا تفتقر الى خبر نحو صار زيد الى عمرو مثل كان اذا كانت تامّة وكذلك سائر اخواتها تستعمل ناقصة وتامّة الّا ظلّ وليس وما زال وما فتئ فانّها لا تستعمل الّا ناقصة فان قيل فلم عملت هذه الافعال في شيئين قيل لانّها عبارة عن الجمل لا عن المفردات فلمّا اقتضت شيئين وجب ان تعمل فيها فان قيل فلم رفعت الاسم ونصبت الخبر قيل تشبيها بالافعال الحقيقيّة فرفعت الاسم تشبيها له بالفاعل ونصبت الخبر تشبيها له بالمفعول فان قيل فهل يجوز تقديم أخبارها على اسمآئها قيل نعم يجوز وانّما جاز لانّها لمّا كانت اخبارها مشبّهة بالمفعول واسمآؤها مشبّهة بالفاعل والمفعول يجوز تقديمه على الفاعل فكذلك ما كان مشبّها به فان قيل فهل يجوز تقديم اخبارها عليها انفسها قيل يجوز ذلك فيما لم يكن في اوّله ما نحو قائما كان زيد وانّما جاز ذلك لانّه لمّا كان مشبّها بالمفعول والعامل فيه متصرّف جاز تقديمه عليه كالمفعول نحو عمرا ضرب زيد فان قيل فلم لم يجز تقديم اسمآئها عليها انفسها كما يجوز تقديم اخبارها عليها قيل انّما لم يجز تقديم اسمآئها عليها لانّ اسمآءها مشبّهة بالفاعل والفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل فكذلك ما كان مشبّها به وجاز تقديم اخبارها عليها لانّها مشبّهة بالمفعول والمفعول يجوز تقديمه على الفعل كما بيّنّا فان قيل فلم لم يجز تقديم خبر ما في اوّله ما عليه قيل لانّ ما في اوّله ما ما عدا ما دام للنفي والنفي له صدر الكلام كالاستفهام فكما انّ الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله نحو اعمرا ضرب زيد فكذلك النفي

لا يعمل ما بعد فيما قبله نحو قائما ما زال زيد وقد ذهب بعض النحويين الى انه يجوز تقديم خبر مازال عليها وذلك لانّ ما للنفي وزال فيها معنى النفي اذا دخل على النفي صار إيجابا صار قولك ما زال زيد قائما بمنزلة كان زيد قائما وكما يجوز ان تقول قائما كان زيد فكذلك يجوز ان تقول قائما ما زال زيد واجمعوا على انه لا يجوز تقديم خبر ما دام عليها وذلك لانّ ما فيها مع الفعل بمنزلة المصدر ومعمول المصدر لا يتقدّم عليه فان قيل فهل يجوز تقديم خبر ليس عليها قيل اختلف النحويّون في ذلك فذهب الكوفيّون الى انّه لا يجوز تقديم خبرها عليها وذهب اكثر البصريّين الى جوازه لانّه كما جاز تقديم خبرها على اسمها جاز تقديم خبرها عليها نفسها والاختيار عندي ما ذهب اليه الكوفيّون لانّ ليس فعل لا يتصرّف والفعل انّما يتصرّف عمله اذا كان متصرّفا في نفسه واذا لم يكن متصرّفا في نفسه لم يتصرّف عمله وامّا قولهم انّه كما جاز تقديم خبرها على اسمها جاز تقديم خبرها عليها ففاسد لانّ تقديم خبرها على اسمها لا يخرجه عن كونه متأخّرا عنها وتقديم خبرها عليها يوجب كونه متقدّما عليها وليس من ضرورة ان يعمل الفعل فيما بعده ويجب ان يعمل فيما قبله ثمّ نقول انّما جاز تقديم خبرها على اسمها لانّها اضعف من كان لانّها تتصرّف ويجوز تقديم خبرها عليها واقوى من ما لانّها حرف ولا يجوز تقديم خبرها على اسمها فجعل لها منزلة بين المنزلتين فلم يجز تقديم خبرها عليها نفسها لتنحطّ عن درجة كان ويجوز تقديم خبرها على اسمها لترتفع عن درجة ما فان قيل لم جاز ما كان زيد الّا قائما ولم يجز ما زال زيد الّا قائما قيل لانّ الّا اذا دخلت في الكلام ابطلت معنى النفي فاذا قلت ما كان زيد الّا قائما كان التقدير فيه كان زيد قائما واذا قلت ما زال زيد الّا قائما صار التقدير زال زيد قائما وزال لا تستعمل الّا بحرف النفي فلمّا كان إدخال حرف الاستثناء يوجب إبطال معنى النفي وكان يجوز استعمالها من غير حرف

النفي وزال لا يجوز استعمالها الّا بادخال حرف النفي جاز ما كان زيد الّا قائما ولم يجز ما زال زيد الّا قائما واما قول الشاعر

حَرَاجِيجُ ما تنفكّ الّا مُناخةً على الخَسْفِ أو نَرْمِي بها بَلَدًا قفرا

فالخبر قوله على الخسف وتقديره ما تنفكّ على الخسف الّا ان تناخ او نرمي بها بلدا قفرا فاعرفه تصب ان شآء الله تعالى

الباب الثامن عشر

باب ما

ان قال قائل لم عملت ما في لغة اهل الحجاز فرفعت الاسم ونصبت الخبر قيل لانّ ما اشبهت ليس ووجه الشبه بينهما من وجهين احدهما انّ ما تنفي الحال كما انّ ليس تنفي الحال والوجه الثاني انّ ما تدخل على المبتدأ والخبر كما انّ ليس تدخل على المبتدأ والخبر ويقوي هذه المشابهة بينهما دخول البآء في خبرها كما تدخل في خبر ليس فإذا ثبت انّها اشبهت ليس فوجب ان تعمل عملها فترفع الاسم وتنصب الخبر وهي لغة القرآن قال الله تعالى مَا هَذَا بَشَرًا وذهب الكوفيّون الى انّ الخبر منصوب بحذف حرف الجرّ وهذا فاسد لانّ حذف حرف الجرّ لا يوجب النصب لانّه لو كان حذف حرف الجرّ يوجب النصب لكان ينبغي ان يكون ذلك في كلّ موضع ولا خلاف انّ كثيرا من الاسمآء يحذف منها حرف الجرّ ولا ينتصب بحذفه كقوله تعالى وَكَفَى بِاللّٰهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللّٰهِ شَهِيدًا ولو حذف حرف الجرّ لكان وكفى اللهُ وليًّا وكفى اللهُ شهيدا بالرفع كقول الشاعر

عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إنْ تَجَهَّزْتَ غاديًا كفى الشَّيْبُ والإسلام للمرء ناهيًا

وكذلك قولهم بحسبك زيد وما جآءني من احد ولو حذفت حرف الجرّ لقلت حسبك زيد وما جآءني احد بالرفع فدلّ على انّ حذف حرف الجرّ لا يوجب النصب فان قيل لِمَ لم تعمل على لغة بني تميم قيل لانّ

الحرف انّما يعمل اذا كان مختصّا بالاسم كحرف الجرّ او بالفعل كحرف الجزم واذا كان يدخل على الاسم والفعل لم يعمل كحرف العطف وما تدخل على الاسم والفعل الا ترى انّك تقول ما زيد قائم وما يقوم زيد فتدخل عليهما فلمّا كانت غير مختصّة وجب ان تكون غير عاملة فان قيل فلم دخلت البآء في خبرها نحو ما زيد بقائم قيل لوجهين احدهما انّها أُدخلت توكيدا للنفي والثاني ان يقدّر انّها جواب لمن قال إنّ زيدا لقائم فأُدخلت البآء في خبرها لتكون بإزآء اللام في خبر إنّ فان قيل فلم يطل عملها في لغة اهل الحجاز اذا فصلت بين اسمها وخبرها بالاّ قيل لانّ ما انّما عملت لانّها اشبهت ليس من جهة المعنى وهو النفي والاّ تبطل معنى النفي فتزول المشابهة واذا زالت المشابهة وجب ان لا تعمل فان قيل فلماذا يبطل عملها ايضا اذا فصلت بينها وبين اسمها وخبرها بإن الخفيفة قيل لانّ ما ضعيفة في العمل لانّها انّما عملت لانّها اشبهت فعلا لا يتصرّف شبها ضعيفا من جهة المعنى فلمّا كان عملها ضعيفا بطل عملها مع الفصل ولهذا المعنى يبطل عملها ايضا اذا تقدّم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد لضعفها في العمل فأُلزمت طريقة واحدة وامّا قول الشاعر

فأصبحوا قد أعادَ اللهُ نعمتَهم إذ هم قريش وإذ ما مثلَهم بَشَرُ

فمن النحويّين من قال هو منصوب على الحال لانّ التقدير فيه وإذ ما بشرٌ مثلُهم فلمّا قدّم مثلهم الّذي هو صفة النكرة انتصب على الحال لانّ صفة النكرة اذا تقدّمت انتصبت على الحال كقول الشاعر

لِمَيّةَ مُوحِشًا طَلَلُ يلوح كأنّه خِلَلُ

التقدير فيه طللٌ موحشٌ وكقول الآخر . والصالحاتُ عليها مُغْلَقًا بابُ . والتقدير فيه باب مغلق الاّ انّه لمّا قدّم الصفة على النكرة نصبها على الحال ومنهم من قال هو منصوب على الظرف لانّ قوله ما مثلهم بشر في معنى فوقهم ومنهم مَن حمله على الغلط لانّ هذا البيت للفرزدق وكان تميميًا وليس

من لفظه إعمال ما بسوى تقدّم الخبر او تأخر فلمّا استعمل لغة غيره غلط فظنّ انها تعمل مع تقدّم الخبر كما تعمل مع تأخّره فلم يكن في ذلك حجّة ومنهم من قال انّها لغةٌ لبعض العرب وهي لغة قليلة لا يعتدّ بها فاعرفه تصب ان شآء الله تعالى

الباب التاسع عشر

باب إنّ وأخواتها

ان قال قائل لم اعملت هذه الاحرف قيل لانّها اشبهت الفعل ووجه الشبه بينهما من خمسة اوجه الوجه الاوّل انّها مبنيّة على الفتح كما انّ الفعل الماضي مبنيّ على الفتح والوجه الثاني انّها على ثلثة احرف كما انّ الفعل على ثلثة احرف والوجه الثالث انها تلزم الاسمآء كما انّ الفعل يلزم الاسمآء والوجه الرابع انها تدخل عليها نون الوقاية كما تدخل على الفعل نحو انّني وكأنّني ولكنّني والوجه الخامس انّ فيها معاني الافعال فمعنى إنّ وأنّ حقّقت ومعنى كأنّ شبّهتُ ومعنى لكنّ استدركت ومعنى ليت تمنّيت ومعنى لعلّ ترجّيت فلمّا اشبهت هذه الحروف الفعل من هذه الاوجه الخمسة وجب ان تعمل عمله وانّما عملت في شيئين لانّها عبارة عن الجمل لا عن المفردات كما بيّنّا في كان فان قيل فلم نصبت الاسم ورفعت الخبر قيل لانّها اشبهت الفعل وهو يرفع وينصب شبّهت فنصبت الاسم تشبيها بالمفعول ورفعت الخبر تشبيها بالفاعل فان قيل فلم وجب تقديم المنصوب على المرفوع قيل لوجهين احدها انّ هذه الحروف تشبه الفعل لفظا ومعنى فلو قدّم المرفوع على المنصوب لم يعلم هل هي حروف او افعال فان قيل الافعال تتصرّف والحروف لا تتصرّف قيل عدم التصرّف لا يدلّ على انها حروف لانّه قد يوجد افعال لا تتصرّف وهي نعم وبئس وعسى وليس وفعل التعجّب وحبّذا فلمّا كان ذلك يؤدّي الى الالتباس

بالافعال وجب تقديم المنصوب على المرفوع رفعا لهذا الالتباس والوجه الثاني انّ هذه الحروف لمّا اشبهت الفعل الحقيقيّ لفظا ومعنى حُملت عليه في العمل فكانت فرعا عليه في العمل وتقديم المنصوب على المرفوع فرع فألزموا الفرع الفرع وتخرج على هذا ما فانها ما اشبهت الفعل من جهة اللفظ وانّما اشبهته من جهة المعنى ثمّ الفعل الّذي اشبهته ليس فعلا حقيقيّا وفي فعليّته خلاف بخلاف هذه الحروف فانّها اشبهت الفعل الحقيقيّ من جهة اللفظ والمعنى من الخمسة الاوجه الّتي بيّنّاها فبان الفرق بينهما وقد ذهب الكوفيّون الى انّ إنّ واخواتها تنصب الاسم ولا ترفع الخبر وانّما الخبر يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها لانّها فرع على الفعل في العمل فلا تعمل عمله لانّ الفرع ابدا اضعف من الاصل فينبغي ان لا تعمل في الخبر وهذا ليس بصحيح لانّ كونه فرعا على الفعل في العمل لا يوجب ان لا يعمل عمله فإنّ اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل ويعمل عمله على أنّا قد عملنا بمقتضى كونه فرعا فإنّا ألزمناه طريقة واحدة واوجبنا فيه تقديم المنصوب على المرفوع ولم نجوّز فيه الوجهين كما جاز ذلك مع الفعل لئلّا يجرى مجري الاصل فلمّا اوجبنا فيه تقديم المنصوب على المرفوع بَانَ ضعفُ هذه الحروف عن رتبة الفعل وانحطاطها عن رتبة الفعل فوقع الفرق بين الفرع والاصل ثمّ لو كان الامر كما زعموا وأنّه باق على رفعه لكان الاسم المبتدأ اولى بذلك فلمّا وجب نصب المبتدأ بها وجب رفع الخبر بها لانّه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الاسماء النصب ولا يعمل الرفع فما ذهبوا اليه يؤدّي الى ترك القياس ومخالفة الاصول لغير فائدة وذلك لا يجوز فان قيل فلم جاز العطف على موضع إنّ ولكنّ دون سائر اخواتها قيل لانّهما لم يغيّرا معنى الابتداء بخلاف سائر الحروف لانّها غيّرت معنى الابتداء لانّ كأنّ افادت معنى التشبيه وليت افادت معنى التمنّي ولعلّ معنى الترجّي فان قيل فهل يجوز العطف على الموضع قبل ذكر

الخبر قبل اختلف النحويّون في ذلك فذهب اهل البصرة الى انّه لا يجوز ذلك على الإطلاق وذلك لانّك اذا قلت إنّك وزيد قائمان وجب ان يكون مرفوعا بالابتداء ووجب ان يكون عاملا في خبر زيد وتكون إنّ عاملة في خبر الكاف وقد اجتمعا معا وذلك لا يجوز وامّا الكوفيّون فاختلفوا في ذلك فذهب الكسائيّ الى انه يجوز ذلك على الإطلاق سوآء تبيّن فيه عمل انّ او لم يتبيّن نحو إنّ زيدا وعمرو قائمان وانّك وبكر منطلقان وذهب الفرّآء الى انه لا يجوز ذلك الّا فيما لم يتبيّن فيه عمل إنّ واستدلّوا على ذلك بقوله تعالى إِنَّ ٱلَّذِينَ آمَنُوا وَٱلَّذِينَ هَادُوا وَٱلصَّابِئُونَ وَٱلنَّصَارَى فعطف الصابئين على موضع انّ قبل تمام الخبر وهو قوله مَنْ آمَنَ بِٱللّٰهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وممّا حُكي عن بعض العرب انه قال انّك وزيد ذاهبان وقد ذكره سيبويه في الكتاب والصحيح ما ذهب اليه البصريّون وما استدلّوا به الكوفيّون فلا حجّة لهم فيه وامّا قوله تعالى إِنَّ ٱلَّذِينَ آمَنُوا وَٱلَّذِينَ هَادُوا وَٱلصَّابِئُونَ فلا حجّة لهم فيه من وجهين احدها انّا نقول في الآية تقدم وتأخير والتقدير فيه إنّ الّذين آمنوا والّذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ والصابئون والنصارى كذلك والوجه الثاني ان يجعل قوله من آمن بالله واليوم الآخر خبر الصابئين والنصارى وتضمر للّذين آمنوا والّذين هادوا مثل الّذي اظهرت للصابئين والنصارى الا ترى انّك تقول زيد وعمرو قائم فتجعل قائما خبرا لعمرو وتضمر لزيد خبرا آخر مثل الّذي أظهرتَ لعمرو وان شئت جعلته خبرا لزيد واضمرت لعمرو خبرا كما قال الشاعر

وإلّا فاعلَموا أنّا وأنتم ... بُغاةٌ ما بقينا في شِقاق

وان شئت جعلت قوله بغاة خبرا للثاني واضمرت للاوّل خبرا وان شئت جعلته خبرا للاوّل واضمرت للثاني خبرا على ما بيّنّا وامّا قول

بعض العرب إنّك وزيد ذاهبان فقد ذكره سيبويه انّه غلط من بعض العرب وجعله بمنزلة قول الشاعر

بدا لي انّي لست مدركَ ما مضى   ولا سابقٍ شيئا اذا كان جائيا

فقال سابقٍ بالجرّ على العطف وإن كان المعطوف عليه منصوبا بالتوهّم حرف الجرّ فيه وكذلك قول الآخر

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة   ولا ناعبٍ الّا ببينٍ غرابها

فقال ناعبٍ بالجرّ بالعطف على مصلحين لانه توهّم انّ الباء في مصلحين موجودة ثمّ عطف عليه مجرورا وإن كان منصوبا ولا خلاف انّ هذا نادر ولا يقاس عليه فكذلك هاهنا فاعرفه تصب ان شاء الله تعالى

الباب العشرون

باب ظننت واخواتها

ان قال قائل على كم ضربا تُستعمل هذه الافعال قيل امّا ظننت فتستعمل على ثلثة اوجه احدها بمعنى الظنّ وهو ترجيح احد الاحتمالين على الآخر والثاني بمعنى اليقين قال الله سبحانه وتعالى ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُو رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ وقال الله تعالى فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا وقال الشاعر

فقلتُ لهم ظنّوا بألفي مُدَجَّجٍ   سراتهم في الفارسيّ المسرّد

وهذان يتعدّيان الى مفعولين والثالث بمعنى التهمة كقوله وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِظَنِينٍ في قرآءة من قرأ بالظاء اي بمتّهم وهذا يتعدّى الى مفعول واحد وامّا خلت وحسبت فتستعملان بمعنى الظنّ وامّا زعمت فتستعمل في القول عن غير صحّة قال الله تعالى زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا وامّا علمت فتستعمل على اصلها فتتعدّى الى مفعولين وتستعمل بمعنى عرفت فتتعدّى الى مفعول واحد قال الله تعالى لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ وامّا رأيت

فتكون من رؤية القلب فتتعدّى الى مفعولين نحو رايت الله غالبا وتكون من رؤية البصر فتتعدّى الى مفعول واحد نحو رأيت زيدا اي ابصرت زيدا وإمّا وجدت فتكون بمعنى علمت فتتعدّى الى مفعولين نحو وجدت زيدا عالما وتكون بمعنى اصبت فتتعدّى الى مفعول واحد نحو وجدت الضالّة وجدانا وقد تكون لازمة في نحو قولهم وجدت في الحزن وَجْدا ووجدت في المال وجْدا ووجدت في الغضب موجِدة وحكي بعضهم وِجْدانا قال الشاعر

كلانا ردّ صاحبَه بغيظ   على حنق ووِجْدان شديد

فان قيل لم أُعملت هذه الافعال وليست موثّرة في المفعول قيل لانّ هذه الافعال وان لم تكن موثّرة الّا انّ لها تعلّقا بما عملت فيه الا ترى انّ قولك ظننت يدلّ على الظنّ والظنّ يتعلّق بمظنون وكذلك سائرها ثمّ ليس التأثير شرطا في عمل الفعل وانّما شرط عمله ان يكون له تعلّق بالمفعول فإذا تعلّق بالمفعول تعدّى اليه سوآء كان موثّرا او لم يكن موثّرا الا ترى انّك تقول ذكرت زيدا فيتعدّى الى زيد وإن لم يكن موثّرا فيه الّا انّه لمّا كان له به تعلّق عمل لانّ ذكرت تدلّ على الذكر والذكر لا بدّ له من مذكور فيتعدّى اليه فكذلك هاهنا فان قيل فلم تعدّت الى مفعولين قيل لانّها لمّا كانت تدخل على المبتدأ والخبر بعد استغنائها بالفاعل وكلّ واحد من المبتدأ والخبر لا بدّ له من الآخر وجب ان يتعدّى اليهما فان قيل فهل يجوز الاقتصار فيها على الفعل والفاعل قيل اختلف النحويّون في ذلك فذهب البعض الى انّه يجوز واستدلّ عليه بالمثل السائر وهو قولهم من يَسْمَعْ يَخَلْ فاقتصر على يَخَلْ وفيه ضمير الفاعل وذهب بعضهم الى انّه لا يجوز واستدلّ على ذلك من وجهين احدها انّ هذه الافعال تجاب بما يجاب به القسم كقوله تعالى وَظَنّوا مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ فكما لا يجوز الاقتصار على القسم دون المقسم عليه فكذلك لا يجوز

الاقتصار على هذه الافعال مع فاعليها دون مفعوليها والثاني انّا نعلم انّ العاقل لا يخلو من ظنّ او علم او شكّ فاذا قلت ظننت او علمت او حسبت لم تكن فيه فائدة لانّه لا تخلو عن ذلك فان قيل فهل يجوز الاقتصار على احد المفعولين قيل لا يجوز لانّ هذه الافعال داخلة على المبتدا والخبر وكما انّ المبتدأ لا بدّ له من الخبر والخبر لا بدّ له من المبتدأ فكذلك لا بدّ لأحد المفعولين من الآخر فان قيل فلم وجب إعمال هذه الافعال اذا تقدّمت وجاز إلغاؤها اذا توسّطت وتأخّرت قيل انّما وجب إعمالها اذا تقدّمت لوجهين احدهما انّها اذا تقدّمت فقد وقعت في اعلى مراتبها فوجب إعمالها ولم يجز إلغاؤها والثاني انّها اذا تقدّمت دلّ ذلك على قوّة العناية وإلغاؤها يدلّ على اطّراحها وقلّة الاهتمام بها فلذلك لم يجز إلغاؤها مع التقدم لانّ الشيء لا يكون معنيّا به مطّرحا وامّا اذا توسّطت او تأخّرت فانّما جاز إلغاؤها لانّ هذه الافعال لمّا كانت ضعيفة في العمل وقد مرّ صدر الكلام على اليقين لم يغيّر الكلام عمّا اعتمد عليه وجعلت في تعلّقها بما قبلها بمنزلة الظرف فاذا قال زيد منطلق ظننت فكأنّه قال زيد منطلق في ظنّي وكما انّ قولك في ظنّي لا يعمل فيما قبله فكذلك ما نزل بمنزلته وامّا من أعملها اذا تأخّرت فجعلها متقدّمة في التقدير وإن كانت متأخّرة في اللفظ مجازا وتوسّعا غير انّ الإعمال مع التوسّط احسن من الإعمال مع التأخّر وذلك لانّها اذا توسّطت كانت متقدّمة من وجه ومتأخّرة من وجه لانّها متأخّرة عن احد الجزئين متقدّمة على الآخر ولا يتمّ احد الجزئين الّا بصاحبه فكانت متقدّمة من وجه ومتأخّرة من وجه فحسن إعمالها كما حسن إلغاؤها واذا تأخّرت عن الجزئين جميعا كانت متأخّرة من كلّ وجه فكان إلغاؤها احسن من إعمالها لتأخّرها وضعف عملها فاعرفه تصب ان شاء الله تعالى

الباب الحادي والعشرون

باب الاغراء

ان قال قائل لم أُقيم بعض الظروف والحروف مقام الفعل قيل طلبا للتخفيف لانّ الاسماء والحروف اخفّ من الافعال واستعملوها بدلا عنها طلبا للتخفيف فان قيل فلم كثر في عليك وعندك ودونك خاصّة قيل لانّ الفعل انّما يضمر اذا كان عليه دليل من مشاهدة حال او غير ذلك فلمّا كانت على للاستعلاء والمستعلي يشاهد من تحته وعند للحضرة ومن بحضرتك تشاهده ودون للقرب ومن بقربك تشاهده وصار هذا بمنزلة مشاهدة حال تدلّ عليه فلهذا أُقيمت مقام الفعل فان قيل فلم خُصّ به المخاطب دون الغائب والمتكلّم قيل لانّ المخاطب يقع الامر له بالفعل من غير لام الامر نحو قم واذهب فلا يفتقر الى لام الامر وامّا الغائب والمتكلّم فلا يقع الامر لهما الّا باللام نحو ليقم زيد ولأقم معه فيفتقر الى لام الامر فلمّا اقاموها مقام الفعل كرهوا ان يستعملوها للغائب والمتكلّم لانّها تصير قائمة مقام شيئين اللام والفعل ولم يكرهوا ذلك في المخاطب لانّها تقوم مقام شيء واحد وهو الفعل وامّا قوله عليه السلام ومن لم يستطع منكم الباءة فعليه الصوم فإنّه له وجاء فانّما جاء لانّ من كان بحضرته يستدلّ بأمره للغائب على انّه داخل في حكمه وامّا قول بعض العرب عليه رجلا ليسني فلا يقاس عليه لانّه كالمثل فان قيل فهل يجوز تقديم معمول هذه الكلم عليها او لا قيل اختلف النحويّون في ذلك فذهب البصريّون الى انّه لا يجوز تقديم معمولها عليها لانّها فرع على الفعل في العمل فينبغي ان لا تتصرّف تصرّفه وامّا الكوفيّون فذهبوا الى جواز تقديم معمولها عليها واستدلّوا على ذلك بقوله تعالى كِتَابَ اللّهِ عَلَيْكُمْ فنصب كتابَ الله بعليكم واستدلّوا ايضا بقول الشاعر

يا ايُّها المائحُ دَلوي دونكا   انّي رايتُ الناسَ يَحْمَدونكا
يُثنونَ خيرًا ويُمجّدونكا

والتقدير دونك دلوي فدلوي في موضع نصب بدونك فدلّ على جواز تقدم معمولها عليها والصحيح ما ذهب اليه البصريّون واما ما استدلّ به الكوفيّون فلا حجّة لهم فيه لانّ قوله تعالى ﴿كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ﴾ ليس هو منصوبا بعليكم وانّما هو منصوب على المصدر بفعل مقدّر وانّما قدّر هذا الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدّم عليه من قوله تعالى ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ﴾ الاية لانّ في ذلك دلالة على انّ ذلك مكتوب عليهم فنصب كتاب الله على المصدر كقوله تعالى ﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللهِ﴾ فنصب صنع الله على المصدر بفعل مقدّر دلّ عليه ما قبله قال الشاعر

ودَأَبْتُ الى ان ينبتَ الظلُّ بعدما   تقاصر حتّى كاد في الآل يَمصَح
وَجيفَ المطايا ثمّ قلت لصحبتي   ولم ينزلوا أبردتم فتروّحوا

فنصب وجيف بفعل دلّ عليه ما تقدّم وامّا البيت الّذي انشدوه فلا حجّة لهم فيه من وجهين احدهما انّ قوله دلوي دونكا في موضع رفع لانّه خبر مبتدأ مقدّر والتقدير فيه هذا دلوي دونكا والثاني انّا نُسلم انّه في موضع نصب لكن بإضمار فعل والتقدير فيه خذ دلوي دونك ودونك تفسير لذلك فاعرفه تصب ان شآء الله تعالى

الباب الثاني والعشرون

باب التحذير

ان قال قائل ما وجه التكرير اذا ارادوا التحذير في نحو قولهم الاسد الاسد قيل لانّهم ارادوا ان يجعلوا احد الاسمين قائما مقام الفعل الّذي هو إحْذَرْ ولهذا اذا كرّروا لم يجز إظهار الفعل واذا حذفوا احد الاسمين جاز اظهار الفعل فدلّ على انّ احد الاسمين قائم مقام الفعل فان قيل

فأيّ الاسمين أولى بأن يقوم مقام الفعل قيل اولى الاسمين بأن يقوم مقام الفعل هو الاوّل لانّ الفعل يجب ان يكون مقدّما على الاسم الثاني لانّه مفعول فكذلك الاسم الّذي يقوم مقام الفعل ينبغي ان يكون مقدّما

فان قيل فلم انتصب قولهم إيّاك والشرّ قيل لانّ التقدير فيه ايّاك احْذَرْ فايّاك منصوب باحذر والشرّ معطوف عليه وقيل اصله احذر ايّاك من الشرّ فموضع الجارّ والمجرور النصب فلمّا حذف حرف الجارّ صار النصب فيما بعده فان قيل فلم قدّروا الفعل بعد ايّاك ولم يقدّروه قبله قيل لانّ ايّاك ضمير المنصوب المنفصل ولا يجوز ان يقع الفعل قبله لانّك لو اتيت به قبله لم يجز ان تأتي به بلفظه لانّك تقدر على ضمير المنصوب المتّصل وهو الكاف الا ترى انّك لو قلت ضربتُ ايّاك لم يجز لانّك تقدر على ان تقول ضربتك فامّا قول الشاعر . اليك حتّى بلغتْ ايّاكا فشاذّ لا يقاس عليه فان قيل فلم لم يستعملوا لفظ الفعل مع ايّاك كما يستعملوه مع غيره قيل انّما خُصّت ايّاك بهذه لانّها لا تكون الّا في موضع نصب لانّها ضمير المنصوب المنفصل فصارت بنيةُ لفظه تدلّ على كونه مفعولا فلم يستعملوا معه لفظ الفعل بخلاف غيره من الاسماء فانّه يجوز ان يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اذ ليس في بنية لفظه ما يدلّ على كونه مفعولا فاستعملوا معه لفظ الفعل فاعرفه تصب ان شآء الله تعالى

الباب الثالث والعشرون

باب المصدر

ان قال قائل لم كان المصدر منصوبا قيل لوقوع الفعل عليه وهو المفعول المطلق فان قيل هل الفعل مشتقّ من المصدر او المصدر مشتقّ من الفعل قيل اختلف النحويّون في ذلك فذهب البصريّون الى انّ الفعل مشتقّ من المصدر واستدلّوا على ذلك من سبعة اوجه الوجه

الاوّل انّه يسمّى مصدرا والمصدر هو الموضع الّذي تصدر عنه الابل فلمّا سمّي مصدرا دلّ على انّه قد صدر عنه الفعل والوجه الثاني انّ المصدر يدلّ على زمان مطلق والفعل يدلّ على زمان معيّن فكما انّ المطلق اصل للمقيّد فكذلك المصدر اصل للفعل والوجه الثالث انّ الفعل يدلّ على شيئين والمصدر يدلّ على شيء واحد قبل الاثنين فكذلك يجب ان يكون المصدر قبل الفعل والوجه الرابع انّ المصدر اسم وهو يستغني عن الفعل والفعل لا بدّ له من الاسم وما يكون مفتقرا الى غيره ولا يقوم بنفسه اولى بان يكون فرعا ممّا لا يكون مفتقرا الى غيره والوجه الخامس انّ المصدر لو كان مشتقّا من الفعل لوجب ان يدلّ على ما في الفعل من الحدث والزمان ومعنى ثالث كما دلّت اسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وعلى ذات الفاعل والمفعول به فلمّا لم يكن المصدر كذلك دلّ على انّه ليس مشتقّا من الفعل والوجه السادس انّ المصدر لو كان مشتقّا من الفعل لوجب ان يجري على سنن واحد ولم يختلف كما لم تختلف اسماء الفاعلين والمفعولين فلمّا اختلف المصدر اختلاف سائر الاجناس دلّ على انّ الفعل مشتقّ منه والوجه السابع انّ الفعل يتضمّن المصدر والمصدر لا يتضمّن الفعل الا ترى انّ ضَرَبَ يدلّ على ما يدلّ عليه الضرب والضرب لا يدلّ على ما يدلّ عليه ضرب واذا كان كذلك دلّ على انّ المصدر اصل والفعل فرع عليه وصار هذا كما نقول في الأواني المصوغة من الفضّة فانّها فرع عليها ومأخوذة منها وفيها زيادة ليست في الفضّة فدلّ على انّ الفعل مأخوذ من المصدر كما كانت الاواني مأخوذة من الفضّة وامّا الكوفيّون فذهبوا الى انّ المصدر مأخوذ من الفعل واستدلّوا على ذلك من ثلثة اوجه الوجه الاوّل انّ المصدر يعتلّ لاعتلال الفعل ويصحّ لصحّته تقول قمت قياما فيعتلّ المصدر لاعتلال الفعل وتقول قاوم قواما فيصحّ المصدر لصحّة الفعل فدلّ على انّه فرع عليه والوجه الثاني انّ

الفعل يعمل في المصدر ولا شكّ انّ رتبة العامل قبل رتبة المعمول والوجه الثالث انّ المصدر يذكر توكيدا للفعل ولا شكّ انّ رتبة المؤكَّد قبل رتبة المؤكِّد فدلّ على انّ المصدر مأخوذ من الفعل والصحيح ما ذهب اليه البصريّون وامّا ما استدلّ به الكوفيّون ففاسد امّا قولهم انّه يصحّ لصحّة الفعل ويعتلّ لاعتلاله فنقول انّما صحّ لصحّته واعتلّ لاعتلاله طلبا للتشاكل ليجري الباب على سنن واحد لئلاّ تختلف طرق تصاريف الكلمة وهذا لا يدلّ على الاصل والفرع الا ترى انّهم قالوا يعد والاصل يوعد فحذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة وقالوا أعد ونعد وتعد فحذفوا الواو وان لم تقع بين ياء وكسرة حملا على يعد ائلّا تختلف طرق تصاريف الكلمة وكذلك قالوا أكرم والاصل فيه أأكرم الاّ انّهم حذفوا احدى الهمزتين استثقالا لاجتماعهما ثمّ قالوا يكرم ونكرم وتكرم فحذفوا الهمزة وان لم يجتمع همزتان حملا على أكرم ليجري الباب على سنن واحد وكذلك هاهنا وامّا قولهم انّ الفعل يعمل في المصدر فنقول هذا لا يدلّ على انّه اصل له فإنّا اجمعنا على انّ الحروف تعمل في الاسماء والافعال ولا شكّ انّ الحروف ليست اصلا للاسماء والافعال فكذلك هاهنا وامّا قولهم انّ المصدر يذكر تأكيدا للفعل فنقول هذا لا يدلّ على انّه فرع عليه الا ترى انّك تقول جاءني زيد زيد ورأيت زيدا زيدا ولا يدلّ هذا على انّ زيدا الثاني فرع على الاوّل فكذلك هاهنا وقد بيّنّا هذا مستوفى في المسائل الخلافيّة فان قيل فلم كان قولهم سرت اشدّ السير منصوبا على المصدر قيل لانّ افعل لا يضاف الاّ الى ما هو بعض له وقد أضيف الى المصدر الّذي هو السير فلمّا اضيف الى المصدر كان مصدرا فانتصب انتصاب المصادر كلّها فان قيل فعلى ماذا ينتصب قولهم قعد القرفصاء ونحوه قيل ينتصب على المصدر بالفعل الّذي هو قبله لانّ القرفصاء لمّا كانت نوعا من القعود والفعل الّذي هو قعد

يتعدّى الى جنس القعود الذي يشتمل على القرفصآء وغيرها تعدّى الى القرفصآء الّذي هو نوع منه لانّه اذا عمل في الجنس عمل في النوع اذ كان داخلا تحته هذا مذهب سيبويه وذهب ابو بكر ابن السرّاج الى انّه صفة لمصدر محذوف والتقدير فيه قعد القعدة القرفصآء الّا انه حذف الموصوف واقام الصفة مقامه والّذي عليه الاكثرون مذهب سيبويه لانه لا يفتقر الى تقدير موصوف وما ذهب اليه ابن السرّاج يفتقر الى تقدير موصوف وما لا يفتقر الى تقدير موصوف اولى ممّا يفتقر الى تقدير موصوف فاعرفه تصب ان شآء الله تعالى

الباب الرابع والعشرون

باب المفعول فيه

ان قال قائل ما المفعول فيه قيل هو الظرف وهو كلّ اسم من اسمآء المكان او الزمان يراد فيه معنى في ذلك نحو صمت اليوم وقمت الليلة وجلست مكانك والتقدير فيه صمت في اليوم وقمت في الليلة وجلست في مكانك وما اشبه ذلك فان قيل فلم سمّي ظرفا قيل لانّه لمّا كان محلاً للافعال سمّي ظرفا تشبيها بالاواني الّتي تحلّ الاشيآء فيها ولهذا سمّى الكوفيّون الظروف محالّ لحلول الاشيآء فيها فان قيل فلم لم يبنوا الظروف لتضمّنها معنى الحرف قيل لانّ الظروف وإن نابت عن الحرف الّا انها لم تتضمّن معناه والّذي يدلّ على ذلك انّه يجوز إظهاره مع لفظها ولو كانت متضمّنة للحرف لم يجز اظهاره الا ترى انّ متى وأين وكيف لمّا تضمّنت معنى همزة الاستفهام لم يجز اظهار الهمزة معها فلمّا جاز اظهاره هاهنا دلّ على انها لم تتضمّن معناه واذا لم تتضمّن معناه وجب ان تكون مُعربة على اصلها فان قيل فلم تعدّى الفعل اللازم الى جميع ظروف الزمان ولم يتعدّ الى جميع ظروف المكان قيل لانّ الفعل يدلّ على جميع ظروف

الزمان بصيغته كما يدلّ على جميع ضروب المصادر وكما انّ الفعل يتعدّى الى جميع ضروب المصادر فكذلك يتعدّى الى جميع ظروف الزمان وامّا ظروف المكان فلم يدلّ عليها الفعل بصيغته الا ترى انّك اذا قلت ضرب او سيضرب لم يدلّ على مكان دون مكان كما يكون فيها دلالة على زمان دون زمان فلمّا لم يدلّ الفعل على ظروف المكان بصيغته. صار الفعل اللازم منه بمنزلته من زيد وعمرو وكما انّ الفعل اللازم لا يتعدّى بنفسه الى زيد وعمرو فكذلك لا يتعدّى الى ظروف المكان فان قيل فلم تعدّى الى الجهات الستّ ونحوها من ظروف المكان قيل لانّها اشبهت ظروف الزمان من وجهين احدها انّها مبهمة غير محدودة الا ترى انّك اذا قلت خَلْفَ زيد كان غير محدود وكان هذا اللفظ مشتملا على جميع ما يقابل ظهره الى ان تنقطع الارض كما انّك اذا قلت أمام زيد كان ايضا غير محدود وكان هذا اللفظ مشتملا على جميع ما يقابل وجهه الى ان تنقطع الارض كما انّك اذا قلت قام دلّ على كلّ زمان ماض من اوّل ما خلق الله الدنيا الى وقت حديثك واذا قلت يقوم دلّ على كلّ زمان مستقبل والوجه الثاني انّ هذه الظروف لا تتقدّر على وجه واحد لانّ فوقا يصير تحتا وتحتا يصير فوقا كما انّ الزمان المستقبل يصير حاضرا والحاضر يصير ماضيا فلمّا اشبهت ظروف الزمان تعدّى الفعل اليها كما يتعدّى الى ظروف الزمان فان قيل فكيف قالوا زيد منّي معقِدَ الإزار ومَقْعَدَ القابلة ومَناطَ الثريّا وهما خطّان جانبي أنفها يعني الخطّين الّذين يكتنفان أنف الظبية وهي كلّها مخطوطة قبل الاصل فيها كلّها ان تستعمل بحروف الجرّ الّا انّهم حذفوا حرف الجرّ في هذه المواضع اتّساعا كقول الشاعر

فَلَأَبْغِيَنَّكُمُ قَنًا وعُوارِضا ... وَلَأُقْبِلَنَّ الخيل لابة ضَرْغَدِ

وقال الآخر

لَدْنٍ بهزِّ الكفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ … فيه كما عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ

اراد في الطريق ومن حقّها أن يُحفظ ولا يقاس عليها فامّا قولهم دخلت البيت فذهب ابو عمر الجرميّ الى انّ دخلت فعل متعدٍّ تعدّى الى البيت فنصبه كقولك بنيت البيت وما اشبه ذلك وذهب الاكثرون الى انّ دخلت فعل لازم وقد كان الاصل فيه ان يستعمل مع حرف الجرّ الّا انّه حذف حرف الجرّ اتّساعا على ما بيّنّا وهذا هو الصحيح والّذي يدلّ على انّ دخلت فعل لازم من وجهين احدهما انّ مصدره على فعول وهو من مصادر الافعال اللازمة كقعد قعودا وجلس جلوسا وأشباه ذلك والثاني نظيره فعل لازم وهو غرب ونقيضه فعل لازم وهو خرجت فيقتضي ان يكون لازما حملا على نظيره ونقيضه فاعرفه تصب ان شآء الله تعالى

الباب الخامس والعشرون

باب المفعول معه

ان قال قائل ما العامل للنصب في المفعول معه قيل اختلف النحويّون في ذلك فذهب البصريّون الى انّ العامل فيه هو الفعل وذلك لانّ الاصل في نحو قولهم استوى المآء والخشبةَ اي مع الخشبة الّا انّهم اقاموا الواو مقام مع توسّعا في كلامهم فقوي الفعل بالواو فتعدّى الى الاسم فنصبه كما قوي بالهمزة في قولك اخرجت زيدا ونظير هذا نصبهم الاسم في باب الاستثنآء بالفعل المتقدّم بتقوية الّا نحو قام القوم الّا زيدا فكذلك هاهنا المفعول معه منصوب بالفعل المتقدّم بتقوية الواو وذهب الكوفيّون الى انّ المفعول معه منصوب على الخلاف وذلك لانّه اذا قال استوى المآء والخشبةَ لا يحسن تكرار الفعل فيقال استوى المآء واستوت الخشبة لانّ الخشبة لم تكن معوجّة حتّى تستوي فلمّا لم يحسن تكرير الفعل كما

يحسن في جآء زيد وعمرو فقد خالف الثاني الاوّل فانتصب على الخلاف وذهب ابو اسحاق الزجّاج الى انّه منصوب بعامل مقدّر والتقدير فيه استوى المآء ولابسَ الخشبةَ وزعم انّ الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو والصحيح هو الاوّل وامّا قول الكوفيّين انّه منصوب على الخلاف لانّه لا يحسن تكرير الفعل فقلنا هذا هو الموجب لكون الواو غير عاملة . وانّ الفعل هو العامل بتقويتها لا بنفس المخالفة ولو جاز ان يقال مثل ذلكَ لجاز ان يقال أنّ زيدا في قولك ضربتُ زيدا منصوب لكونه مفعولا لا بالفعل وذلك مُحال لانّ كونه مفعولا لا يوجب ان يكون ضربت هو العامل فيه النصبَ فكذلك هاهنا وامّا قول الزجّاج فانّه ينتصب بتقدير عامل لانّ الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو فليس بصحيح ايضا لانّ الفعل يعمل في المفعول على الوجه الّذي يتّصل به المفعول فإن كان الفعل لا يفتقر الى تقويةٍ تعدّى الى المفعول بنفسه وان كان يفتقر الى تقوية بحرف الجرّ او غيره عمل بتوسّطه الا ترى انّك تقول أكرمت زيدا وعمرا فتنصب عمرا بأكرمت كما تنصب زيدا به فلم تمنع الواو من وقوع أكرمت على ما بعدها فكذلك هاهنا فان قيل لم حذفت مع واقيمت الواو مقامها قيل حذفت مع واقيمت الواو مقامها توسّعا في كلامهم وطلبا للتخفيف والاختصار فان قيل فلم كانت الواو اولى من غيرها من الحروف قيل انّما كانت الواو اولى من غيرها لانّ الواو في معنى مع ولانّ معنى مع المصاحبة ومعنى الواو الجمع فلمّا كانت في معنى مع كانت اولى من غيرها فان قيل فهل يجوز تقديم المنصوب هاهنا على الناصب قيل لا يجوز ذلك لانّ حكم الواو ان لا تتقدّم على ما قبلها وهذا الباب من النحويّين من يُجرى فيه القياس ومنهم من يقصره على السماع والاكثرون على القول الاوّل فاعرفه تصب ان شآء الله تعالى

الباب السادس والعشرون

باب المفعول له

ان قال قائل ما العامل في المفعول له النصب قيل العامل في المفعول له الفعل الّذي قبله نحو جئتك طمعا في برّك وقصدتك ابتغاء معروفك وكان الاصل فيه جئتك للطمع في برّك وقصدتك للابتغاء في معروفك الّا انّه حذف اللام فاتّصل الفعل به فنصبه فان قيل فلم تعدّى اليه الفعل اللازم كالمتعدّي قيل لانّ العاقل لمّا كان لا يفعل شيئا الّا لعلّة وهي علّة للفعل وعذر لوقوعه كان في الفعل دلالة عليه فلمّا كان دلالة عليه تعدّى اليه فان قيل فهل يجوز ان تكون معرفة ونكرة قيل نعم يجوز ان يكون معرفة ونكرة والدليل على ذلك قوله تعالى وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ٱبْتِغَاءَ مَرْضَاتِ ٱللّٰهِ وَتَثْبِيتًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ فابتغاء مرضات الله معرفة بالاضافة وتثبيتا نكرة قال الشاعر

وأَغْفِرُ عَوراءَ الكريم ادّخارَه وأُعْرِضُ عن شَتْمِ اللئيم تكرُّمَا

فادّخاره معرفة بالاضافة وتكرّما نكرة وقال الآخر

يَرْكَبُ كلَّ عاقرٍ جُمهورِ مخافةً وزَعَلَ المحبورِ والهولَ من تهوّلِ الهبورِ

وذهب ابو عمر الجرميّ الى انّه لا يجوز ان يكون الّا نكرة وتقدّر بالإضافة في هذه المواضع في نيّة الانفصال فلا يكتسي التعريف من المضاف اليه كقولهم مررت برجل ضارب زيدا غدا قال الله تعالى هذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا وقال الشاعر

سلّ الهموم بكلّ معطي رأسِه ناجٍ مخالط صُهْبَةٍ متعيس

والّذي عليه الجمهور والمذهب المشهور هو الاوّل والّذي ادّعاه الجرميّ من كون الإضافة في نيّة الانفصال يفتقر الى دليل ثمّ لو صحّ هذا في الاضافة فكيف يصحّ له مع لام التعريف في قول الشاعر . والهول من تهوّل الهبور .

واشباهه فان قيل فهل يجوز تقديم المنصوب هاهنا على الناصب قيل نعم يجوز ذلك لانّ العامل فيه يتصرّف ولم يوجد ما يمنع من جواز تقديمه كما وجد في المفعول معه فكان جائزا على الاصل وهذا الباب يترجمونه البصريّون وامّا الكوفيّون فلا يترجمونه ويجعلونه من باب المصدر فلا يفردون له بابا فاعرفه تصب ان شآء الله تعالى

الباب السابع والعشرون

باب الحال

ان قال قائل ما الحال قيل هيئة الفاعل والمفعول الا ترى انّك اذا قلت جآءني زيد راكبا كان الركوب هيئة زيد عند وقوع المجيء منه واذا قلت ضربته مشدودا كان الشدّ هيئته عند وقوع الضرب له فان قيل فهل تقع الحال من الفاعل والمفعول معا بلفظ واحد قيل يجوز ذلك والدليل عليه قول الشاعر

تعلّقتُ ليلى وهي ذات مؤصّد ولم يَبْدُ للأتراب من ثديها حجم
صغيرَين نرعى البُهْمَ يا ليت أنّنا الى اليوم لم نكبُر ولم تكبر البُهم

فنصب صغيرين على الحال من التآء في تعلّقت وهي فاعلة ومن ليلى وهي مفعولة وقال الآخر

متى ما تَلْقَني فَرْدَيْنِ تَرْجُفْ رَوانِفُ أَلْيَتَيْكَ وَإستطارا

فنصب فردين على الحال من ضمير الفاعل والمفعول في تَلْقَني وهذا كثير في كلامهم فان قيل فما العاملُ في الحال النصبَ قيل ما قبلها من العامل وهو على ضربين فعل ومعنى فعلٍ فإن كان فعلا نحو جآء زيد راكبا جاز ان يتقدّم الحال نحو راكبا جآء زيد لانّ العامل لمّا كان متصرّفا تصرّف عمله فجاز تقديم معموله عليه وإن كان العامل فيه معنى فعل نحو هذا زيد قائما لم يجز تقديم الحال عليه فلو قلت قائما هذا زيد

لم يجز لانّ معنى الفعل لا يتصرّف تصرّفه فلم يجز تقديم معموله عليه وذهب الفرّآء الى انه لا يجوز تقديم الحال على العامل في الحال سوآء كان العامل فيه فعلًا او معنى فعل وذلك لانّه يؤدّي الى ان يتقدّم المضمر على المظهر فانّه اذا قال راكبا جآء زيد ففي راكب ضمير زيد وقد تقدّم عليه وتقديم المضمر على المظهر لا يجوز وهذا ليس بشيء لانّ راكبا وإن كان مقدّما في اللفظ الّا انّه مؤخّر في المعنى والتقدير وإذا كان مؤخّرا في التقدير جاز التقديم قال الله تعالى فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى فالهآء في نفسه عائدة الى موسى الّا انه لمّا كان في تقدير التقديم والهآء في تقدير التأخير جاز التقديم وهذا كثير في كلامهم فكذلك هاهنا فان قيل فلم عمل الفعل اللازم في الحال قيل لانّ الفاعل لمّا كان لا يفعل الفعل الّا في حالة كان في الفعل دلالة على الحال فتعدّى اليها كما تعدّي الى ظرف الزمان لمّا كان في الفعل دلالة عليه فان قيل لم وجب ان يكون الحال نكرة قيل لانّ الحال جرى مجرى الصفة للفعل ولهذا سمّاها سيبويه نعتا للفعل والمراد بالفعل المصدر الّذي يدلّ الفعل عليه وان لم تذكره الا ترى انّ جآء يدلّ على مجيء وإذا قلت جآء راكبا دلّ على مجيء موصوف بركوب فإذا كان الحال يجري مجرى الصفة للفعل وهو نكرة فكذلك وَصْفُه يجب ان يكون نكرة وامّا قولهم أرسلَها العِراكَ وطَلَبَه جُهْدَك وطاقتَك ورجع عَوْدَه على بَدئه فهي مصادر اقيمت مقام الحال لانّ التقدير ارسلها تَعتَرِكُ وطلبه تجتهد وتعترك وتجتهد جملة من الفعل والفاعل في موضع الحال كأنّك قلت ارسلها معتركةً وطلبته مجتهدا الّا انّه أضمر وجُعِلَ المصدر دليلا عليه وهذا كثير في كلامهم وذهب بعض النحويّين الى انّ قولهم رجع عَوْدَه على بَدئه منصوب لانّه مفعولُ رجع لانّه يكون متعدّيا كما يكون لازما قال الله تعالى فَإِنْ رَجَعَكَ اللّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ فاعمل رجع في الكاف الّتي للخطاب فقال رجعك الله فدلّ على انه يكون متعدّيا وممّا

يدلّ على انّ الحال لا يجوز ان يكون معرفة انّها لا يجوز ان تقوم مقام الفاعل فيما لم يسمّ فاعله لانّ الفاعل قد يُضمر فيكون معرفة فلو جاز ان يكون الحال معرفة لما امتنع ذلك كما لم يمتنع في ظرف الزمان والمكان والجارّ والمجرور والمصدر على ما بيّنّا فافهمه تصب ان شآء الله تعالى

الباب الثامن والعشرون

باب التمييز

ان قال قائل ما التمييز قيل تبيين النكرة المفسّرة للمبهم فان قيل فما العامل فيه النصب قيل فعل وغير فعل فامّا ما كان العامل فيه فعلا فنحو قولك تصبّب زيد عرقا وتفقّأ الكبش شحما فعرقا وشحما كلّ واحد منهما انتصب بالفعل الّذي قبله فان قيل فهل يجوز تقديم هذا النوع على العامل فيه قيل اختلف النحويّون في ذلك فذهب سيبويه الى انّه لا يجوز تقديم هذا النوع على عامله وذلك لانّ المنصوب هاهنا هو الفاعل في المعنى الا ترى انّك اذا قلت تصبّب زيد عرقا كان الفعل للعرق في المعنى لا لزيد فلمّا كان هو الفاعل في المعنى لم يجز تقديمه كما لو كان فاعلا لفظا وذهب ابو عثمان المازنيّ وابو العبّاس المبرّد ومن وافقهما الى انّه يجوز تقديمه على العامل فيه واستدلّوا على ذلك بقول الشاعر

أتهجُرُ سَلمى بالفِراق حبيبَها ... وما كاد نفسا بالفراق تَطيب

ولأنّ هذا العامل فعل متصرّف فجاز تقديم معموله عليه كما جاز تقديم الحال على العامل فيها نحو راكبا جآء زيد لانّه من فعل متصرّف فكذلك هاهنا والصحيح ما ذهب اليه سيبويه وامّا ما استدلّ به المازنيّ والمبرّد من البيت فانّ الرواية الصحيحة فيه . وما كاد نفسي بالفراق تطيب . وذلك لا حجّة فيه ولإنْ صحّت تلك الرواية فنقول نصب نفسا بفعل مقدّر كأنّه قال أعني نفسا وامّا قولهم انّه فعل متصرّف فجاز تقديم معموله عليه كالحال

قلنا هذا العامل وإن كان فعلا متصرّفا الاّ انّ هذا المنصوب هو الفاعل في المعنى فلا يجوز تقديمه على ما بيّنّا وامّا تقديم الحال على العامل فيها فإنّما جاز ذلك لانّك اذا قلت جآء زيد راكبا كان زيد هو الفاعل لفظا ومعنى وإذا استوفى الفعل فاعله يتزّل راكبا منزلة المفعول المحض فجاز تقديمه كالمفعول نحو عمرا ضرب زيد بخلاف التمييز فانّك اذا قلت تصبّب زيد عرقا لم يكن زيد هو الفاعل في المعنى وكان الفاعل في المعنى هو العرق فلم يكن عرقا في حكم المفعول من هذا الوجه لانّ الفعل قد استوفى فاعله لفظا لا معنى فلم يجز تقديمه كما لا يجوز تقديم الفاعل وامّا ما كان العامل فيه غير فعل فنحو عندي عشرون رجلا وخمسة عشر درهما وما اشبه ذلك فالعامل فيه هو العدد لانّه مشبّه بالصفة المشبّهة باسم الفاعل نحو حسن وشديد وما اشبه ذلك ووجه المشابهة بينهما انّ العدد يوصف به كما يوصف بالصفة المشبّهة باسم الفاعل وإذا كان في العدد نون نحو عشرون او تنوين مقدّر نحو خمسة عشر صار النون والتنوين مانعين من الإضافة كالفاعل الّذي يمنع المفعول من الرفع فصار التمييز فضلة كالمفعول وكذلك حكم ما كان منصوبا على التمييز فيما كان قبله حائلٌ نحو لي مثله غلاما ولله درّه رجلا فانّ الهآء منعت الاسم بعدها ان يجرّ بإضافة ما قبلها اليه كالفاعل الّذي يمنع المفعول من الرفع فنصب على التمييز لما ذكرناه فان قيل فلم وجب ان يكون التمييز نكرة قيل لانّه يبيّن ما قبله كما انّ الحال يبيّن ما قبله ولمّا اشبه الحال وجب ان يكون نكرة كما انّ الحال نكرة فامّا قول الشاعر

ولقد اغتدى وما صقع الديك على أدهم أجشّ الصهيلا

وقال الآخر . أجَبُّ الظهرَ ليس له سنام . بنصب الصهيل والظهر والصحيح انّه منصوب على التشبيه بالمفعول كالضارب الرجل فاعرفه تصب ان شآء الله تعالى

الباب التاسع والعشرون

باب الاستثناء

ان قال قائل ما الاستثناء قيل إخراج بعض من كلّ بمعنى إلّا نحو جاءني القوم إلّا زيدا فان قيل فما العامل في المستثنى من الموجب النصب قيل اختلف النحويّون في ذلك فذهب البصريّون الى أنّ العامل هو الفعل بتوسّط إلّا وذلك لانّ هذا الفعل وإن كان لازما في الاصل إلّا انّه قوي بإلّا فتعدّى الى المستثنى كما تعدّى الفعل بالحروف المعدّية ونظيره نصبهم الاسمَ في باب المفعول معه نحو استوى الماء والخشبةَ فانّ الاسم منصوب بالفعل المتقدّم بتقوية الواو فكذلك هاهنا وذهب بعض النحويّين الى انّ العامل هو إلّا بمعنى أستثني وهو قول الزجّاج من البصريّين وذهب الفرّاء من الكوفيّين الى انّ إلّا مركّبة من إنّ ولا ثمّ خفّفت إنّ وأدغمت في لا فهي تنصب في الإيجاب اعتبارا بإنّ وترفع في النفي اعتبارا بلا والصحيح ما ذهب اليه البصريّون وامّا قول بعض النحويّين والزجّاج انّ العامل هو إلّا بمعنى أستثني ففاسد من خمسة اوجه الوجه الاوّل انّه لو كان الامر كما زعموا لوجب ان لا يجوز في المستثنى إلّا النصب ولا خلاف في جواز الرفع والجرّ في النفي على البدل في قولك ما جاءني احد إلّا زيدٌ وما مررت بأحد إلّا زيدٍ والوجه الثاني انّ هذا يؤدّي الى إعمال معاني الحروف وإعمال معاني الحروف لا يجوز الا ترى انّك تقول ما زيد قائما ولو قلت ما زيدا قائما بمعنى نفيت زيدا قائما لم يجز ذلك فكذلك هاهنا والوجه الثالث انّه يبطل بقولهم قام القوم غيرَ زيدٍ فانّ غيرَ منصوبٌ فلا يخلو إمّا ان يكون منصوبا بتقدير إلّا وإمّا ان يكون منصوبا بنفسه وإمّا ان يكون منصوبا بالفعل الّذي قبله بطل ان يقال انّه منصوب بتقدير إلّا لانّا لو قدّرنا إلّا لفسد المعنى لانّه يصير التقدير فيه قام القوم

إلاّ غيرَ زيدٍ وهذا فاسد وبطل ايضا ان يقال انّه يعمل في نفسه لانّ الشيء لا يعمل في نفسه فوجب ان يكون العامل فيه هو الفعل المتقدّم وانّما جاز ان يعمل فيه وإن كان لازما لأنّ غير موضوعة على الإبهام المُفرِط الا ترى انّك تقول مررت برجل غيرك فيكون كلُّ مَن عدا المخاطب داخلا تحت غير فلمّا كان فيه هذا الإبهام المفرِط اشبه الظروف المبهمة نحو خلف وأمام ووراء وقدّام وما اشبه ذلك وكما انّ الفعل يتعدّى الى هذه الظروف من غير واسطة فكذلك هاهنا والوجه الرابع انّا نقول لماذا قدّرتم أستثنى زيدا وهلاّ قدّرتم امتنع زيد كما حكي عن ابي عليّ الفارسيّ انّه كان مع عضد الدولة في الميدان فسأله عضد الدولة عن المستثنى بماذا انتصب فقال له ابو عليّ الفارسيّ لانّ التقدير أستثنى زيدا فقال له عضد الدولة وهلاّ قدّرت امتنع فرفعته فقال له ابو عليّ هذا الجواب الّذي ذكرته لك جواب ميدانيّ وإذا رجعنا ذكرت لك الجواب الصحيح ان شاء الله تعالى والوجه الخامس انّا اذا أعملنا معنى إلاّ كان الكلام جملتين وإذا أعملنا الفعل بتقوية إلاّ كان الكلام جملة واحدة والكلام متى كان جملة واحدة كان اولى من تقدير جملتين وامّا قول الفرّاء بانّ إلاّ مركّبة من إنّ ولا فدعوى تفتقر الى دليل ولو قدّرنا ذلك فنقول الحرف اذا رُكّب مع حرف آخر تغيّر عمّا كان عليه في الاصل قبل التركيب الا ترى انّ لو حرفٌ يمتنع به الشيء لامتناع غيره فإذا رُكّبت مع ما تغيّر ذلك المعنى وصارت بمعنى هلاّ وكذلك ايضا اذا رُكّبت مع لا كقوله . لولا الكميّ المقنعا . وما اشبه ذلك فكذلك هاهنا فان قيل فبماذا يرتفع المستثنى في النفي قيل يرتفع على البدل ويجوز النصب على اصل الباب فان قيل فلم كان البدل اولى قيل لوجهين احدها الموافقةُ للّفظ فانّه اذا كان المعنى واحدا فيكون اللفظ موافقا اولى لانّ اختلاف اللفظ يُشعِر باختلاف المعنى وإذا اتّفقا كان موافقة اللفظ

اولى والوجه الثاني انّ البدل يجري في تعلّق العامل به مجراه لو ولي العامل والنصب في الاستثناء على التشبيه بالمفعول فلمّا كان البدل اقوى في حكم العامل كان الرفع اولى من النصب على ما بيّنّا فان قيل فلم جاز البدل في النفي ولم يجز في الايجاب قيل لانّ البدل في الايجاب يؤدّي الى محال وذلك لانّ المبدل منه يجوز ان يقدّر كانّه ليس في الكلام فاذا قدّرنا هذا في الايجاب صار محالا لانّه يصير التقدير جاءني إلّا زيد وصار المعنى انّ جميع الناس جاؤني غيرَ زيد وهذا لا يستحيل في النفي كما يستحيل في الايجاب لانّه يجوز ان لا يجيئه احد سوى زيد فبان الفرق بينهما فاعرفه تصب ان شاء الله تعالى

الباب الثلثون

باب ما يُجَرّ به في الاستثناء

ان قال قائل لم أعربت غيرُ إعرابَ الاسم الواقع بعد إلّا دون سوى وسواء قيل لانّ غير لمّا اقيمت هاهنا مقام إلّا وكان ما بعدها مجرورا بالإضافة ولا بدّ لها في نفسها من إعراب أعربت إعرابَ الاسم الواقع بعد إلّا ليدلّ بذلك على ما كان يستحقّ الاسم الّذي بعد إلّا من الإعراب ويبقى حكم الاستثناء وامّا سوى وسواءَ فلزمهما النصب لانّهما لا يكونان إلّا ظرفين فلم يجز نقل الإعراب اليهما كما جاز في غير لانّ ذلك يؤدّي الى تمكّنهما وهما لا يكونان متمكّنين فلذلك لم يجز ان يُعربا إعرابَ الاسم الواقع بعد إلّا وامّا حاشى فاختلف النحويّون في ذلك فذهب سيبويه ومن تابعه من البصريّين الى انّه حرف جرّ وليس بفعل والدليل على ذلك انّه لو كان فعلا لجاز ان يدخل عليه ما كما تدخل على الافعال فيقال ما حاشى زيدا كما يقال ما خلا زيدا فلمّا لم يقل دلّ على انّه ليس بفعل فوجب ان يكون حرفا وذهب الكوفيّون الى انّه فعل

ووافقهم ابو العبّاس المبرّد من البصريّين واستدلّوا على ذلك من ثلاثة اوجه الوجه الاوّل انّه يتصرّف والتصرّف من خصائص الافعال قال النابغة

ولا أرى فاعلا في الناس يشبهه وما أُحاشى من الأقوام من أحد

فاذا ثبت ان يكون متصرّفا وجب ان يكون فعلا والوجه الثاني انّه يدخله الحذف والحذف انّما يكون في الفعل لا في الحرف الا ترى انهم قالوا في حاشَى لِلّهِ حَاشَ لِلّهِ ولهذا قرأ اكثر القرّاء باسقاط الالف حَاشَ لِلّهِ والوجه الثالث انّ لام الجرّ يتعلّق به في قولهم حاشى لله وحرف الجرّ انّما يتعلّق بالفعل لا بالحرف لانّ الحرف لا يتعلّق بالحرف والصحيح ما ذهب اليه البصريّون وامّا قول الكوفيّين انه يتصرّف بدليل قوله وما أُحاشى فليس فيه حجّة لانّ قوله أُحاشى مأخوذ من لفظ حاشى وليس متصرّفا منه كما يقال بسمل وهلّل وحمدل وسبحل وحولق اذا قال بسم الله ولا اله إلّا الله وسبحان الله والحمد لله ولا حول ولا قوّة إلّا بالله واذا كانت هذه الاشياء لا تتصرّف فكذلك هاهنا وقولهم انّه يدخله الحذف والحذف لا يدخل الحرف قلنا لا نسلّم بل الحذف قد يدخل الحرف الا ترى انهم قالوا في رُبَّ رُبَ وقد قرئ بهما قال الله تعالى رُبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ بالتشديد والتخفيف وفي رُبَّ اربع لغات بضمّ الرآء وتشديد البآء وتخفيفها وبفتح الرآء وتشديد البآء وتخفيفها وكذلك حكيتم عن العرب انهم قالوا في سَوْفَ افعل سَو أفعل وهو حرف وزعمتم انّ الاصل في سأفعل سوف افعل فحذفت الفآء والواو معا فدلّ على انّ الحذف يدخل الحرف وامّا قولهم انّ لام الجرّ تتعلّق به قلنا لا نُسَلِّم فإنّ اللام في قولهم حاش لله زائدة فلا تتعلّق بشيءٍ كقوله تعالى عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ اي ردفكم كقوله تعالى ٱلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ وما اشبه ذلك وانّما زيدت اللام مع هذا الحرف تقوية له لِما كان يدخله من الحذف فدلّ على انّه ليس فعل وانّه حرف

وامّا خلا فإنّها تكون فعلا وحرفا فإذا كانت فعلا كان ما بعدها منصوبا وتتضمّن ضمير الفاعل وإذا كانت حرفا كان ما بعدها مجرورا لانّها حرفُ جرّ فان دخل عليها ما كانت فعلا ولم يجز ان تكون حرفا لانّها مع ما بمنزلة المصدر وإذا كانت فعلا كان ما بعدها منصوبا لا غير قال الشاعر

ألا كلّ شيءٍ ما خلا الله باطل   وكلُّ نعيمٍ لا محالة زائل

وسنذكر هذا في باب ما ينصب به في الاستثناء

الباب الحادي والثلثون

باب ما ينصب به في الاستثناء

ان قال قائل لم عملت ما خلا وما عدا وليس ولا يكون النصبَ قيل لانّها افعال امّا ما خلا وما عدا فهما فعلان لانّ ما اذا دخلت عليهما كانا معها بمنزلة المصدر وإذا كانا بمنزلة المصدر انتفت عنهما الحرفيّة ووجبت لهما الفعليّة وكان فيهما ضمير الفاعل فكان ما بعدهما منصوبا وحكي عن بعض العرب انّه كان يجُرُّ بهما اذا لم يكن معهما ما فيُجريهما مجرى خلا لانّ خلا تارة تكون فعلا فيكون ما بعدها منصوبا وتارة تكون حرفا فيكون ما بعدها مجرورا وامّا سيبويه فلم يذكر بعد عدا الّا النصب لا غير وامّا ليس ولا يكون فإنّما وجب ان يكون ما بعدهما منصوبا لانّه خبرٌ لهما لانّ التقدير في قولك جاءني القوم ليس زيدا ولا يكون عمرا اي ليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم عمرا فبعضهم الاسم وما بعده الخبر وخبر ليس ولا يكون منصوبا كما لو لم يكونا في باب الاستثناء فان قيل فلم لزم لفظا واحدا في التثنية والجمع والتأنيث قيل لانّهما لمّا استُعملا في الاستثناء قاما مقام إلّا وإلّا لا يغيّر لفظه فكذلك ما قام مقامه ليدلّوا على انّه قائم مقامه فان قيل فلم لا يجوز ان يُعطف عليها بالواو ولا فيقال

ضربت القوم ليس زيدا ولا عمرا واكرمت القوم لا يكون زيدا ولا عمرا قيل لانّ العطف بالواو ولا لا يكون الّا بعد النفي فلمّا اقيما هاهنا مقام الّا غيّرا عن اصلها في النفي فلم يجز العطف عليها بالواو ولا فاعرفه تصب ان شاء الله تعالى

الباب الثاني والثلثون

باب كم

ان قال قائل لم بُنيت كَمْ على السكون قيل انّما بنيت لانّها لا تخلو امّا ان تكون استفهاميّة او خبريّة فان كانت استفهاميّة فقد تضمّنت معنى حرف الاستفهام وان كانت خبريّة فهي نقيضة رُبَّ لانّ ربَّ للتقليل وكم للتكثير وهم يحملون الشيء على ضدّه كما يحملونه على نظيره فبنيت كم حملا على ربَّ وانّما بنيت على السكون لانّه الاصل في البناء فان قيل فلم وجب ان تقع كم في صدر الكلام قيل لانّها ان كانت استفهاميه فالاستفهام له صدر الكلام وان كانت خبريّة فهي نقيضة ربَّ وربَّ معناها التقليل والتقليل مضارع للنفي والنفي له صدر الكلام كالاستفهام فان قيل فلم كان ما بعدها في الاستفهام منصوبا وفي الخبر مجرورا قيل للفرق بينهما فجعلت في الاستفهام بمنزلة عدد ينصب ما بعده وفي الخبر بمنزلة عدد يجرّ ما بعده وانّما جعلت في الاستفهام بمنزلة عدد ينصب ما بعده لانّها في الاستفهام بمنزلة عدد يصلح للعدد القليل والكثير لانّ المستفهم يسأل عن عدد كثير وقليل ولا يعلم مقدار ما يستفهم عنه فجعلت في الاستفهام بمنزلة العدد المتوسّط بين القليل والكثير وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين وهو ينصب ما بعده فلهذا كان ما بعدها في الاستفهام منصوبا وامّا في الخبر فلا تكون الّا للتكثير فجعلت بمنزلة العدد الكثير وهو يجرّ ما بعده ولهذا كان ما بعدها مجرورا في الخبر لأنّها نقيضة رب وربَّ

يجرّ ما بعدها وكذلك ما حمل عليها فان قيل فلم جاز النصب مع الفصل في الخبر قيل انّما جاز ذلك وهو النصب عدولاً عن الفصل بين الجارّ والمجرور لانّ الجارّ والمجرور بمنزلة الشيء الواحد وليس الناصب مع المنصوب بمنزلة الشيء الواحد على انّ بعض العرب ينصب بها في الخبر من غير فصل ويجرّ بها في الاستفهام حملا لإحديها على الاخرى فان قيل فلم اذا كانت استفهاميّة لم تبيّن إلاّ بالمفرد النكرة واذا كانت خبريّة جاز ان تبيّن بالمفرد والجمع قيل لانّها اذا كانت استفهاميّة حُملت على عدد ينصب ما بعده وذلك لا يبيّن الاّ بالمفرد النكرة نحو احد عشر رجلا وتسع وتسعون جارية فلذلك لم يجز ان تبيّن الاّ بالمفرد النكرة واذا كانت خبريّة حُملت على عدد يجرّ ما بعده والعدد الّذي يجرّ ما بعده يجوز ان يبيّن بالمفرد كمائة درهم وبالجمع كثلثة اثواب فلهذا جاز ان تبيّن بالمفرد والجمع وامّا اختصاصها بالتنكير فيهما جميعا فلانّ كم لمّا كانت للتكثير والتكثيرُ والتقليلُ لا يصحّ الاّ في النكرة لا في المعرفة لانّ المعرفة تدلّ على شيء مختصّ فلا يصحّ فيه التقليل ولا التكثير ولهذا كانت ربّ تختصّ بالنكرة لانّها لمّا كانت للتقليل والتقليل انّما يصحّ في النكرة لا في المعرفة كما بيّنّا في كم فاعرفه تصب ان شآء الله تعالى

الباب الثالث والثلثون

باب العدد

ان قال قائل لم أُدخلت الهآء من الثلاثة الى العشرة في المذكّر نحو خمسة رجال ولم تدخل في المؤنّث نحو خمس نسوة قيل انّما فعلوا ذلك للفرق بينهما فان قيل فهلاّ عكسوا وكان الفرق حاصلا قيل لاربعة اوجه الوجه الاوّل انّ الاصل في العدد ان يكون مؤنّثا والاصل في المؤنّث ان يكون بالهآء والمذكّر هو الاصل فأُخذ الاصل الهآء فبقي

المؤنّث بغير هآء والوجه الثاني انّ المذكّر اخفّ من المؤنّث فلمّا كان المذكّر اخفّ من المؤنّث احتمل الزيادة والمؤنّث لمّا كان اثقل لم يحتمل الزيادة والوجه الثالث انّ الهآء زيدت للمبالغة كما زيدت في علّامة ونسّابة والمذكّر افضل من المؤنّث فكان اولى بزيادتها والوجه الرابع انهم لمّا كانوا يجمعون ما كان على مثال فُعال في المذكّر بالهآء نحو غُراب وأغربة ويجمعون ما كان على هذا المثال في المؤنّث بغير هآء نحو عقاب وأعقب حملوا العدد على الجمع فأدخلوا الهآء في المذكّر وأسقطوها في المؤنّث وكذلك حكمها بعد التركيب الى العشرة إلّا العشرة فانّها تتغيّر لانّها تكون في حال التركيب في المذكّر بغير هآء والمؤنّث بالهآء لانهم لمّا ركّبوا الآحاد مع العشرة صارت معها بمنزلة اسم واحد كرهوا ان يثبتوا الهاء في العشرة لان لا يصير بمنزلة الجمع بين تأنيثين في اسم واحد على لفظ واحد فان قيل فلم بني ما زاد على العشرة من احد عشر الى تسعة عشر قيل لانّ الاصل في احد عشر احد وعشر فلمّا حذف حرف العطف وهي الواو ضُمّنا معنى حرف العطف فلمّا تضمّنا معنى الحرف وجب ان يبنيا وبنيا على حركة لانّ لهما حالة تمكّن قبل البنآء وكان الفتح اولى لانّه اخفّ الحركات وكذلك سائرها فان قيل فلم لم يبنوا اثنين في اثنى عشر قيل لوجهين احدهما انّ علم التثنية فيه هو علم الإعراب فلو نزعوا منه الإعراب لسقط معني التثنية والثاني انّ إعرابه في وسطه وفي حال التركيب لم يخرج عن ذلك فوجب ان يبقى على ما كان عليه وبنى عشر لوجهين احدهما ان يكون بُني على قياس أخوانه لتضمّنه معنى حرف العطف والثاني ان يكون بني لانّه قام مقام النون من اثنين فلمّا قام مقام الحرف وجب ان يبنى وليس هو كالمضاف والمضاف اليه لانّ كلّ واحد من المضاف والمضاف اليه له حكم في نفسه بخلاف اثنى عشر الا ترى أنّك اذا قلت ضربت اثنى عشر رجلا كان الضرب

واقعا بالعشرة والاثنين كما لو قلت ضربت اثنين ولو قلت ضربت غلام زيد لكان الضرب واقعا بالغلام دون زيد فلهذا قلنا انّ العشر قام مقام النون وخالف المضاف اليه فان قيل فلم حذفت الواو من احد عشر الى تسعة عشر وجُعل الاسمان اسما واحدا قيل انّما فعلوا ذلك حملا على العشرة وما قبلها من الآحاد لقربها منها لتكون على لفظ الاعداد المفردة وان كان الاصل هو العطف والّذي يدلّ على ذلك انهم اذا بلغوا الى العشرين ردّوها الى العطف لانّه الاصل وانّما ردّوها اذا بلغوا الى العشرين لبعدها عن الآحاد فان قيل فهلاّ اشتقّوا من لفظ الاثنين كما اشتقّوا من لفظ الثلثة والاربعة نحو الثلثين والاربعين قيل لانّهم لو اشتقّوا من لفظ الاثنين لما كان يتمّ معناه إلاّ بزيادة واو ونون او ياء ونون وكان يؤدّي الى ان يكون له إعرابان وذلك لا يجوز فلم يبق من الآحاد شيء يشتقّ منه الاّ العشرة فاشتقّوا من لفظها عددا عوضا عن اشتقاقهم من لفظ الاثنين فقالوا عشرون فان قيل فلم كسروا العين من عشرين قيل لانّه لمّا كان الاصل ان يشتقّ من لفظ الاثنين واوّل الاثنين مكسور كسروا اوّل العشرين ليدلّوا بالكسر على الاصل فان قيل فلم وجب ان يكون ما بعد احد عشر الى تسعة وتسعين واحدًا نكرةً منصوبة قيل انّما كان واحدا نكرة لانّ المقصود من ذكر النوع تبيين المعدود من ايّ نوع هو وهذا يحصل بالواحد النكرة وكان الواحد النكرة اولى من الواحد المعرفة لانّ الواحد النكرة اخفّ من الواحد المعرفة ولا يلزم فيه ما يلزم في العدد الّذي يضاف الى ما بعده ولانّه ليس بمضاف فيتوهّم انّه جزء ممّا بيّنته كما يلزم بالمضاف فلذلك وجب ان يكون واحدا نكرة وانّما وجب ان يكون منصوبا لانّه من احد عشر الى تسعة عشر اصله التنوين وانّما حذف للبناء وكأنّه موجود في اللفظ لانّه لم يقم مقامه شيء يبطل حكمه فكان باقيا في الحكم

فمنع من الإضافة وأمّا العشرون الى التسعين ففيه النون موجودة فمنعت من الإضافة وانتصب على التمييز على ما بيّنّاه في بابه فان قيل فلم اذا بلغت الى المائة أضيفت الى الواحد قيل لانّ المائة حملت على العشرة من وجه لانّها عقدٌ مثلُها وحملت على التسعين لانّها تليها فأُلزمت الإضافة تشبيها بالعشرة وبنيت بالواحد تشبيها بالتسعين فان قيل فلم قالوا ثلث مائة ولم يقولوا ثلث مئين قيل كان القياس ان يقال ثلث مئين إلاّ انّهم اكتفوا بلفظ المائة لانّها تدلّ على الجمع وهم يكتفون بلفظ الواحد عن الجمع قال الله تعالى ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً اي أطفالا قال الشاعر

كُلُوا في بعض بَطنِكم تَعِفُّوا فإنّ زمانكم زَمَنٌ خَمِيصُ

اي في بطونكم والشواهد على هذا النحو كثيرة فان قيل فلم أُجري الألفُ مجرى المائة في الإضافة الى الواحد قيل لانّ الالف عقد كما انّ المائة عقد فان قيل فلم يجمع الالف اذا دخل على الآحاد ولم يفرد مع الآحاد كالمائة قيل لانّ الالف طرف كما انّ الواحد طرف لانّ الواحد اوّل والالف آخر ثمّ تتكرّر الاعداد فلذلك أُجري مجرى ما يضاف الى الآحاد فاعرفه تصب ان شآء الله تعالى

الباب الرابع والثلثون

باب النداء

ان قال قائل لم بني المنادى المفرد المعرفة قيل لوجهين احدها انّه اشبه كاف الخطاب وذلك من ثلثة اوجه الخطاب والتعريف والإفراد لانّ كلّ واحد منها يتّصف بهذه الثلثة فلمّا اشبه كاف الخطاب من هذه الأوجه بني كما أنّ كاف الخطاب مبنيّة والوجه الثاني انّه اشبه الأصوات لانّه صار غاية ينقطع عندها الصوت والاصوات مبنيّة فكذلك ما اشبهها فان قيل فلم بُني على حركة قيل لانّ له حالة تمكّن قبل النداء فبني على

حركة تفضيلا على ما بني وليس له حالة تمكّن فان قيل فلم كانت الحركة ضمّة قيل لثلثة اوجه الوجه الاوّل انّه لو بني على الفتح لالتبس بما لا ينصرف ولو بني على الكسر لالتبس بالمضاف الى النفس واذا بطل بناؤه على الكسر والفتح تعيّن بناؤه على الضمّ والوجه الثاني انه بني على الضمّ فرقا بينه وبين المضاف لانّه إن كان المضاف مضافا الى النفس كان مكسورا وإن كان مضافا الى غيرك كان مفتوحا فبني على الضمّ لئلاّ يلتبس بالمضاف لانّ الضمّ لا يدخل المضاف والوجه الثالث انّه بني على الضمّ لانّه لمّا كان غاية يتمّ بها الكلام وينقطع عندها اشبه قبلُ وبعد فبنوه على الضمّ كما بنوهما على الضمّ فان قيل فلم جاز في وصفه الرفع والنصب نحو يا زيد الظريفُ والظريفَ قيل جاز الرفع حملا على اللفظ والنصب حملا على الموضع والاختيار عندي هو النصب لانّ الاصل في وصف المبنيّ هو الحمل على الموضع لا على اللفظ فان قيل فلم جاز الحمل هاهنا على اللفظ وضمّة زيد ضمّة بناء وضمّة الصفة ضمّة إعراب قيل لانّ الضمّ لمّا اطّرد في كلّ اسم منادى اشبه الرفع للفاعل لاطّراده فيه فلمّا اشبه الرفع جاز ان يتبعه الرفعُ غير انّ هذا الشبه لم يخرجها عن كونها ضمّة بناء وأنّ الاسم مبنيّ فلهذا كان الأقيس هو النصب ويجوز الرفع عندي على تقدير مبتدأ محذوف والتقدير فيه انت الظريفُ ويجوز النصب على تقدير فعل محذوف والتقدير فيه أعني الظريفَ ويؤيّد الرفع فيه بتقدير المبتدأ والنصب له بتقدير الفعل أنّ المنادى اشبه الاسماء المضمرة والاسماء المضمرة لا توصف فان قيل فلم جاز في العطف ايضا الرفع والنصب نحو يا زيدُ والحارثُ والحارثَ قيل انّما جاز الرفع والنصب على ما بيّنّا في الوصف من الحمل تارة على اللفظ وتارة على الموضع قال الله تعالى يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ والطير بالرفع والنصب فمن قرأ بالرفع حمله على اللفظ ومن قرأ بالنصب حمله على الموضع فان قيل فلم

كان المضاف والنكرة منصوبين قيل لانّ الاصل في كلّ منادى أن يكون منصوبا لانّه مفعول الّا انّه عرض في المفرد المعرفة ما يوجب بناءه فبقي ما سواه على الاصل فان قيل فما العامل فيه النصب قيل اختلف النحويّون في ذلك فذهب بعضهم الى انّ العامل فيه النصب فعل مقدّر والتقدير فيه أدعو زيدا وأنادي زيدا وذهب آخرون الى انّه منصوب بيا لانّها نابت عن ادعو وانادي والّذي يدلّ على ذلك انّه تجوز فيه الإمالة نحو يا زيد والإمالة لا تجوز في الحروف الّا انّه لمّا قام مقام الفعل جازت الإمالة فيه فان قيل أليس المضاف والنكرة مخاطبين فهلاّ بُنيا لوقوعهما موقع اسماء الخطاب كما بني المفرد قيل لوجهين احدهما انّ المفرد وقع بنفسه موقع اسماء الخطاب وامّا المضاف فيتعرّف بالمضاف اليه فلم يقع موقع اسماء الخطاب كالمفرد وامّا النكرة فبعيدة الشبه من اسماء الخطاب ولم يجز بناؤها والوجه الثاني انّا لو سلّمنا انّ المضاف والنكرة وقعا موقع اسماء الخطاب الّا انّه لم يلزم بناؤهما لانّه عرض فيهما ما منع من النداء امّا المضاف فوجود المضاف اليه لانّه حلّ محلّ التنوين ووجود التنوين يمنع البناء فكذلك ما يقوم مقامه وامّا النكرة فنصبت ليُفصل بينها وبين النكرة الّتي يقصد قصدها وكانت النكرة الّتي يقصد قصدها اولى بالتغيير لانّها هي المخرجة عن بابها فكانت اولى بالتغيير فان قيل فهل يجوز حذف حرف النداء قيل يجوز حذف حرف النداء إلّا مع النكرة والمبهم لانّ الاصل فيهما النداء بأيّ نحو يا ايّها الرجل ويا أيّهذا الرجل فلمّا اطّرحوا ايّا والالفُ واللام لم يطّرحوا حرفَ النداء لئلاّ يؤدّي ذلك الى الإجحاف بالاسم فان قيل فهل يجوز في وصف ايّ هاهنا ما جاز في وصف زيد نحو يا زيد الظريفُ والظريفَ قيل اختلف النحويّون في ذلك فذهب جماهير النحويّين الى انّه لا يجوز فيه إلّا الرفع لانّ الرجل هاهنا هو المنادى في

بحقيقة الّا انهم ادخلوا ايّا هاهنا توصّلا الى نداء ما فيه الالف واللام لمّا كان هو المنادى في الحقيقة لم يجز فيه الّا الرفع مع كونه صفة بيانا بانّه المقصود في النداء وذهب ابو عثمان المازنيّ الى انّه يجوز فيه النصب نحو يا ايّها الرجلَ كما يجوز يا زيد الظريفَ وهو عندي القياس لو ساعده الاستعمال فان قيل فلم لم يجمعوا بين يآء والالف واللام . قيل لانّ يا تفيد التعريف والالف واللام تفيد التعريف فلم يجمعوا بين علامتي تعريف اذ لا يجتمع علامتا تعريف في كلمة واحدة فان قيل قولهم يا زيد هل تعرّف بالنداء او بالعلميّة قيل في ذلك وجهان احدهما انّا نقول انّ تعريف العلميّة زال منه وحدث فيه تعريف النداء والقصد فلم يجتمع فيه تعريفان والثاني انّا نسلّم انّ تعريف العلميّة والنداء اجتمعا فيه ولكن جاز ذلك لانّا منعنا عن الجمع بين التعريفين اذا كانا بعلامة لفظيّة كما مع الالف واللام والعلميّة ليست بعلامة لفظيّة فبان الفرق بينهما فان قيل أليس قد قال الشاعر فديتكِ يا التي تيّمْتِ قلبي . وقال الآخر . فيا الغلامان اللّذان فرّا . فكيف جاز الجمع بين يا والالف واللام قيل انّما قوله

فديتك يا الّتي تيّمْتِ قلبي   وانتِ بخيلة بالودّ عنّي

فانّما جمع بين يا والالف واللام لانّ الالف واللام في الاسم الموصول ليستا للتعريف لانّه انّما يتعرّف بصلته لا بالالف واللام فلمّا كانا فيه زائدين لغير التعريف جاز ان يجمع بين يا وبينهما وامّا قول الآخر

فيا الغلامان اللّذان فرّا   إيّاكما أن تكسِباني شرّا

فالتقدير فيه فيا ايّها الغلامان فحذف الموصوف واقام الصفة مقامه لضرورة الشعر وما جاء لضرورة الشعر لا يورَد نقضًا فان قيل قد قالوا يا الله فجمعوا بين يا والالف واللام قيل انّما جاز ان يجمعوا بينهما لوجهين احدهما انّ الالف واللام عوض عن حرف سقط

من نفس الاسم فانّ اصله إلاه فأسقطوا الهمزة من اوّله وجعلوا الالف واللام عوضا منها والّذي يدلّ على ذلك انّهم جوّزوا قطع الهمزة ليدلّوا على انّها قد صارت عوضا عن همزة القطع فلمّا كانت عوضا عن همزة القطع وهي حرف من نفس الاسم لم يمتنعوا من ان يجمعوا بينها والوجه الثاني انّه انّما جاز في هذا الاسم خاصّة لانّه كثر في استعمالهم فخفّ على ألسنتهم فجوّزوا فيه ما لا يجوز في غيره فان قيل فلم أُلحقت الميم المشدّدة في آخر هذا الاسم نحو اللّهمّ قيل اختلف النحويّون في ذلك فذهب البصريّون الى انّها عوض من يا الّتي للتنبيه والهآء مضمومة لانّه نداء ولهذا لا يجوز ان يجمعوا بينهما فلا يقولون يا اللّهمّ لئلاّ يجمعوا بين العوض والمعوّض وذهب الكوفيّون الى انّها ليست عوضا من يا وانّما الاصل فيه يا الله أُمّنا بخير الاّ انّه لمّا كثر في كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفوا بعض الكلام تخفيفا كما قالوا أيش والاصل فيه ايّ شيء وقالوا وَيْلُمِّهِ والاصل فيه ويل أمّه وهذا كثير في كلامهم فكذلك هاهنا قالوا والّذي يدلّ على انّها ليست عوضا عنها انّهم يجمعون بينها قال الشاعر

إنّي إذا ما حَدَثٌ أَلَمَّا   أقول يا اللّهمّ يا اللّهمّا

وقال الآخر

وما عليكِ أنْ تقولي كلّما * صلّيت او سبّحت يا اللّهمّا * أُردُد علينا شيخنا مُسَلَّمَا

فجمع بين الميم ويا ولو كانت عوضا عنها لم يجمع بينها لانّ العوض والمعوّض لا يجتمعان والصحيح ما ذهب اليه البصريّون وامّا قول الكوفيّين انّ اصله يا الله أمّنا بخير فهو فاسد لانّه لو كان الامر على ما ذكروا وذهبوا اليه لما جاز ان يستعمل هذا اللفظ الاّ فيما يؤدّي الى هذا المعنى ولا شكّ انّه يجوز ان يقال اللّهمّ العنه اللّهمّ أخزه وما اشبه ذلك قال الله تعالى وَإِذْ قَالُوا ٱللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ولو كان الامر على ما

ذهبوا اليه لكان التقدير فيه امّنا بخير إن كان هذا هو الحقّ من عندك فأمطر علينا حجارة من السمآء او ائتنا بعذاب اليم ولا شكّ انّ هذا التقدير ظاهر الفساد اذ لا يكون امّهم بالخير إن يمطر عليهم حجارة من السمآء او يؤتوا بعذاب اليم وقولهم انّه يجوز ان يجمع بين الميم ويا بدليل ما انشدوه فلا حجّة فيه لانّه انّما جمع بينهما لضرورة الشعر ولم يقع الكلام في حال الضرورة وانّما سهّل الجمع بينهما للضرورة انّ العوض في آخر الكلمة والجمع بين العوض والمعوّض جائز في ضرورة الشعر قال الشاعر . هما نفثا في فيّ من فمويهما . فجمع بين الميم والواو وهي عوض منها فكذلك هاهنا فاعرفه تصب ان شآء الله تعالى

الباب الخامس والثلثون

باب الترخيم

ان قال قائل ما الترخيم قيل حذف آخر الاسم في الندآء فان قيل فلم خصّ الترخيم في الندآء قيل لكثرة دوره في الكلام فحذف طلبا للتخفيف وهو باب تغيير الا ترى انّه عرض فيه حذف الإعراب والتنوين وهما من باب تغيير والتغيير يؤنس بالتغيير فان قيل فهل يجوز ترخيم ما كان على ثلثة احرف قيل اختلف النحويّون في ذلك فذهب البصريّون الى انّه لا يجوز ترخيمه وذلك لانّ الترخيم انّما دخل في الكلام لأجل التخفيف وما كان على ثلثة احرف فهو على غاية الخفّة فلا يحتمل الحذف لانّ الحذف منه يؤدّي الى الإجحاف به وذهب الكوفيّون الى انّه يجوز ترخيمه اذا كان اوسطه متحرّكا وذلك نحو قولك في عُنُق يا عُنُ وفي كَتِف يا كَتِ وما اشبه ذلك لانّ في الاسمآء ما يماثله ويضاهيه نحو يد وغد ودم والاصل فيه يدي وغدو ودمو بدليل قولهم دموان وقيل دميان ايضا فنقصوها للتخفيف فبقيت يد وغد ودم

فكذلك هاهنا وهذا فاسد من وجهين احدها انّ الحذف في هذه الاسمآء قليل في الاستعمال بعيد عن القياس امّا قلّته في الاستعمال فظاهر لانّها كلمات يسيرة معدودة وامّا بعده عن القياس فلانّ القياس يقتضي انّ حرف العلّة اذا تحرّك وانفتح ما قبله يقلب الفا ولا يحذف فلمّا حذف هاهنا من دمو دلّ على انّه على خلاف القياس والوجه الثاني انّهم انّما حذفوا اليآء والواو من يد وغد ودم لاستثقال الحركات عليها لانّ الاصل فيها يدي وغدو ودمو وامّا في باب الترخيم فانّما وقع الحذف فيه على خلاف القياس لتخفيف الاسم الّذي كثرت حروفه ولم يوجد هاهنا لانّه في غاية الخفّة فلا حاجة بنا الى تخفيفه بالحذف

فان قيل فلم جاز الترخيم ما في علامة التأنيث نحو قولك في سنة يا سن وما اشبه ذلك قيل لانّ هآء التأنيث بمنزلة اسم ضمّ الى اسم وليست من بنآء الاسم فجاز حذفها كما يحذف الاسم الثاني من الاسم المركّب تقول في ترخيم حضرموت يا حَضْرَ وفي بعلبكّ يا بَعْلَ وما اشبه ذلك

فان قيل فهل يجوز ترخيم المضاف اليه قيل اختلف النحويّون في ذلك فذهب البصريّون الى انّه لا يجوز ترخيمه لانّ الترخيم انّما يكون فيما يؤثّر الندآء فيه بيا والمضاف اليه لم يؤثّر فيه الندآء بيا فكذلك لا يجوز ترخيمه وذهب الكوفيّون الى انّه يجوز ترخيمه واحتجّوا بقول زهير بن أبي سلمى وهو

خذوا حَظّكم يا آل عِكْرِمَ واحفظوا أواصرنا والرّحم بالغَيْبِ يُذْكَر

اراد يا آل عكرمة فحذف التآء للترخيم وهو عكرمة بن خَصَفَة بن قيس بن غيلان واحتجّوا ايضا بقول الشاعر

أبا عُرْوَ لا تَبْعد فكلّ ابن حُرّة سيدعوه داعي مِيتة فيُجيب

اراد ابا عروة الّا انّه حذف التآء للترخيم واحتجّوا ايضا بقول الآخر

أما ترين اليوم أمّ حمز قاربت بين عَنَقِي وَجَمْزِي

اراد أمّ حمزة فحذف التآء للترخيم فيدلّ على جوازه وما انشدوه لا حجّة فيه لانّه رخّمه للضرورة وترخيم المضاف اليه يجوز في ضرورة الشعر كما يجوز الترخيم في غير النداء لضرورة الشعر قال الشاعر

الا أضحت حبائلكم رِماما   وأضحت منك شاسعة اماما

يريد أمامة وقال الآخر

إنّ ابن حارث إن أشتق لرؤيته   او أمتدحه فإنّ الناس قد علموا

يريد ابن حارثة وهذا كثير في كلامهم فان قيل فهل يجوز ترخيم الاسم المفرد الّذي قبل آخره حرف ساكن بحذف آخره مع حذف الساكن نحو ان تقول في سِبَطر يا سِبَ او لا قيل اختلف النحويّون في ذلك فذهب البصريّون الى انّه لا يجوز ذلك لانّه كما بقيت حركة الاسم المرخّم بعد دخول الترخيم كما كانت قبل دخول الترخيم فكذلك السكون لانّه موجود في الساكن حسب وجود الحركة في المتحرّك فكما بقيت الحركة في المتحرّك فكذلك السكون في الساكن وذهب الكوفيّون الى انّ ترخيمه بحذف الأخير منه وحذف الحرف الساكن الّذي قبله وذلك لانّ الحرف اذا سقط من هذا النحو بقي آخره ساكنا فلو قلنا انّه لا يحذف لأدّى ذلك الى ان يشابه الادوات وما أشبهها من الأسمآء وذلك لا يجوز وهذا ليس بصحيح لانّه لو كان هذا معتبرا لكان ينبغي ان يحذف الحرف المكسور لئلاّ يؤدّي ذلك الى ان يشابه المضاف الى المتكلّم ولا قائل به فدلّ على فساد ما ذهبوا اليه فان قيل فلم جاز ان يبنى المرخّم على الضمّ في احد القولين كما جاز ان يبقى على حركته وسكونه قيل لانّهم لو قدّروا بقيّة الاسم المرخّم بمنزلة اسم لم يحذف منه شيء فبنوه على الضمّ نحو يا حار ويا مال كما لو لم يحذف منه شيء فاعرفه تصب ان شآء الله تعالى

الباب السادس والثلثون

باب الندبة

ان قال قائل ما الندبة قيل تفجّع يلحق النادبَ عند فقد المندوب وأكثر ما يلحق ذلك النسآء لضعفهنّ عن تحمّل المصائب فان قيل فما علامة الندبة قيل وا او يا في اوّلة والف وهآء في آخره وانّما زيدت وا أو يا في اوّله والف وهآء في آخره ليمدّ بها الصوت ليكون المندوب بين صوتين مديدين وزيدت الهآء بعد الالف لانّ الالف خفيّة والوقف عليها يزيدها خفاء فزيدت الهآء عليها في الوقف لتظهر الالف بزيادتها بعدها في الوقف فان قيل فلم وجب ان لا يندب إلاّ بأعرف اسمآئه واشهرها قيل ليكون ذلك عذرا للنادب عند السامعين لانّهم اذا عذروه شاركوه في التفجّع والرزيّة فاذا شاركوه فى التفجّع هانت عليه المصيبة فان قيل فلم لحقت الفُ الندبة آخرَ المضاف اليه نحو يا عبد الملكاه ولم تلحق آخر الصفة نحو يا زيد الظريفاه قيل لانّ الف الندبة انّما تلحق ما يلحقه تنبيه الندآء والمضاف والمضاف اليه بمنزلة شيء واحد والدليل على ذلك أنّه لا يتمّ المضاف إلاّ بذكر المضاف اليه ولا بدّ مع ذكر المضاف من ذكر المضاف اليه الا ترى انّك لو قلت في غلام زيد وثوب خزّ غلام وثوب لم يتمّ الاّ بذكر المضاف اليه فلمّا كان المضاف والمضاف اليه بمنزلة الشيء الواحد جاز ان تلحق الف الندبة آخر المضاف اليه وامّا الصفة فليست مع الموصوف بمنزلة شيء واحد فلهذا لا يلزم ذكر الصفة مع الموصوف بل انت مخيّر في ذكر الصفة إن شئت ذكرتها وان شئت لم تذكرها الا ترى انّك اذا قلت هذا زيد الظريف كنت مخيّرا في ذكر الصفة ان شئت ذكرتها وان شئت لم تذكرها واذا كنت مخيّرا في ذكر الصفة دلّ على انّهما ليسا بمنزلة

شيء واحد واذا لم يكونا بمنزلة شيء واحد وجب ان لا تلحق الف الندبة الصفة بخلاف المضاف اليه وقد ذهب بعض الكوفيين ويونس بن حبيب البصري الى جواز إلحاقها الصفة حملا على المضاف اليه وقد بيّنا الفرق بينهما ويحكون عن بعض العرب انه قال وا عديا وا جمجمتي الشاميتيناه وهو شاذّ لا يقاس عليه فان قيل فلم جاز ندبة المضاف الى المخاطب نحو وا غلامكاه ولم يجز ندآؤه قيل لانّ المندوب لا ينادى ليجيب بل ينادي ليشهر النادب مصيبته وانّه قد وقع في امر عظيم وخطب جسيم ويظهر تفجعه كيف لا يكون في حالة مَنْ اذا دُعي اجاب وامّا المنادي فهو مخاطب فلو جاز ندآؤه لكان يؤدّي الى ان يجمع فيه بين علامتي خطاب وذلك لا يجوز فاعرفه تصب ان شآء الله تعالى

الباب السابع والثلثون

باب لا

ان قال قائل لم بُنيت النكرة مع لا على الفتح نحو لا رجلَ في الدار قيل انّما بنيت مع لا لانّ التقدير في قولك لا رجل في الدار لا من رجل في الدار لانّه جوابُ قائل قال هل من رجل في الدار فلمّا حذفت من من اللفظ وركّبت مع لا تضمّنت معنى الحرف فوجب ان تبنى وانّما بنيت على حركة لانّ لها حالة تمكّن قبل البنآء وانّما كانت الحركة فتحة لانّها اخفّ الحركات وذهب بعض النحويّين الى انّ هذه الحركة حركة إعراب لا حركة بنآء لانّ لا تعمل النصب إجماعا لانّها نقيضة انّ لانّ لا للنفي وانّ للإثبات وهم يحملون الشيء على ضدّه كما يحملونه على نظيره الا ترى انّ لا لمّا كانت فرعا على إنّ في العمل وانّ تنصب مع التنوين نصبت لا بغير تنوين لينحطّ الفرع عن درجة الاصل اذ الفروع تنحطّ

عن درجات الاصول ايضا وهذا عندي فاسد لانّه لو كان معربا لوجب ان لا يحذف منه التنوين لانّ التنوين ليس من عمل انّ وانّما هو شيء يستحقه الاسم في اصله واذا لم يكن من عمل إنّ فلا معنى لحذفه مع لا لينحطّ الفرع عن درجة الاصل لانّ الفرع انّما ينحطّ عن درجة الاصل فيما كان من عمل الاصل واذا لم يكن التنوين من عمل الاصل وجب ان يكون ثابتا مع الفرع ثمّ انحطاطها عن درجة إنّ قد ظهر في اربعة مواضع الاوّل انّ إنّ تعمل في المعرفة والنكرة ولا لا تعمل الّا في النكرة خاصّة والثاني انّ إنّ لا تركّب مع اسمها لقوّتها ولا تركّب مع اسمها لضعفها والثالث انّ إنّ تعمل في اسمها مع الفصل بينها وبينه بالظرف وحرف الجرّ ولا لا تعمل مع الفصل والرابع انّ إنّ تعمل في الاسم والخبر عند البصريّين ولا تعمل في الاسم دون الخبر عند كثير من المحقّقين فانحطّت لا التي هي الفرع عن درجة إنّ التي هي الاصل فان قيل فلم اذا عطف على النكرة جاز فيه النصب على اللفظ كما جاز فيه الرفع على الموضع والعطف على لفظ المبنيّ لا يجوز قيل لانّه لمّا اطّرد البناء على الفتحة في كلّ نكرة ركّبت مع لا لانّها اشبهت النصب للمفعول لاطّراده فيه فاشبهت حركة المعرب فجاز ان يعطف عليها بالنصب فان قيل فلم جاز ان تبنى صفة النكرة معها على الفتح كما جاز ان تنصب حملا على اللفظ وترفع حملا على الموضع قيل لانّ بناء الاسم مع الاسم اكثر من بناء الاسم مع الحرف فلمّا جاز ان يبنى الاسم مع الحرف جاز ايضا ان يبنى مع الصفة لانّ الصفة قد تكون مع الموصوف كالشيء الواحد بدليل انّه لا يجوز السكوت على الموصوف دون الصفة في نحو قولك ايّها الرجل ثمّ هما في المعنى كشيء واحد فجاز ان تبني كلّ واحد منها مع صاحبه ولا يجوز هاهنا ان تركّب لا مع النكرة اذا ركّبت مع صفتها لانّه يؤدّي الى ان تجعل ثلث كلمات بمنزلة كلمة واحدة وهذا لا نظير له في كلامهم

فان قيل فلم جاز الرفع اذا كررت نحو لا رجل في الدار ولا امرأة قيل لانك اذا كررت كان جوابا لمن قال أرجل في الدار ام امرأة فتقول لا رجل في الدار ولا امرأة ليكون الجواب على حسب السؤال فان قيل لم بنيت لا مع النكرة دون المعرفة قيل لانّ النكرة تقع بعد من في الاستفهام الا ترى انّك تقول هل من رجل في الدار فاذا وقعت بعد من في السؤال جاز تقدير من في الجواب واذا حذفت من في السؤال تضمّنت النكرة معنى الحرف فوجب ان تبنى واما المعرفة فلا تقع بعد من في الاستفهام الا ترى انك لا تقول هل من زيد في الدار فاذا لم تقع بعد من في السؤال لم يجز تقدير من في الجواب واذا لم يجز تقدير من في الجواب لم يتضمّن المعرفة معنى الحرف فوجب ان يبقى على اصله في الإعراب فامّا قول الشاعر . لا هيثمَ الليلة في المطيّ . فانّما جاز لانّ التقدير فيه لا مثل هيثم فصار في حكم النكرة فجاز ان يبنى مع لا وعلى هذا قولهم قضيّة ولا ابا حسن اي ولا مثل ابي حسن ولولا هذا التقدير لوجب الرفع مع التكرير نحو لا زيد عندي ولا عمرو فان قيل فلم وجب التكرير في المعرفة قيل لانّه جآء مبنيا على السؤال كأنّه قال أزيد عندك ام عمرو فقال لا زيد عندي ولا عمرو والدليل على انّ السؤال في تقدير التكرير انّ المفرد لا يفتقر الى ذكره في الجواب الا ترى انه اذا قيل أزيد عندك كان الجواب أن تقول لا من غير أن تذكره كانّك قلت لا اصل لذلك فامّا قولهم لا بدّ لك أن تفعل كذا فانّما لم تكرّر لانّه صار بمنزلة لا ينبغي لك فاجروها مجراها حيث كانت في معناها كما اجروا يذر في مجرى يدع لاتّفاقهما في المعنى فان قيل لم لا تبنى مع المضاف قيل لم يجز ان تبنى مع المضاف لانّ المضاف والمضاف اليه بمنزلة شيء واحد فلو بنيا مع لا لكان يؤدّي الى ان تجعل ثلث

كلمات بمنزلة كلمة واحدة وهذا لا نظير له في كلامهم والمشبّه للمضاف في امتناعه من التركيب حكمه حكم المضاف اليه فاعرفه تصب ان شآء الله تعالى

الباب الثامن والثلثون

باب حروف الجرّ

ان قال قائل لم عملت هذه الحروف الجرّ قيل انّما عملت لانّها اختصّت بالاسمآء والحروف متى كانت مختصّة وجب ان تكون عاملة وانّما وجب ان تعمل الجرّ لانّ إعراب الاسمآء رفع ونصب وجرّ فلمّا سبق الابتدآء الى الرفع في المبتدأ والفعل الى الرفع ايضا في الفاعل والى النصب في المفعول لم يبق الّا الجرّ فلهذا وجب ان تعمل الجرّ والجود من هذا ان تقول انّما عملت الجرّ لانّها تقع وسطا بين الاسم والفعل والجرّ وقع وسطا بين الرفع والنصب فأُعطي الاوسط الاوسط ثمّ انّ هذه الحروف على ضربين احدها يلزم الجرّ فيه والآخر لا يلزم الجرّ فيه فامّا ما يلزم الجرّ فيه فمن والى وفي واللام والبآء وربّ وامّا ما لا يلزم الجرّ فيه فالواو والتآء في القسم وحتّى ولها مواضع نذكرها فيها ان شآء الله تعالى وامّا ما لا يلزم الجرّ فيه فعن وعلى والكاف وحاشى وخلا ومذ ومنذ فامّا عن فتكون اسما كما تكون حرفا فإذا كانت اسما دخل عليها حرف الجرّ فكانت بمعنى الناحية وما بعدها مجرور بالاضافة قال الشاعر

فقلتُ اجعلي ضوء الفراقد كلّها   يمينا وضوء النجم من عن شمالك

وقال الآخر

فلقد أراني للرِماح دَرِيّة   من عن يميني مرّةً وشمالي

وقال الآخر

جرت عليها كل ريح سيهوج   من عن يمين الخط او سماهيج

وقال الآخر . من عن يمين الحيّا نظرة قبل . واذا كانت حرفا كان ما بعدها مجرورا بها كقولك رميت عن القوس وما اشبه ذلك

وامّا على فتكون اسما وفعلا وحرفا فاذا كانت اسما دخل عليها حرف الجرّ فكانت بمعنى فوق وما بعدها مجرورا بالاضافة كقول الشاعر

غدت من عليه بعد ما تمّ ظمؤها   تصلّ وعن قيض بزيزاء مجهل

وقال الآخر

أتت من عليه تنفض الطلّ بعد ما   رأت حاجب الشمس استوى فترفّعا

وقال الآخر

فهي تنوش الحوض نوشا من علا   نوشا به تقطع اجواز الفلا

واذا كانت فعلا كانت مشتقّة من مصدر وتدلّ على زمان مخصوص نحو علا الجبل يعلو علوّا فهو عال كقولك سلا يسلو سلوّا فهو سال وما اشبه ذلك واذا كانت حرفا كان ما بعدها مجرورا بها نحو على زيد دين واشباهه وامّا الكاف فتكون اسما كما تكون حرفا فاذا كانت اسما قدّروها تقدير مثل وجاز ان يدخل عليها حرف الجرّ وكان ما بعدها مجرورا بالاضافة كقول الشاعر . وصاليات ككما يؤثفين . فالكاف الاولى حرف جرّ والثانية اسم لانّه لا يجوز ان يدخل حرف جرّ على حرف جرّ كقول الشاعر . يضحكن عن كالبرد المنهمّ . وتكون الكاف ايضا فاعلة كقول الشاعر

أتنتهون ولن ينهى ذوي شطط   كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل

فالكاف هاهنا اسم لانّها فاعلة وهي في موضع رفع باسناد الفعل اليها فاذا كانت حرفا كان ما بعدها مجرورا بها نحو جاءني الّذي كزيد وما اشبه ذلك وامّا حاشى وخلا فقد ذكرناها في باب الاستثناء فيما قبل وامّا مذ ومنذ فلها باب نذكرها فيه فيما بعد ان شاء الله تعالى

ثم ان معاني هذه الحروف كلها مختلفة فامّا من فتكون على اربعة اوجه الوجه الاوّل ان تكون لابتدآء الغاية كقولك سرت من الكوفة الى البصرة والوجه الثاني ان تكون للتبعيض كقولك اخذت من المال درهما والوجه الثالث ان تكون لتبيين الجنس كقوله تعالى فَٱجْتَنِبُوا ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَانِ فمن هذه دخلت لتبيين المقصود بالاجتناب ولا يجوز ان تكون للتبعيض لانه ليس المأمور به اجتناب بعض الاوثان دون بعض وانّما المقصود اجتناب جنس الاوثان والوجه الرابع ان تكون زائدة في النفي كقوله تعالى مَا لَكُمْ مِنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ والتقدير ما لكم إله غيره ومن زائدة كقول الشاعر . وما بالرَّبع من أحد . اي احد وذهب بعض النحويّين الى انّه يجوز ان تكون زائدة في الواجب ويستدلّ بقوله تعالى وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ فمن زائدة بقوله تعالى قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ ومن زائدة وما استدلّ به لا حجّة له فيه لانّ من ليست زائدة فامّا قوله تعالى وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ فمن فيه للتبعيض لا زائدة لانّه من الذنوب ما لا يكفر بإبدآء الصدقات او إخفآئها وإيتآئها للفقرآء وهي مظالم العباد وامّا قوله تعالى يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ فمن فيه ايضا للتبعيض لانهم انّما أُمروا ان يغضّوا ابصارهم عمّا حُرّم عليهم لا عمّا أُحلّ لهم فدلّ على انها للتبعيض وليست زائدة وامّا الى فتكون على وجهين احدهما ان تكون غاية كقولك سرت من الكوفة الى البصرة والثاني ان تكون بمعنى مع كقوله تعالى فَٱغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ اي مع المرافق ومع الكعبين وامّا في فمعناها الظرفيّة كقولك زيد في الدار وقد يُتّسع فيها فيقال زيد ينظر في العلم وامّا اللام فمعناها التخصيص والملك كقولك المال لزيد اي يختصّ به ويملكه وامّا البآء فمعناها الإلصاق كقولك كتبت بالقلم اي ألصقت كتابتي بالقلم وامّا ربّ فمعناها التقليل وهي تخالف

حرف الجرّ من اربعة اوجه الوجه الاوّل انّها تقع في صدر الكلام وحروف الجرّ لا تقع في صدر الكلام والوجه الثاني انّها لا تعمل الاّ في نكرة وحروف الجرّ تعمل في المعرفة والنكرة والوجه الثالث انّه يلزم مجرورها الصفة وحروف الجرّ لا يلزم مجرورها الصفة والوجه الرابع انها يلزم معها حذف الفعل الّذي أوصلته الى ما بعدها وهذا لا يلزم الحرف . واختصاصها بهذه الاشيآء لمعان اختصّت بها فامّا كونها في صدر الكلام فانّها لمّا كانت تدلّ على التقليل وتقليل الشيء يقارب نفيه اشبهت حروف النفي وحروف النفي لها صدر الكلام وامّا كونها لا تعمل الاّ في النكرة فلانّها لمّا كانت تدلّ على التقليل والنكرة تدلّ على التكثير وجب ان تختصّ بالنكرة الّتي تدلّ على التكثير ليصحّ فيها التقليل وامّا كونها تلزم الصفة مجرورها فجعلوا ذلك عوضا عن حذف الفعل الّذي يتعلّق به وقد يظهر ذلك في ضرورة الشعر وامّا حذف الفعل معها فللعلم به الا ترى انّك اذا قلت ربّ رجل يفهم كان التقدير فيه ربّ رجل يفهم ادركت او لقيت فحذف الفعل لدلالة الحال عليه كما حذف في قوله تعالى وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ الى قوله إِلَى فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ ولم يذكر مرسلا لدلالة الحال عليه فكذلك هاهنا وامّا عن فمعناها المجاوزة وامّا على فمعناها الاستعلآء وامّا الكاف فمعناها التشبيه وقد تكون زائدة كقوله تعالى لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وتقديره ليس مثله شيء قال الشاعر . لواحقُ الأقراب فيها كالمَقَقْ . وتقديره فيها المقق وهو الطول فاعرفه تصب ان شآء الله تعالى

الباب التاسع والثلثون

باب حتّى

ان قال قائل على كم وجه تستعمل حتّى قيل على ثلثة اوجه الاوّل

ان تكون حرف جرّ كإلى نحو قوله تعالى سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ وما بعدها مجرور بها في قول جماعة النحويّين الّا في قول شاذّ لا يعرّج عليه وهو ما قد حكي عن بعضهم انّه قال انّه مجرور بتقدير الى بعد حتّى وهو قول ظاهر الفساد والوجه الثاني ان تكون عاطفة حملا على الواو نحو جاءني القوم حتّى زيد ورأيت القوم حتّى زيدا ومررت بالقوم حتّى زيد فان قيل فلم حملت حتّى على الواو قيل لانّها اشبهتها ووجه الشبه بينهما انّ اصل حتّى ان تكون غاية واذا كانت غاية كان ما بعدها داخلا في حكم ما قبلها الا ترى انّك اذا قلت جاءني القوم حتّى زيدٌ كان زيد داخلا في المجيّ كما لو قلت جاءني القوم وزيد فلمّا اشبهت الواو في هذا المعنى جاز ان تحمل عليها فان قيل فلم اذا كانت عاطفة وجب ان يكون ما بعدها من جنس ما قبلها ولا يجب ذلك في الواو قيل لانّها لمّا كانت للغاية والدلالة على احد طرفي الشيء فلا يتصوّر ان يكون طرف الشيء من غيره فلو قلت جاء الرجال حتّى النسآء لجعلت النسآء غاية للرجال ومقطعا لهم وذلك محال والوجه الثالث ان تكون حرف ابتدآء كأمّا نحو ضرب القوم حتّى زيد ضارب وذهبوا حتّى عمرو ذاهب قال الشاعر

فما زالت القتلى تمجُّ دمآءَها بدجلة حتّى ماء دجلة أشْكَلُ

وقال الآخر

مَطوتُ بهم حتّى تَكِلَّ رِكابُهم وحتّى الجيادُ ما يُقَدْنَ بأرسانِ

فان قيل فهل يكون للجملة بعدها موضع من الإعراب قيل لا يكون للجملة بعدها موضع من الإعراب لانّ الجملة انّما يحكم لها بموضع من الإعراب اذا وقعت موقع المفرد يجوز ان تقع وصفا نحو مررت برجل يكتب او حالا نحو جاءني زيد يضحك او خبر مبتدأ نحو زيد يذهب واذا لم تقع هاهنا موقع المفرد فينبغي ان لا يحكم لها بموضع من الإعراب

فهذه الاوجه الثلثة التي في حتّى وقد تجتمع كلّها في مسألة واحدة نحو قولهم أكلت السمكة حتّى رأسِها وحتّى رأسُها وحتّى رأسَها بالجرّ والرفع والنصب فالجرّ على ان تجعل حتّى حرف جرّ والنصب على ان تجعلها حرف عطف فتعطفه على السمكة والرفع على ان تجعلها حرف ابتدآء فيكون مرفوعا بالابتدآء وخبره محذوف وتقديره حتّى رأسها مأكول. وانّما حذف الخبر لدلالة الحال عليه وعلى هذه الاوجه الثلثة ينشد

ألقى الصحيفة كي يخفّف رَحْلَه ‏ ‏ والزادَ حتّى نَعْلِه ألقاها

بالرفع والنصب والجرّ فالجرّ بحتّى والنصب على العطف والرفع على الابتدآء والقاها الخبر فاعرفه تصب ان شآء الله تعالى

الباب الاربعون

باب مذ ومنذ

ان قال قائل لم قلتم انّ الأغلب على مُذ الاسميّة وعلى منذ الحرفيّة وكلّ واحد منهما يكون اسما ويكون حرفا جارّا قيل انّما قلنا انّ الاغلب على مذ الاسميّة وعلى منذ الحرفيّة لانّ مذ دخلها الحذف والاصل فيها منذ فحذف النون منها والحذف انّما يكون في الاسمآء والدليل على انّ الاصل في مذ منذ انّك لو صغّرتها او كسّرتها لرددت النون اليها فقلت في تصغيرها منيذ وفي تكسيرها أمناذ لانّ التصغير والتكسير يردّان الاشيآء الى اصولها فدلّ على انّ الاصل في مذ منذ فان قيل فلم اذا كانا اسمين كان الاسم بعدهما مرفوعا نحو ما رأيته مذ يومان ومنذ ليلتان قيل انّما كان الاسم بعدهما مرفوعا اذا كانا اسمين لانّه خبر المبتدأ لانّ مذ ومنذ هما المبتدأ وما بعدهما هو الخبر والتقدير في قولك ما رأيته مذ يومان ومنذ ليلتان أمد ذلك يومان وأمد ذلك ليلتان فان قيل فلم بنيت مذ ومنذ قيل لانّهما اذا كانا حرفين بنيا لانّ

الحروف كلها مبنية وإذا كانا اسمين بنيا لتضمّنهما معنى الحرف لانّك اذا قلت ما رايته مذ يومان ومنذ ليلتان كان المعنى فيه ما رايته من اوّل اليومين الى آخرها ومن اوّل الليلتين الى آخرها ولمّا تضمّنا معنى الحروف وجب ان يبنيا وبنيت مذ على السكون لانّ الاصل فى البناء ان يكون على السكون فبنيت على الاصل وبنيت منذ على الضمّ لانّه لمّا وجب ان تحرّك الذال لالتقاء الساكنين بنيت على الضمّ إتباعا لضمّة الميم كما قالوا في مُنتِن مُنتُن فضمّوا التاء إتباعا لضمّة الميم ومنهم من يقول مِنتِن فيكسر الميم إتباعا لكسرة التاء ونظير هذين الوجهين قراءة من قرأ الحمدُ لُله فضمّ اللام إتباعا لضمّة الدال وقراءة من قرأ الحمدِ لِله فكسر الدال إتباعا لكسرة اللام فلهذا كانت مذ ومنذ مبنيّتين وهما تختصّان بابتداء الغاية في الزمان كما انّ مِن تختصّ بابتداء الغاية في المكان وذهب الكوفيّون الى انّ مِن تستعمل في الزمان كما تستعمل في المكان واستدلّوا على جواز ذلك بقوله تعالى لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فأدخلَ مِن على اوّل يوم وهو ظرف زمان ويستدلّون ايضا بقول زهير بن ابي سلمى

لمن الديار بقُنّة الحِجرِ   أقوين من حِجَجٍ ومن دهرِ

وما استدلّوا به لا حجّة لهم فيه امّا قوله تعالى لمسجد أُسّس على التقوى من اوّل يوم احقّ ان تقوم فيه فالتقدير فيه من تأسيس اوّل يوم فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه كقوله تعالى وَٱسْأَلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا والتقدير فيه اهل القرية واهل العير وهذا كثير في كلامهم وامّا قول زهير بن ابي سلمى من حجج ومن دهر فالرواية فيه مذ حجج ومذ دهر وإن صحّ ما رووه فالتقدير فيه من مرّ حجج ومن مرّ دهر كما تقول مرّت عليه السنون ومرّت عليه الدهور فحذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه على ما بيّنا فاعرفه تصب ان شآء الله تعالى

الباب الحادي والاربعون

باب القسم

ان قال قائل لم حُذف فعل القسم قيل انما حذف فعل القسم لكثرة الاستعمال فان قيل فلم قلتم انّ الاصل في حروف القسم البآء دون غيرها يعني الواو والتآء قيل لانّ فعل القسم المحذوف فعل لازم الا ترى انّ التقدير في قولك بالله لأفعلنّ اُقسم بالله او احلف بالله والحرف المعدّي من هذه الاحرف هو البآء لانّ البآء هو الحرف الّذي يقتضيه الفعل وانّما كان البآء دون غيرها من الحروف المعدّية لانّ البآء معناها الإلصاق فكانت اولى من غيرها ليتّصل فعل القسم بالمقسم به مع تعديته والّذي يدلّ على انها هي الاصل انّها تدخُل على المضمر والمظهر والواو تدخل على المظهر دون المضمر والتآء تختصّ باسم الله تعالى دون غيره فلمّا دخلت البآء على المظهر والمضمر واختصّت الواو بالمظهر والتاء باسم الله تعالى دلّ على انّ البآء هي الاصل فان قيل فلم جعلوا الواو دون غيرها بدلا من البآء قيل لوجهين احدها انّ الواو تقتضي الجمع كما انّ البآء تقتضي الإلصاق فلمّا تقاربا في المعنى اقيمت مقامها والثاني انّ الواو مخرجها من الشفتين كما انّ البآء مخرجها من الشفتين فلمّا تقاربا في المخرج كانت اولى من غيرها فان قيل فلم اختصّت الواو بالمظهر دون المضمر قيل لانها لمّا كانت فرعا على البآء والبآء تدخل على المظهر والمضمر انحطّت عن درجة البآء التي هي الاصل واختصّت بالمظهر دون المضمر لانّ الفرع ابدًا ينحطّ عن درجة الاصل فان قيل فلم جعلوا التآء دون غيرها بدلا من الواو قيل لانّ التآء تبدل من الواو كثيرا نحو قولهم تراث وتجاه وتخمة وتهمة وتيقور والاصل فيه وراث ووجاه ووخمة ووهمة وويقور لانّه مأخوذ من الوقار الّا انهم

ابدلوا التاء من الواو فكذلك هاهنا فان قيل فلم اختصت التاء باسم واحد وهو اسم الله تعالى قيل لانها لما كانت فرعا للواو التي هي فرع للباء والواو تدخل على المظهر دون المضمر لانها فرع انحطت عن درجة الواو لانها فرع الفرع فاختصت باسم واحد وهو اسم الله تعالى فان قيل فلم جعلوا جواب القسم باللام وإنّ وما ولا قيل لانّ القسم وجوابه لمّا كانا جملتين والجمل تقوم بنفسها وانّما تتعلّق احدى الجملتين بالاخرى برابطة بينه وبين جوابه وجوابه لا يخلو إمّا أن يكون موجبا او منفيًّا جعلوا الرابطة بينهما باربعة احرف حرفين للايجاب وهما اللام وإنّ وحرفين للنفي وهما لا وما فان قيل فلم جاز حذف لا نحو قوله تعالى قَالُوا تَاللهِ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ قيل لدلالة الحال عليه لانّه لو كان ايجابا لم يخل من إنّ او اللام فلمّا خلا منهما دلّ على انها نفي فلهذا جاز حذفها فاعرفه تصب ان شاء الله تعالى

الباب الثاني والاربعون

باب الإضافة

ان قال قائل على كم ضربا الإضافة قيل على ضربين إضافة بمعنى اللام نحو غلامُ زيد اي غلامٌ لزيد واضافة بمعنى من نحو ثوب خزّ اي ثوب من خزّ فان قيل فلم حذف التنوين من المضاف وجُرّ المضاف اليه قيل امّا حذف التنوين فلانّه يدلّ على الانفصال والاضافة تدلّ على الاتّصال فلم يجمعوا بينهما الا ترى انّ التنوين يؤذن بانقطاع الاسم وتمامه والاضافة تدلّ على الاتّصال وكون الشيء متّصلا منفصلا في حالة واحدة مُحال وامّا جرّ المضاف اليه فلانّ الاضافة لمّا كانت على ضربين بمعنى اللام وبمعنى من وحُذِفَ حرف الجرّ قام المضاف مقامه

فتعمل في المضاف اليه الجرّ كما يعمل حرف الجرّ فان قيل وجه زيد ويد عمرو هذه الاضافة هل هي بمعنى اللام او بمعنى من قـيل بمعنى اللام لانّ الاضافة التي بمعنى من يجوز ان يكون الثاني وصفا للاوّل الا ترى انّه يجوز ان تقول في نحو قولك ثوبُ خزٍّ ثوبٌ خزٌّ فترفع خزّ لانّه صفة لثوب وكذلك ما اشبهه وامّا الاضافة بمعنى اللام فلا يجوز ان يكون الثاني وصفا للاوّل الا ترى انّك لا تقول في غلام زيد غلامٌ زيد فلا يجوز ان تجعل زيدا صفة لغلام كما جاز ان تجعل خزّا صفة لثوب فلمّا وجدنا قولهم وجه زيد لا يجوز ان يكون الثاني وصفا للاوّل علمنا انّه بمعنى اللام لا بمعنى من فان قيل فلم كانت اضافته اسم الفاعل اريد به الحال او الاستقبال واضافة الصفة المشبّهة باسم الفاعل واضافة افعل الى ما هو بعض له واضافة الاسم الى الصفة غير محضة في هذه المواضع كلّها قـيل امّا اسم الفاعل فانّما كانت اضافة غير محضة لانّ الاصل في قولك مررت برجل ضاربِ زيدٍ غدا اي ضاربٍ زيدا بتنوين ضارب فلمّا كان تنوين هاهنا مقدّرا كانت الاضافة في تقدير الانفصال ولهذا اجرى وصفا للنكرة وامّا الصفة المشبّهه باسم الفاعل فانّما كانت اضافتها غير محضة لانّ التقدير في قولك مررت برجل حسن الوجه مررت برجل حسن وجهه فلمّا كان التنوين ايضا هاهنا مقدّرا كانت اضافته ايضا غير محضة وامّا افعل الّذي يضاف الى ما هو بعض له فانّما كانت اضافته غير محضة لانّ التقدير في قولك زيد افضل القوم زيد افضل من القوم فلمّا كانت من هاهنا مقدّرة كانت اضافته غير محضة وامّا اضافة الاسم الى الصفة فانّما كانت غير محضة لانّ التقدير في قولك صلاة الاولى صلاة الساعة الاولى فلمّا كان الموصوف هاهنا مقدّرا كانت الاضافة غير محضة لم تفد التعريف بخلاف ما اذا كانت محضة نحو غلام زيد ومّا لم يتعرّف بالاضافة لانّ اضافته غير محضة كقولهم

مررت برجل مثلك وشبهك وما اشبه ذلك وانّما لم يتعرّف بالاضافة لانّها لا تخصّ شيئا بعينه فلهذا وقعت صفة للنكرة فاعرفه تصب ان شآء الله تعالى

الباب الثالث والاربعون

باب التوكيد

ان قال قائل ما الفائدة في التوكيد قيل الفائدة في التوكيد التحقيق وازالة التجوّز في الكلام لانّ من كلامهم المجاز الا ترى انّهم يقولون مررت بزيد وهم يريدون المرور بمنزله ومحلّه وجآءني القوم وهم يريدون بعضهم قال الله تعالى فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَائِكَةُ وانّما كان جبريل وحده فاذا قلت مررت بزيد نفسه زال هذا المجاز وكذلك اذا قلت جآءني القوم كلّهم زال هذا المجاز ايضا قال الله تعالى فَسَجَدَ ٱلْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ فزال هذا المجاز الّذي كان في قوله فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي ٱلْمِحْرَابِ لوجود التوكيد فيه فان قيل فعلى كم ضربا التوكيد قيل على ضربين توكيد بتكرير اللفظ وتوكيد بتكرير المعنى فامّا التوكيد بتكرير اللفظ فنحو جآءني زيد زيد وجآءني رجل رجل وما اشبه ذلك وامّا التوكيد بتكرير المعنى فيكون بتسعة الفاظ وهي نفسه عينه كلّه أجمع أجمعون جمعآء جُمَعُ كلا كلتا فان قيل فلم وجب تقديم نفسه وعينه على كلّهم وأجمعين قيل لانّ النفس والعين يدلّان على حقيقة الشيء وكلّهم وأجمعون يدلّان على الإحاطة والعموم والاحاطة والعموم يدلّان على محاط به فكان فيهما معنى التبع والنفس والعين ليس فيهما معنى التبع فكان تقديمهما اولى وقدّم كلّهم على اجمعين لانّ معنى الاحاطة في اجمعين اظهر منها في كلّهم لانّ اجمعين مشتقّة من الاجتماع وكلّ لا اشتقاق له وامّا ما بعد اجمعين فتبع لاجمعين وانّما كان ذلك لانّهم كرهوا إعادة لفظ اجمعين فزادوا ألفاظا بعد اجمعين تبعا له لانّها لا معنى لها سوى التبع فلهذا

وجب ان تكون بعد اجمعين فان قيل اجمع وجمعاء وجُمَع هل هيّ معارف ام نكرات قيل هي معارف والّذي يدلّ على ذلك انها تكون تأكيدا للمعارف نحو جاء الجيش أجمع ورأيت القبيلة جمعاء ومررت بهنّ جُمَع فلمّا كانت تأكيدا للمعارف دلّ على انها معارف فان قيل فلم كانت غير معروفة قيل امّا اجمع فللتعريف ووزن الفعل وامّا جمعاء فلألف التأنيث نحو صحراء وامّا جُمَع فللتعريف والعدل عن أجْمَع جمعاء وقياسه جُمْع كحُمْر فعدل وحُرّك فاجتمع فيه العدل والتعريف وامّا كلا وكلتا ففيهما إفراد لفظيّ وتثنية معنويّة والّذي يدلّ على ذلك انّهما تارة يرجع الضمير اليهما بالإفراد اعتبارا باللفظ وتارة بالتثنية اعتبارا بالمعنى قال الله تعالى كِلتا الجنّتين آتت أُكُلَها فردّ الضمير الى اللفظ فأفرد ثمّ قال الشاعر

كلا أخوين ذو رجال كأنّهم أسود الشرى من كلّ اغلب ضيغم

وقال الآخر وهو الفرزدق

كلاهما حين جدّ الجريُ بينهما قد أقلعا وكلا أنفيهما رابِ

فردّ الى اللفظ والمعنى فقال أقلعا اعتبارا بالمعنى وقال راب اعتبارا باللفظ والّذي يدلّ على انّ الالف فيهما ليست للتثنية أنّها لو كانت للتثنية لانقلبت في النصب والجرّ اذا اضيفتا الى المظهر لانّ الاصل هو المظهر تقول رأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين ورأيت كلتا المرأتين ومررت بكلتا المرأتين فلو كانت للتثنية لوجب ان تنقلب مع المظهر فلمّا لم تنقلب دلّ على انها الالف المقصورة وليست للتثنية وذهب الكوفيّون الى انّ الالف فيهما للتثنية واستدلّوا على ذلك بقول الشاعر

في كِلْتِ رجليها سلامى واحدهْ كلتاهما مقرونة بزائدهْ

فأفرد في قوله كلت فدلّ على انّ كلتا مثنّى واستدلّوا على ذلك ايضا

بأنّ الالف فيهما تنقلب الى الياء في حال النصب والجرّ اذا اضيفتا الى المضمر تقول رأيت الرجلين كليهما ومررت بالرجلين كليهما وكذلك تقول رأيت المرأتين كلتيهما ومررت بالمرأتين كلتيهما ولو كانت الالف المقصورة لم تنقلب كالف عصا ونحوها وما ذهب اليه الكوفيّون ليس بصحيح فامّا استدلالهم بقول الشاعر في البيت المتقدّم . في كلت رجليها سلامى واحدهْ . فلا حجّة فيه لانّه يحتمل انّه حذف الالف لضرورة الشعر وامّا قولهم انّها تنقلب في حال النصب والجرّ اذا اضيفت الى المضمر قلنا انّما قلبت مع المضمر لانّها اشبهت الف الى وعلى ولدى فلمّا اشبهتها قلبت الفها مع المضمر يآء كما قلبت الف الى وعلى ولدى مع المضمر في اليك وعليك ولديك ووجه المشابهة بينهما وبين هذه الكلم انّ هذه الكلم يلزم دخولها على الاسم ولا تقع الاّ مضافة كما انّ هذه الكلم لها حال النصب والجرّ وليس لها حال الرفع فان قيل فهل يجوز توكيد النكرة قيل إن كان التوكيد بتكرير اللفظ جاز توكيد النكرة كما يجوز توكيد المعرفة نحو جآءني رجل رجل وإن كان التوكيد بتكرير المعنى فقد اختلف النحويّون في ذلك فذهب البصريّون الى انّه لا يجوز وذلك لانّ كل واحدة من هذه الالفاظ الّتي يؤكّد بها معرفة فلا يجوز ان يجري على النكرة تاكيدا كما لا يجوز ان يجري عليها وصفا وذهب الكوفيّون الى انّه يجوز واستدلّوا على جوازه بقول الشاعر

لكنّه شاقهُ أن قيل ذا رَجَبٌ يا ليت عِدّةَ حولٍ كلِّه رجبُ

فجرّ كلاً على التوكيد بحول وهذه نكرة واستدلّوا ايضا بقول الشاعر

اذا القعود كرّ فيها حَفَدا يوما جديدا كلّه مطرّدا

فأكّد يوما وهو نكرة بكلّه واستدلّوا ايضا بقول الآخر . وقد صَرّت البَكرة يوما اجمعا . وما استدلّوا به من هذه الابيات لا حجّة فيه امّا قول الشاعر . يا ليت عدّةَ حول كلّه رجبا . فالرواية . يا ليت

مدّة نحول كلّه رجبُ . بالاضافة وهو معرفة لا نكرة وربّما منصوب فانّ القصيدة منصوبة وامّا قول الآخر . يوما جديدا كلّه مطرّدا . فيحتمل ان يكون تاكيدا للضمر في جديد والمضمرات لا تكون الّا معارف وكان هذا اولى لانّه اقرب اليه من اليوم فعلى هذا يكون الانشاد بالرفع وامّا قول الآخر . قد صرّت البكرة يوما اجمعا . فلا يعرف قائله فلا تكون فيه حجّة ثمّ لو صحّت هذه الابيات على ما رووه فلا يجوز الاحتجاج بها لقلّتها وشذوذها في بابها والشاذّ لا يحتجّ به فاعرفه تصب ان شآء الله تعالى

الباب الرابع والاربعون

باب الوصف

ان قال قائل ما الغرض في الوصف قيل التخصيص والتفضيل فان كان معرفة كان الغرض من الوصف التخصيص لانّ الاشتراك يقع فيها الا ترى انّ المسمّين بزيد ونحوه كثير فاذا قال جآءني زيد لم يعلم ايّهم يريد فاذا قال زيد العاقل او العالم او الاديب وما اشبه ذلك فقد خصّه من غيره وان كان الاسم نكرة كان الغرض من الوصف التفضيل الا ترى انّك اذا قلت جآءني رجل لم يعلم ايّ رجل هو فاذا قلت رجل عاقل فقد فضّلته على من ليس له هذا الوصف ولم تخصّه لانّا نعني بالتخصيص شيأ بعينه ولم يوجد هاهنا فان قيل ففي كم حكما تتبع الصفة الموصوف قيل في عشرة اشيآء في رفعه ونصبه وجرّه وإفراده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتانيثه وتعريفه وتنكيره فان قيل فلم لم توصف المعرفة بالنكرة والنكرة بالمعرفة وكذلك سائرها قيل لانّ المعرفة ما خصّ الواحد من جنسه والنكرة ما كان شائعا في جنسه والصفة في المعنى هي الموصوف ويستحيل الشيء الواحد ان يكون شائعا

مخصوصا وإذا استحال هذا في وصف المعرفة بالنكرة والنكرة بالمعرفة كان في وصف الواحد بالاثنين والاثنين بالجمع اشدّ استحالة وكذلك سائرها فان قيل فما العامل في الصفة قيل هو العامل في الموصوف فاذا قلت جآءني زيد الظريف كان العامل فيه جآءني وإذا قلت رأيت زيدا الظريف كان العامل فيه رأيت وإذا قلت مررت بزيد الظريف كان العامل فيه البآء هذا مذهب سيبويه وذهب ابو الحسن الاخفش الى انّ كونه صفة لمرفوع اوجب له الرفع والى انّ كونه صفة لمنصوب اوجب له النصب والى انّ كونه صفة لمجرور اوجب له الجرّ والّذي عليه الاكثرون هو الاوّل وهو مذهب سيبويه فاعرفه تصب ان شآء الله تعالى

الباب الخامس والاربعون

باب عطف البيان

ان قال قائل ما الغرض في عطف البيان قيل الغرض فيه رفع اللبس كما في الوصف ولهذا يجب ان يكون احد الاسمين يزيد على الآخر في كون الشخص معروفا به ليخصّه من غيره لانّه لا يكون الاّ بعد اسم مشترك الا ترى انّك اذا قلت مررت بولدك زيد قد خصّصت ولدا واحدا من اولاده فان لم يكن له الاّ ولدا واحدا كان بدلا ولم يكن عطف بيان لعدم الاشتراك وعطف البيان يشبه البدل من وجه ويشبه الوصف من وجه فوجه شبهه للبدل انّه اسم جامد كما انّ البدل يكون اسما جامدا ووجه شبهه للوصف انّ العامل فيه هو العامل في الاسم الاوّل والدليل على ذلك انّك تحمله تارة على اللفظ وتارة على الموضع فتقول يا زيد زيد زيدا فالرفع على اللفظ والنصب على الموضع قال الشاعر

إِنِّي وَأَسْطَارٍ سُطِرْنَ سَطْرَا لَقَائِلٌ يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرَا

وهذا باب يترجمه البصريّون ولا يترجمه الكوفيّون فاعرفه تصب ان شآء الله تعالى

الباب السادس والاربعون

باب البدَل

ان قال قائل ما الغرض في البدل قيل الايضاح ورفع الالتباس وإزالة التوسّع والمجاز فان قيل فعلى كم ضربا البدل قيل على اربعة اضرب بدل الكلّ من الكلّ وبدل البعض من الكلّ وبدل الاشتمال وبدل الغلط فامّا بدل الكلّ من الكلّ فقولك جآءني اخوك زيد ورأيت اخاك زيدا ومررت بأخيك زيد قال الله تعالى ٱهْدِنَا ٱلصِّرَاطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ وبدل البعض من الكلّ كقولك جآءني بنو فلان ناس منهم ولا بدّ ان يكون فيه ضمير يعلّقه بالمبدل منه قال الله تعالى وَٱرْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ ٱلثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِٱللهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وامّا قوله تعالى وَلِلهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً فمن استطاع بدل من الناس وتقديره من استطاع سبيلا منهم فحذف الضمير للعلم به وامّا بدل الاشتمال فنحو قولك سلب زيد ثوبه ويعجبني عمرو عقله ولا بدّ فيه ايضا من ضمير يعلّقه بالمبدل منه قال الله تعالى يَسْأَلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ فقوله قتال فيه بدل من الشهر والضمير فيه عائد الى الشهر فامّا قول الشاعر

لقد كان في حَوْلٍ ثَوَآءٍ ثَوَيْتُهُ تُقَضِّي لُبَانَاتٌ وَيَسْأَمُ سائِمُ

والتقدير فيه ثويته فيه فحذف للعلم فامّا بدل الغلط فلا يكون في قرآن ولا كلامٍ فصيح وهو ان يريد ان يلفظ بشيء فيسبق لسانه الى غيره فيقول لقيت زيدا عمرا فعمرو هو المقصود وزيد وقع في لسانه غلط

به فأتى بالّذي قصده وابدله من المغلوط به والاجود في مثل هذا ان يستعمل معه بل فيقول بل عمرا فان قيل فما العامل في البدل قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب جماعة منهم الى انّ العامل في البدل غير العامل في المبدل وهو جملتان ويحكي عن ابي عليّ الفارسيّ انّه قيل له كيف يكون البدل ايضاحا للمبدل وهو من غير جملته فقال لمّا لم يظهر العامل في البدل وانّما دلّ عليه العامل في المبدل واتّصل البدل بالمبدل في اللفظ جاز ان يوضحه والّذي يدلّ على انّ العامل في البدل غير العامل في المبدل قوله تعالى وَلَوْلَآ أَنْ يَكُونَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِنْ فِضَّةٍ فظهور اللام في بيوتهم وهي بدل من مَن ويدلّ على انّ العامل في البدل غير العامل في المبدل قوله تعالى قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ فظهور اللام مع من هو بَدَل من الّذين استضعفوا فدلّ على انّ العامل في البدل غير العامل في المبدل وذهب قوم الى انّ العامل في البدل هو العامل في المبدل منه كما انّ العامل في الصفة هو العامل في الموصوف والاكثرون على الاوّل فاعرفه تصب ان شآء الله تعالى

الباب السابع والاربعون

باب العطف

ان قال قائل كم حروف العطف قيل تسعة الواو والفآء وثمّ وأو ولا وبل ولكن وأم وحتّى فان قيل فلم كان اصل حروف العطف الواو قيل لانّ الواو لا تدلّ على اكثر من الاشتراك فقط وامّا غيرها من الحروف فتدلّ على الاشتراك وعلى معنى زائد على ما سنبيّن واذا كانت هذه الحروف تدلّ على زيادة معنى ليس في الواو صارت

الواو بمنزلة الشيء المفرد وباقي الحروف بمنزلة المركّب والمفرد اصل للمركّب فان قيل فما الدليل على انّ الواو تقتضي الجمع دون الترتيب قيل الدليل على ذلك قوله تعالى وَٱدْخُلُوا ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ وقال في موضع آخر وَقُولُوا حِطَّةٌ وَٱدْخُلُوا ٱلْبَابَ سُجَّدًا ولو كانت الواو تقتضي الترتيب لما جاز ان يتقدّم في احدى الآيتين ما يتأخّر في الاخرى قال لبيد

أُغْلِي ٱلسِبَآءَ بكلّ أَدْكَنَ عَاتِقٍ ... أَو جَوْنةٍ قُدِحَت وفُضّ خِتامُها

وتقديره فُضّ ختامها وقُدِحت لانّه يريد بالجونة هاهنا القدر وقُدِحت اي غُرِفت والمِغرفة يقال لها المقدحة وفُضّ ختامها اي كشف غطآؤها والغرف انّما يكون بعد الكشف هكذا ذكره الثمانيني والاظهر انّه اراد بالجونة الخابية وقد ذكرنا ذلك في كتابنا الموسوم بالمرتجل في شرح السبع الطول والّذي يدلّ على انها للجمع دون الترتيب قولهم المال بين زيد وعمرو كما يقال بينهما ويقال اختصم زيد وعمرو ولو كانت الواو تفيد الترتيب لما جاز ان يقال ان تقع هاهنا لانّ هذا الفعل لا يقع الّا من اثنين ولا يجوز الاقتصار على احدهما فدلّ على انّها تفيد الجمع دون الترتيب فامّا الفآء فانّها تفيد الترتيب والتعقيب وثمّ تفيد الترتيب والتراخي واَو تفيد الشكّ والتخيير والإباحة ولا تفيد النفي وبل تفيد الانتقال من قصّة الى قصّة اخري ولكن تفيد الاستدراك وانّما تعطف في النفي دون الاثبات بخلاف بل فانّها تعطف في النفي والاثبات معا فان قيل فلم جاز ان تستعمل بل بعد النفي كلكن ولم يجز ان تستعمل لكن بعد الاثبات كبَلْ قيل لانّ بل انّما تستعمل في الإيجاب لاجل الغلط والنسيان لما قبلها وهذا انّما يقع في الكلام نادرا فاقتصروا على حرف واحد وامّا استعمال لكن فانّما يكون بعد النفي فجاز ان يشترك معها فيه لانّ الكلامين صواب

ولا ينكر تكرار ما يقتضي الصواب فلذلك افترق الحكم فيهما واما أم فتكون على ضربين متّصلة ومنقطعة فامّا المتّصلة فتكون بمعنى أيّ نحو أزيد عندك أم عمرو اي أيهما عندك واما المنقطعة فتكون بمنزلة بل والهمزة كقولهم انها لابل ام شاء والتقدير فيه بل أهي شاء كانه رأى اشخاصا فغلب على ظنّه انها ابل فاخبر بحسب ما غلب على ظنّه ثمّ ادركه الشكّ فرجع الى السؤال والاستثبات فكانه قال بل أهي شاء ولا يجوز ان تقدّر بل وحدها والّذي يدلّ على ذلك قوله تعالى أَمْ لَهُ ٱلْبَنَاتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ ولو كان بمعنى بل وحدها لكان التقدير بل له البنات ولكم البنون وهذا كفر محض فدلّ على انها بمنزلة بل والهمزة فامّا إمّا فليست حرف عطف ومعناها كمعنى او الّا انها اقعد في باب الشكّ من او لانّ او يمضي صدر كلامك معها على اليقين ثمّ يطرأ الشكّ من آخر الكلام الى اوّله وامّا إمّا فيبنى الكلام معها من اوّله على الشكّ وانّما قلنا انّها ليست حرف عطف لانّ حرف العطف لا يخلو إمّا ان يعطف مفردا على مفرد او جملة على جملة فاذا قلت قام إمّا زيد وإمّا عمرو لم تعطف مفردا على مفرد ولا جملةً على جملة ثمّ لو كانت حرف عطف لما جاز ان يتقدّم على الاسم لانّ حرف العطف لا يتقدّم على المعطوف عليه ثمّ لو كانت ايضا حرف عطف لما جاز ان يُجمع بينها وبين الواو فلمّا جُمع بينهما دلّ على انها ليست حرف عطف لانّ حرف العطف لا يدخل على مثله فاعرفه تصب ان شاء الله تعالى

الباب الثامن والاربعون

باب ما لا ينصرف

ان قال قائل كم العلل الّتي تمنع الصرف قيل تسع وهي وزن الفعل والوصف والتانيث والالف والنون الزائدتان والتعريف والعجمة

والعدل والتركيب والجمع ويجمعها بيتان من الشعر وهما

جمعٌ ووصفٌ وتانيثٌ ومعرفةٌ وعُجْمةٌ ثمّ عدلٌ ثمّ تركيبُ
والنون زائدة من قبلها الفٌ ووزن فعل وهذا القول تقريبُ

فان قيل ومن أين كانت هذه العلل فروعا قيل لانّ وزن الفعل فرع على وزن الاسم والوصف فرع على وزن الموصوف والتانيث فرع على التذكير والالف والنون الزائدتان فرع لانّهما تجريان مجرى علامة التانيث في امتناع دخول علامة التانيث عليهما الا ترى انّه لا يقال عطشانة وسكرانة كما لا يقال حمراة وصفراة والتعريف فرع على التنكير والعجمة فرع على العربيّة والجمع فرع على الواحد والعدل فرع لانّه متعلّق بالمعدول عنه والتركيب فرع على الافراد فهذا وجه كونها فروعا فان قيل فلم وجب ان تكون هذه العلل تمنع الصرف قيل لانّها لمّا كانت فروعا على ما بيّنّا والفعل فرع على الاسم وهو اثقل من الاسم لكونه فرعا فقد اشبهت الفعل فاذا اجتمع في الاسم علّتان من هذه العلل وجب ان يمتنع من الصرف لشبهه الفعل فان قيل فلم لم يمتنع الصرف بعلة واحدة قيل لانّ الاصل في الاسماء الصرف ولا تمتنع من الصرف بعلّة واحدة لانّها لا تقوى على نقله عن اصله الاّ ان تكون العلّة تقوم مقام علّتين فحينئذ تمتنع من الصرف بعلّة واحدة لقيام علّة مقام علّتين فان قيل لم مُنع ما لا ينصرف التنوينَ والجرَّ قيل لوجهين احدهما انّه انّما مُنع من التنوين لانّه علامة التصرّف فلمّا وجد ما يوجب منع التصرّف وجب ان يحذف ومنع الجرّ تبعًا له والوجه الثاني انّه انّما منع الجرّ اصلا لا تبعا له لانّه انّما منع من الصرف لانّه اشبه الفعل والفعل ليس فيه جرّ ولا تنوين فكذلك ايضا ما اشبهه فان قيل فلم حمل الجرّ على النصب فيما لا ينصرف قيل لانّ بين الجرّ والنصب مشابهة ولهذا حمل الجرّ على النصب في التثنية وجمع المذكّر

والمؤنّث السالم فلمّا حُمل الجرّ على النصب في تلك المواضع فكذلك يحمل الجرّ على النصب هاهنا فان قيل فلم كان جميع ما لا ينصرف في المعرفة ينصرف في النكرة الاّ خمسة انواع افعل اذا كان نعتا نحو ازهر وما كان آخره الف التانيث نحو حبلى وحمرآء وما كان على فعلان مؤنّثه فعلى نحو سكران وسكرى وما كان جمعا بعد الفه حرفان او ثلثة اوسطها ساكن نحو مساجد وقناديل وما كان معدولا عن العدد نحو مثنى وثُلاث ورُباع واشباهه قيل امّا افعل فانّما لم ينصرف معرفةً ولا نكرة لانّه اذا كان معرفة فقد اجتمع فيه التعريف ووزن الفعل واذا كان نكرة فقد اجتمع فيه الوصف ووزن الفعل وذهب ابو الحسن الاخفش الى انّه اذا سمّي به ثمّ نُكّر انصرف لانّه لمّا سمّي به زال عنه الوصف واذا نُكّر بقي وزن الفعل وحده فوجب ان ينصرف والصحيح انّه لا ينصرف لانّه اذا نكّر رجع الى الاصل وهو الوصف فيجتمع فيه علّتان وهو وزن الفعل والوصفُ كما انهم صرفوا قولهم مررت بنسوةٍ اربعٍ وان كان على وزن الفعل وهو صفة الاّ انّ الاصل ان يكون اسما لا صفة مراعاة للاصل فكذلك هاهنا نراعي اصله في الوصف وان كان قد سمّي به وامّا ما كان آخره الف التانيث فانّما لم ينصرف لانّه مؤنّث وتانيثه لازم فكأنّه أُنّث مرّتين فلهذا لا ينصرف لانّ العلّة فيه قامت مقام علّتين وامّا ما كان على فعلان مؤنّثه فعلى نحو سكران وسكرى فلانّ الالف والنون فيه اشبهتا الفي التانيث نحو حمرآء وذلك من وجهين احدها امتناع دخول تآء التانيث والثاني انّ بنآء مذكّره مخالف لبنآء مؤنّثه وان لم يكن له مؤنّث على فعلى نحو عثمان فانّه لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة وليس من هذه الانواع وامّا ما كان جمعا بعد الفه حرفان او ثلثة اوسطها ساكن فانّما منع من الصرف البتّة وذلك لاربعة اوجه ذكرها الثمانيني الوجه الاوّل انّه

لمّا كان جمعاً لا يمكن جمعه مرّة ثانية فكأنّه قد جُمِع مرّتين والوجه الثاني انّه جمع لا نظير له في الآحاد فعدم النظير يقوم مقام علّة ثانية والوجه الثالث انّه جمع ولا يمكن ان يكسَّر مرّة ثانية فأشبه الفعل لانّ الفعل لا يدخله التنكير والوجه الرابع انّه جمع لا نظير له في الاسمآء العربيّة فجرى مجرى الاسم الاعجميّ لانّ الاعجميّ يكون على غير وزن العربيّ والوجهان الآخران يرجعان الى الاوّلين وامّا ما كان معدولاً عن العدد نحو مثنى وثلاث فانّما منع الصرف في النكرة وذلك للعدل والوصف وقيل لانّه عدِل عن اللفظ والمعنى فامّا عدله في اللفظ فظاهر وامّا عدله في المعنى فلانّ العدد يراد به قبل العدل الدلالة على قدر المعدود الا ترى انّك اذا قلت جاءني اثنان او ثلثة اردت قدر ما جاءك واذا قلت جاءني مثنى وثلاثَ لم يجز حتّى يتقدّم قبله جمع لتدلّ بذكر المعدود على الترتيب فتقول جاءني القوم مثنى مثنى وثلاث ثلاث اي اثنين اثنين وثلاثةً ثلاثة فدلّ على انّه معدول من جهة اللفظ والمعنى فلذلك لم ينصرف في النكرة فان قيل فلِمَ دخل جمع ما لا ينصرف الجرّ مع الالف واللام او الاضافة قيل لثلثة اوجه الاوّل انّه أُمِن فيه التنوينُ لانّ الالف واللام والاضافة لا تكون مع التنوين فلمّا لا وجدت مع التنوين أُمن فيه التنوين فدخله الجرّ في موضع الجرّ والوجه الثاني انّ الالف واللام والاضافة قامت مقام التنوين ولو كان التنوين فيه لجاز فيه الجرّ فكذلك مع ما قام مقامه والوجه الثالث انّه بالالف واللام والاضافة بعُد عن شبه الفعل فلمّا بعُد عن شبه الفعل دخله الجرّ في موضع الجرّ لانّه قد صار بمنزلة ما فيه علّة واحدة فلهذا المعنى دخله الجرّ مع الالف واللام والاضافة فاعرفه تصب ان شآء الله تعالى

الباب التاسع والاربعون

باب اعراب الافعال وبنآئها

ان قال قائل لِمَ كانت الافعال ثلثة ماضٍ وحاضر ومستقبل قيل لانّ الازمنة ثلثة ولمّا كانت ثلثة وجب ان يكون الافعال ثلثة ماض وحاضر ومستقبل فان قيل فلِمَ بني الفعل الماضي على حركة ولِمَ كانت الحركة فتحة قيل انّما بني الفعل اولا لانّ الاصل في الافعال البنآء وبني على حركة تفضيلا له على فعل الامر لانّ الفعل الماضي اشبه الاسمآء في الصيغة نحو قولك مررت برجل ضرب كما تقول مررت برجل ضارب فاشبه ايضا ما اشبه الاسمآء في الشرط والجزآء فانّك تقول ان فعلتَ فعلت والمعنى فيه ان تفعل افعل فلمّا قام الماضي مقام المستقبل والمستقبل قد اشبه الاسمآء وجب ان يبنى على حركة تفضيلا له على فعل الامر الّذي ما اشبه الاسمآء ولا اشبه ما اشبهها وانّما كانت الحركة فتحة لوجهين احدهما انّ الفتحة اخفّ الحركات فلمّا وجب بنآؤه على حركة وجب ان يبنى على اخفّ الحركات والوجه الثاني انّه لا يخلو إمّا ان يبنى على الكسر او على الضمّ او على الفتح فبطل ان يبنى على الكسر لانّ الكسر ثقيل والفعل ثقيل والثقيل لا ينبغي ان يبنى على ثقيل واذا كان الجرّ لا يدخله وهو غير لازم لثقله فان لا يدخله الكسر الّذي هو لازم كان ذلك من طريق الاولى واذا بطل ان يبنى على الكسر بطل ان يبنى على الضمّ ايضا لثلاثة اوجه الوجه الاوّل انّ الضمّ اثقل واذا بطل ان يبنى على الثقيل فلان لا يبنى على الانقل اولى والوجه الثاني انّ الضمّ اخو الكسر لانّ الواو اخت اليآء الا ترى انّهما يجتمعان في الردف نحو قوله

ولا تُكْثِرْ على ذي الضغن عَتْبًا   ولا ذِكْرَ التجرّم للذنوب

ولا تسأله عنها سوف يبدي   ولا عن عيبه لك بالمغيب
متى تلك في صديق او عدوّ   تخبّرك العيون عن القلوب

والوجه الثالث انما لم يُبنَ على الضمّ لانّ من العرب من يجتزئ بالضمة عن الواو فيقول في قاموا قام وفي كانوا كان قال الشاعر

فلو انّ الاطبّاء كانُ حولي   وكان مع الاطبّاء الشفاء

واذا بطل ان يبنى على الكسر والضمّ وجب ان يبنى على الفتح فان قيل فلم بني فعل الامر على الوقف قيل لانّ الاصل في الافعال البناء والاصل في البناء ان يكون على الوقف فبني على الوقف لانّه الاصل وذهب الكوفيّون الى انّه معرب واعرابه الجزم واستدلّوا على ذلك من ثلثة اوجه الوجه الاوّل انهم قالوا انّما قلنا انّه معرب مجزوم لانّ الاصل في قم واذهبْ لتقم ولتذهب قال الله تعالى فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ وذُكر انها قرآءة النبيّ صلّى الله عليه وسلّم وقد روي عن النبيّ صلّى الله عليه وسلّم انّه قال في بعض مغازيه لتأخذوا مصافّكم فدلّ على انّ الاصل في قُمْ لتقم واذهبْ لتذهب الّا انّه لمّا كثر كلامهم وجرى على السنتهم استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال فيه فحذفوه مع حرف المضارعة تخفيفا كما قالوا ايش والاصل فيه ايّ شيء وكقولهم ويلمّه والاصل فيه ويل امّه فحذفوا لكثرة الاستعمال فكذلك هاهنا والوجه الثاني انهم قالوا اجمعنا على انّ فعل النهي معرب مجزوم نحو لا تقم ولا تذهب فكذلك فعل الامر نحو قم واقعد لانّ النهي ضدّ الامر وهم يحملون الشيء على ضدّه كما يحملونه على نظيره والوجه الثالث انّهم قالوا الدليل على انّه مجزوم انّك تقول في المعتلّ اُغْزُ اِرْمِ اِخْشَ فتحذف الواو والياء والالف كما تقول لم يغز لم يرم لم يخش فدلّ على انّه مجزوم بلام مقدّرة وقد يجوز اعمال حرف الجزم مع الحذف قال الشاعر

محمّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كلُّ نفسٍ   اذا ما خِفْتَ من أمرٍ تبالا

وامّا ما ذهب اليه الكوفيّون ففاسد وقولهم انّ الاصل في قم لتقم واذهب لتذهب الّا انهم حذفوه لكثرة الاستعمال قلنا ليس كذلك وانّه لو كان الامر كما زعمتم لوجب ان يختصّ الحذف بما يكثر استعماله دون ما لا يكثر استعماله فلمّا قيل اقعنسس واحرنجم واعلوّط وما اشبه ذلك بالحذف ولا يكثر استعماله دلّ على فساد ما ذهبوا اليه فقولهم انّ فعل النهي معرب مجزوم فكذلك فعل الامر قلنا هذا فاسد لانّ فعل النهى في اوّله حرف المضارعة الّذي اوجب المشابهة بالاسم فاستحقّ الاعراب فكان معربا وامّا فعل الامر فليس في اوّله حرف المضارعة الّذي يوجب للفعل المشابهة بالاسم فيستحقّ الاعراب فكان باقيا على اصله وقولهم انّه يحذف الواو والياء والالف نحو اغز وارم واخش كما تقول لم يغز لم يرم لم يخش فنقول انّما حذفت هذه الاحرف للبناء لا للاعراب حملا للفعل المعتلّ على الفعل الصحيح حملا للفرع على الاصل والّذي يدلّ على ذلك صحّة ما ذكرناه انّ حروف الجرّ لا تعمل مع الحذف فحروف الجزم اولى وامّا البيت الّذي انشدوه وهو قوله . محمّد تَفْدِ نفسَكَ كلُّ نفس . فقد انكره ابو العبّاس المبرّد ولو سلّمنا صحّته فنقول قوله تفد نفسك كلّ نفس لم تحذف الياء للجزم بلام مقدّرة وانّما حُذفت الياء للضرورة اجتزأ بالكسرة عن الياء وهو في كلامهم اكثر من ان يُحصى وان سلّمنا انّ الاصل لتفد وانّه مجزوم بلام مقدّرة غير انّا نقول انّما حذفت اللام لضرورة الشعر وما حذف للضرورة لا يجوز ان تجعل اصلا يقاس عليه وقد بيّنّا هذه المسألة مستقصاةً في المسائل الخلافيّة فان قيل فلم أُعرب الفعل المضارع قيل لانّه اشبه الاسماء من الخمسة الاوجه الّتي ذكرناها قبل في صدر الكتاب واعرابه الرفع والنصب والجزم فامّا الرفع فلقيامه مقام الاسم وقد ذُكر ايضا في صدر الكتاب وامّا النصب والجزم فسنذكرهما ايضا فيما بعد هذا

الباب ان شاء الله تعالى فان قيل فلم قالوا هو يغزو ويرمي ويخشى فاثبتوا الواو والياء والالف ساكنة في حالة الرفع وحذفوها في حالة الجزم وفتحوا الواو والياء في حالة النصب فسوّوا في يخشى بين النصب والرفع قـيل انما اثبتوها ساكنةً في الرفع لانّ الاصل ان يقال هو يغزوُ ويرميُ ويخشَى بضمّ الواو في يغزوُ والياء في يرمي ويخشى الاّ انهم استثقلوا الضمّة على الواو من يغزو وعلى الياء من يرمي فحذفوها فبقيت الواو من يغزو ساكنة وكذلك الياء من يرمي وامّا الياء من يخشى فانقلبت الفا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها وانّما حذفوا هذه الحروف في الجزم لانّها اشبهت الحركات ووجه الشبه من وجهين احدها انّ هذه الحروف مركّبة من الحركات على قول بعض النحويّين والحركات مأخوذة منها على قول آخرين وعلى كلا القولين فقد حصلت المشابهة بينها والوجه الثاني انّ هذه الحروف هاهنا لا تقوم بها الحركات كما انّ الحركات كذلك وكما انها تُحذف للجزم فكذلك هذه الحروف وقد حُكي عن ابي بكر بن السرّاج انّه شبّه الجازم بالدواء والحركة في الفعل بالفضلة التي يُخرجها الدواء وكما انّ الدواء اذا صادفَ فضلةً حذفها وان لم يصادف فضلة أخَذَ من نفس الجسم فكذلك الجازم اذا دخل على الفعل ان وجد حركة اخذها والاّ اخذ من نفس الفعل وسهُل حذفها وان كانت اصليّة لسكونها لانّها بالسكون تضعف فتصير في حكم الحركة فكما انّ الحركة تحذف فكذلك هذه الحروف وانّما فتحوا الواو والياء في يغزو ويرمي في النصب لخفّة الفتحة فانقلبت الياء في نحو يخشى الفا لتحرّكها في النصب وانفتاح ما قبلها كما قلبناها في حالة الرفع لتحرّكها بالضمّ في الاصل وانفتاح ما قبلها فان قيل فلم كانت الخمسة الامثلة نحو يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين في حالة الرفع بثبوت النون وفي حالة النصب والجزم بحذفها قـيل لانّ هذه الامثلة

لمّا وجب ان تكون معربة لم يكن ان تُجعل اللام حرف الاعراب وذلك لانه من الاعراب الجزمُ فلو انّها حرفه اعراب لوجب ان يسقط في حالة الجزم فكان يؤدّي الى ان يحذف ضمير الفاعل وذلك لا يجوز ولم يكن ايضا ان يجعل الضمير حرف الاعراب لانّه في الحقيقة ليس بجزم الفعل وانّما هو قائم بنفسه في موضع رفع لانّه فاعل فلا يجوز ان يُجعل حرف اعراب لكلمة اخرى فوجب ان يكون الاعراب بعدها فزادوا النون لانّها تشبه حروف المدّ واللين وجعلوا ثبوتها علامة للرفع والحذف علامة للجزم والنصب وانّما جعلوا الثبوت علامة للرفع والحذف علامة للجزم والنصب ولم يكن بعكس ذلك لانّ الثبوت اوّل والحذف طارئ عليه كما انّ الرفع اوّل والجزم والنصب طاريان عليه فاعطوا الاوّل الاوّل والطارئ الطارئ والنصب فيهما محمول على الجزم لانّ الجزم في الافعال نظير الجرّ في الاسمآء وكما انّ النصب في التثنية والجمع محمول على الجرّ فكذلك النصب هاهنا محمول على الجزم فان قيل فلم استوى النصب والجزم في قولهم انتِ تفعلين للواحدة وليس في الاسمآء الآحاد ما حمل نصبه على جرّه قيل لانّ قولهم انت تفعلين يشابه لفظ الجمع الا ترى انّ الجمع في حالة النصب والجرّ يكون في آخره يآء قبلها كسرة وبعدها نون كقولهم تفعلين فلمّا اشبه لفظ الجمع حمل عليه ولهذا فتحت النون منه حملا على الجمع ايضا وكذلك كسروا النون في يفعلان وفتحوها من يفعلون حملا على تثنية الاسمآء وجمعها وهذه الامثلة معربة لا حرفَ اعراب لها وذلك لما بيّنّا من استحالة جعل اللام او الضمير او النون حرف الاعراب وليس لها نظير في كلامهم فان قيل فهلاّ كان يفعلان ويفعلون تثنية وجمعا ليفعل كما كان زيدان وزيدون تثنية وجمعا لزيد قيل لانّ الفعل لا يجوز تثنيته ولا جمعه وانّما لم يجز ذلك لاربعة اوجه الوجه الاوّل انّ الفعل يدلّ على

المصدر والمصدر لا يثنّى ولا يجمع لانّه يدلّ على الجنس الاّ ان تختلف انواعه فيجوز تثنيته وجمعه فلمّا كان الفعل يدلّ على المصدر المبهم الدالّ على الجنس لم يجز تثنيته ولا جمعه والوجه الثاني انّ الفعل لو جازت تثنيته مع الاثنين وجمعه مع الجماعة لجازت تثنيته وجمعه مع الواحد فكان يجوز ان يقال زيد قاما وقاموا اذا فعل ذلك مرّتين او مرارا فلمّا لم يجز ذلك دلّ على انّه لا يثنّى ولا يجمع والوجه الثالث انّ الفعل ليس بذات يقصد اليها بأن يضمّ اليها غيرها كما يكون ذلك في الاسمآء فلذلك لم يثنّ ولم يجمع والوجه الرابع انّ الفعل يدلّ على مصدر وزمان فصار في المعني كأنّه اثنان فكما لا يجوز تثنية الاسم المثنّى كذلك لا يجوز تثنية الفعل فان قيل أليس الالف في يفعلان تدلّ على التثنية والواو في يفعلون تدلّ على الجمع قيل الالف والواو تدلّان على التثنية والجمع لكن على تثنية الضمير وجمعه لا على تثنية الفعل وجمعه لما بيّنّا فاعرفه تصب ان شآء الله تعالى

الباب الخمسون

باب الحروف التي تنصب الفعل المستقبل

ان قال قائل لم وجب ان تعمل ان ولن واذن وكي النصب قيل انّما وجب ان تعمل لاختصاصها بالفعل ووجب ان يكون عملها النصب لانّ ان الخفيفة تشبه انّ الثقيلة وانّ الثقيلة تنصب الاسم فكذلك ان هذه يجب ان تنصب الفعل وحُملت لن واذن وكي على ان وانّما حملت عليها لانّها تشبهها ووجه الشبه بينها انّ أن الخفيفة تخلص الفعلَ المضارع للاستقبال وهذه الحروف تخلص الفعل المضارع للاستقبال فلمّا اشتركا في هذا المعنى حملت عليها ويحكي عن الخليل بن احمد انّه قال لا يُنصَب من الافعال الاّ بانْ مظهرة او مقدّرة والاكثرون على خلافه

وتكون ان مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر الا ترى انّك اذا قلت ان تفعل كذا خير لك يعني كان التقدير فعلك كذا خير لك وما اشبه ذلك وامّا لن ففيها قولان فذهب الخليل الى انّها مركّبة من كلمتين واصلها لا ان فحذفوا الالف من لا والهمزة من ان لكثرة الاستعمال كقولهم ويل امّه ويلمه وركّبوا احداهما مع الاخرى فصار لن وذهب سيبويه الى انّها ليست مركّبة من كلمتين بل هي بمنزلة شيء على حرفين ليس فيه زيادة قال سيبويه ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت امّا زيدا فلن اضرب لانّ ما بعد ان لا يعمل فيما قبلها ويمكن ان يعتذر عن الخليل بان يقال انّ الحرف اذا رُكّبت تغيّر حكمها بعد التركيب عمّا كانت عليه قبل التركيب الا ترى انّ هل لا يجوز ان يعمل ما بعدها فيما قبلها واذا ركّبت مع لا ودخلها معنى التحضيض جاز ان يعمل ما بعدها فيما قبلها فيقال زيدا هلاّ ضربت فكذلك هاهنا ويمكن ان يقال على هذا ايضا انّ هلاّ ذهب منها معنى الاستفهام فجاز ان يتغيّر حكمها وامّا لن فمعنى النفي باق فيها فينبغي ان لا يتغيّر حكمها وامّا اذن فتُستعمل على ثلثة اضرب الاوّل ان تكون عاملة وهو ان يدخل على الفعل المضارع فيراد به الاستقبال ويكون جوابا نحو ان يقول القائل انا ازورك فتقول إذن أُكرمَك فيجب اعمالها لا غير والثاني ان يدخل عليها الواو والفآء للعطف فيجوز إعمالها وإهمالها نحو قولك ان تكرمني انا أكرمُك واذًا احسن اليك فيجوز اعمالها فتنصب الفعل بعدها كما لو ابتدأت بها فترجع الى القسم الاوّل ويجوز إهمالها فترفع الفعل بعدها لانّها مع الضمير المستكنّ فيه خبر مبتدأ محذوف والتقدير فيه انا اذن أكرمك واحسن اليك فرجع الى القسم الثالث والثالث ان تدخل بين كلامين احدهما متعلّق بالآخر نحو ان تدخل بين الشرط وجوابه نحو ان تكرمني اذن أكرمك وبين المبتدأ وخبره نحو زيد اذن يقوم وما اشبه ذلك

فلا يجوز اعمالها بحال وكذلك اذا دخلت على فعل الحال نحو قولك اذن اظنّك كاذبا اذا اردت انّك في حال ظنّ وذلك لانّ اذن انّما عملت لانّها اشبهت ان وان لا تدخل على فعل الحال ولا يكون بعدها الّا المستقبل فاذا زال الشبه بطل العمل وامّا كي فتستعمل على ضربين احدها ان تعمل بنفسها فتكون مع الفعل بمنزلة الاسم الواحد نحو جئتك لكي تعطيني حقّي والثاني ان تعمل بتقدير أن لانّهم يجعلونها بمنزلة حرف جرّ ولانّهم يقولون كيما كما يقولون كمّا وانّما وجب ان يقدّر بعدها ان لانّ حروف الجرّ لا تعمل في الفعل فان قيل فلم وجب تقدير أن بعدها وبعد الفآء والواو وأوْ واللام وحتّى دون اخواتها قيل لثلثة اوجه الاوّل انّ ان هي الاصل في العمل والوجه الثاني انّ ان ليس لها معنى في نفسها بخلاف لن واذن وكي فلنقصان معناها كان تقديرها اولى من سائر اخواتها والوجه الثالث انّ ان لمّا كانت تدخل على الفعل الماضي والمستقبل ولا يوجد هذا في سائر اخواتها فقد وجد فيها مزيّة على سائر اخواتها في حالة اظهارها فاذا وجد فيها مزيّة على سائر اخواتها في حالة الاظهار كانت اولى بالاضمار فاعرفه تصب ان شآء الله تعالى

الباب الحادي والخمسون

باب حروف الجزم

ان قال قائل لم وجب ان تعمل لم ولمّا ولام الامر ولا في النهي في الفعل المضارع الجزم قيل انّما وجب ان تعمل الجزم لاختصاصها بالفعل وذلك لانّ لم ولمّا كانت تدخل على الفعل المضارع فتنقله الى معنى الماضي كما انّ إن التي للشرط والجزاء تدخل على الفعل الماضي فتنقله الى معنى المستقبل فقد اشبهت حرف الشرط

وحرف الشرط يعمل الجزم وكذلك ما اشبهه وانّما وجب لحرف الشرط ان يعمل الجزم لانّه يقتضي جملتين فلطول ما يقتضيه حرف الشرط أُختير له الجزم لانّه حذف وتخفيف فبمنزلته لم في النقل وكان محمولا عليه وامّا لام الامر فانّما وجب ان تعمل الجزم لاشتراك الامر باللام وبغير اللام في المعنى فوجب ان تعمل لام الجزم ليكون الامر باللام مثل الامر بغير اللام في اللفظ وان كان احدهما كان جزما والآخر وقفا فامّا لا في النهي فانّما وجب ان تجزم حملا على الامر لانّ الامر ضدّ النهي وهم يحملون الشيء على ضدّه كما يحملونه على نظيره ولمّا كان الامر مبنيا على الوقف وقد حمل النهي عليه جعل النهي نظيرا له في اللفظ وان كان احدهما جزما والآخر وقفا على ما بيّنا فلهذا وجب ان تعمل الجزم فان قيل فاذا كان الاصل في لم ان تدخل على الماضي فلم نُقل الى لفظ المضارع قيل لانّ لم يجب ان تكون عاملة فلو لزم ما بعدها الماضي لما تبيّن عملها فنُقل الماضي الى المضارع ليتبيّن عملها فان قيل فهلاّ جوّزتم دخولها على الماضي والمستقبل كما جاز في حرف الشرط والجزاء قيل الفرق بينهما ظاهر وذلك لانّ الاصل في حروف الشرط والجزاء ان تدخل على فعل المستقبل والمستقبل اثقل من الماضي فعدل عن الاثقل الى الاخفّ فامّا لم فالاصل فيها ان تدخل على الماضي وقد وجب سقوط الاصل فلو جوّزنا دخولها على الماضي الّذي هو الاصل لما جاز دخولها على الفعل المضارع الّذي هو الفرع لانّه اذا استعمل الاصل الّذي هو الاخفّ لم يستعمل الفرع الّذي هو الاثقل فاعرفه تصب ان شآء الله تعالى

الباب الثاني والخمسون

باب الشرط والجزاء

ان قال قائل لم عملت إن الجزم في الفعل المضارع قيل انّما عملت

لاختصاصها وعملت الجزم لما بيّنّا من انها تقتضي جملتين الشرط والجزآء فلطول ما تقتضيه اختير لها الجزم لانّه حذف وتخفيف فامّا ما عدا ان من الالفاظ التي يجازى بها نحو من وما وايّ ومهما ومتى وأينَ وايّان وانّي واي حين وحيثما واذما فانّما عملت لانّها قامت مقام ان فعملت عملها وكلّها مبنيّة لقيامها مقامها ما عدا ايّان وسنذكر معانيها ولِمَ اقيمت مقام الحرف مستوفى في باب الاستفهام فان قيل فما العامل في جواب الشرط قيل اختلف النحويّون في ذلك فذهب بعض النحاة الى انّ العامل فيه حرف الشرط كما يعمل في فعل الشرط وذهب بعضهم الى انّ حرف الشرط وفعل الشرط يعملان فيه وذهب آخرون الى انّ حرف الشرط يعمل في فعل الشرط وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط وذهب ابو عثمان المازنيّ الى انّه مبنيّ على الوقف فمن قال انّ حرف الشرط يعمل فيهما جميعا قال لانّ حرف الشرط يقتضي جواب الشرط كما يقتضي فعل الشرط ولهذا المعنى يسمّى حرف الجزآء فكما عمل في فعل الشرط فكذلك يجب ان يعمل في جواب الشرط وامّا من قال انّهما جميعاً يعملان فيه فلانّ فعل الشرط يقتضي الجواب كما انّ حرف الشرط يقتضي الجواب فلمّا اقتضياه معا عَمِلا فيه معا وامّا من قال انّ حرف الشرط يعمل في فعل الشرط وفعل الشرط يعمل في الجواب فقال لانّ فعل الشرط يقتضي الجواب وهو اقرب اليه من الحرف فكان عمله فيه اولى من الحرف وامّا من قال انّه مبنيّ على الوقف فقال لانّ الفعل المضارع انّما أعرب لوقوعه موقع الاسمآء والجواب هاهنا لم يقع موقع الاسمآء فوجب ان يكون مَبْنِيًّا وذهب الكوفيّون الى انّه مجزوم على الجوار لانّ جواب الشرط مجاور لفعل الشرط فكان محمولا عليه في الجزم والحمل على الجوار كثير في كلامهم قال الشاعر

كأنّما ضَرَبَتْ قُدّامَ أعيُنِها قطنًا بمستحصد الاوتار محلوج

وكان يقتضي ان يقال محلوجا فخفضه على الجوار وكقول الآخر . كانّ نسج العنكبوت المُرْمَلِ . وكقولهم جُحر ضَبٍّ خَرِبٍ وما اشبه ذلك وهذا ليس بصحيح لانّ الحمل على الجوار قليل يقتصر فيه على السماع ولا يقاس عليه لقلّته وقد اعترض على هذه المذاهب كلّها باعتراضات فامّا من قال انّ حرف الشرط يعمل فيهما وحده فاعترض عليه بانّ حرف الشرط حرف جزم والحروف الجازمة لا تعمل في شيئين لضعفها وامّا قول من قال انّ حرف الشرط وفعل الشرط يعملان في الجواب فلا يخلو عن ضعف وذلك انّ الاصل في الفعل ان لا يكون عاملا في الفعل فاذا لم يكن له تاثير في العمل في الفعل وحرف الشرط له تاثير فاضافة ما لا تاثير له الى ما له تاثير لا تاثير له وامّا قول من قال انّه مبنيّ على الوقف لانّه لم يقع موقع الاسم ففاسد ايضا وذلك لانّ الفعل اذا ثبت له المشابهة بالاسم في موضع استحقّ الاعراب بتلك المشابهة لم يُشترط ذلك في كلّ موضع الا ترى انّ الفعل المضارع يكون معربا بعد حروف النصب نحو لن تقوم وبعد حروف الجزم نحو لم يقم وان لم يحسن ان يقع موقع الاسماء فكذلك هاهنا على انّ وقوعه موقع الاسماء انّما هو موجب لنوع من الاعراب وهو الرفع وقد زال حملا لجنس الاعراب وليس من ضرورة زوال نوع من الاعراب زوال حمله الجنسَ والصحيح عندي ان يكون العامل حرف الشرط بتوسّط فعل الشرط لانّه عامل معه لما بيّنّا فاعرفه تصب ان شآء الله تعالى

الباب الثالث والخمسون

باب المعرفة والنكرة

ان قال قائل هل المعرفة اصل او النكرة قيل لا بل النكرة هي الاصل لانّ التعريف طارٍ على التنكير فان قيل ما حدّ النكرة والمعرفة قيل

حدّ النكرة ما لم يخصّ الواحدَ من جنسه نحو رجل وفرس ودار وما اشبه ذلك وحدّ المعرفة ما خصّ الواحد من جنسه فان قيل فبايّ شيء تعتبر النكرة من المعرفة قيل بشيئين احدهما دخول الالف واللام نحو الفرس والغلام ودخول ربّ عليها نحو ربّ فرسٍ وغلامٍ وما اشبه ذلك فان قيل فعلى كم نوعا تكون المعرفة قيل هي على خمسة انواع الاسم المضمر والعَلَم والمبهم وهو اسم الاشارة وما عرّف بالالف واللام وما اضيف الى احد هذه المعارف فامّا الاسم المضمر فعلى ضربين منفصل ومتّصل فامّا المنفصل فعلى ضربين مرفوع ومنصوب فامّا المرفوع فهو انا ونحن وانت وانتما وانتم وانتِ وانتنّ وهو وهما وهم وهي وهنّ وامّا المنصوب المنفصل فايّاي وايّانا وايّاك وايّاكما وايّاكم وايّاكِ وايّاكنّ وايّاه وايّاهما وايّاهم وايّاها وايّاهنّ وذهب الخليل الى انه مظهر استُعمل استعمال المضمر ومنهم من قال انّه اسم مبهم اضيف للتخصيص ولا يُعلم اسم مبهم اضيف غيره ومنهم من قال انّه بكماله اسم مضمر ولا يُعلم اسم مضمر يختلف آخره غيره ومنهم من قال انّه اسم مضمر اضيف الى الكاف ولا يُعلم اسم مضمر اضيف غيره والصحيح انّ ايّا اسم مضمر والكاف للخطاب ولا موضع لها من الاعراب وذهب الكوفيّون الى انّ المضمر هو الكاف وايّا عماد وهذا ليس بصحيح لانّ الشيء لا يعمد بما هو اكثر منه وقد بيّنّا فساد ذلك مستقصى في المسائل الخلافيّة وامّا المتّصل فعلى ثلثة اضرب مرفوع ومنصوب ومجرور فامّا المرفوع فنحو قمت وقمنا وقمتَ وقمتما وقمتم وقمتِ وقمتنّ والمضمر في قام وقاما وقاموا وقامت وقامتا وقمن والضمير في اسم الفاعل نحو ضارب والضمير في اسم المفعول نحو مضروب وما اشبه ذلك وامّا المنصوب المتّصل فنحو رأيتني ورايتنا ورايتك ورايتكما ورايتكم ورايتكنّ ورايته ورايتهما ورايتهم ورايتها ورايتهنّ وما اشبه ذلك وامّا المجرور فلا يكون الّا متّصلا نحو مرّ بي وبنا وبك

وبكما وبكم وبكِ وبكنّ وبه وبهما وبهم وبها وبهنّ وما اشبه ذلك فان قيل فلم كان المرفوع والمنصوب ضميرين متّصلا ومنفصلا ولم يكن المجرور كذلك قيل لانّ المرفوع والمنصوب يجوز في كلّ واحد منهما ان يُفصل بينه وبين عامله الا ترى انّ المرفوع يجوز ان يتقدّم فيرفع بالابتداء فلا يتعلّق بعامل لفظيّ وكذلك المنصوب يجوز ان يتقدّم على الناصب كتقدّم المفعول على الفعل والفاعل فلمّا كانا يتّصلان بالعامل تارة وينفصلان تارة اخرى وجب ان يكون لهما ضميران متّصل ومنفصل وامّا المجرور فلا يجوز ان يتقدّم على عامله ولا يفصل بين عامله ومعموله الّا في ضرورة لا يعتدّ بها فوجب ان يكون ضميره متّصلا لا غير وامّا الاسم العلم فنحو زيد وعمرو وابي محمّد واشباه ذلك وامّا المبهم فنحو هذا وهذان وهذه وهاتان وتيك وتلك وتانك وتينك وهاؤلاء وما اشبه ذلك وامّا ما عُرّف بالالف واللام فنحو قولك الرجل والغلام وقد اختلف النحويّون في ذلك فذهب الخليل الى انّ تعريفه بالالف واللام معا وذهب سيبويه الى انّ تعريفه باللام وحدها وانّها لمّا زيدت للتعريف ساكنة ادخلوا عليها الهمزة لئلا يبتدأ بالساكن لانّ الابتداء بالساكن محال في الخلاف بينهما كلام طويل لا يليق ذكره بهذا المختصر وقد افردنا كتابا فيه وامّا ما اضيف الى احد هذه المعارف فنحو غلامي وغلام زيد وغلام هذا وغلام الرجل وغلام صاحبِ عمرو وما اشبه ذلك فان قيل فما اعرفُ هذه المعارف قيل اختلف النحويّون في ذلك فذهب بعضهم الى انّ الاسم المضمر اعرف المعارف ثمّ الاسم العلم ثمّ الاسم المبهم ثمّ ما فيه الالف واللام واعرف الضمائر ضمير المتكلّم لانّه لا يشاركه فيه احد غيره فلا يقع فيه التباس بخلاف غيره من سائر المعارف والّذي يدلّ على انّ الضمائر اعرف المعارف انّها لا تفتقر الى ان توصف كغيرها من المعارف وهو قول سيبويه وذهب بعضهم الى

ان الاسم المبهم اعرف المعارف ثم المضمر ثم العلم ثم ما فيه الالف واللام وهو قول ابي بكر بن السرّاج وذهب آخرون الى انّ اعرف المعارف الاسم العلم لانّه في اوّل وضعه لا يكون له مشارك به ثم المضمر ثم المبهم ثم ما عُرّف بالالف واللام وهو قول ابي سعد السيرافيّ فامّا ما عُرّف بالاضافة فتعريفه بحسب ما يضاف اليه من المضمر والعلم والمبهم وما فيه الالف واللام على اختلاف الاقوال فان قيل فلم بُني الاسم المضمر والمبهم دون سائر المعارف قيل امّا المضمر فانّما بُني لانّه اشبه الحرف لانّه جُعل دليلا على المظهر فاذا جُعل علامة على غيره اشبه تآء التانيث فقد اشبه الحرف واذا اشبه الحرف فيجب ان يكون مبنيًا وامّا المبهم وهو اسم الاشارة فانّما بُني لتضمّنه معنى حرف الاشاره فان قيل اين حرف الاشارة قيل حرف الاشارة وان لم ينطقوا به الّا انّ القياس كان يقتضي ان يوضع له حرف كغيره من المعاني كالاستفهام والشرط والنفي والنهي والتمنّي والترجّي والعطف والندآء والاستثنآء الى غير ذلك الّا انّهم لم ينطقوا به وضمّنوا معناه اسم الاشارة وان لم ينطق به وجب ان يكون مبنيًا فاعرفه تصب ان شآء الله تعالى

الباب الرابع والخمسون

باب جمع التكسير

ان قال قائل لم جُمع فَعْل بفتح الفآء وسكون العين في القلّة على أَفعُل وسائر اوزان الثلاثيّ وهي فِعْلٌ فَعَل فَعُل فِعِل فُعَل فِعَل فُعُل تُجمع على افعال قيل لانّ فَعلا اكثر استعمالا من غيره ومن سائر الاوزان وافعل اخفّ من افعال فاعطوا ما يكثر استعماله الاخفّ واعطوا ما يقلّ استعماله الاثقل ليعادلوا بينهما فامّا قولهم فَرْخ وافراخ وانف وآناف وزند وازناد في حروف معدودة فشاذّ لا يقاس عليه على انّهم قد

تكلّموا عليها فقالوا انّما قالوا في جمع فرخ افراخ لوجهين احدهما انهم حملوه على معنى طير فكما قالوا في جمع طير اطيار فكذلك قالوا في جمع فرخ افراخ لانّه في معناه والوجه الثاني انّ فيه الرآء وهو حرف تكرير فيتنزل التكرير فيها منزلة الحركة فصار بمنزلة فَعَل بفتح العين فجمع على افعال كجبل واجبال وجمل واجمال قال الشاعر

ماذا تقول لافراخ بذي مَرَخٍ ... زُغْبِ الحواصل لاماءٌ ولا شجر
ألقيتَ كاسبهم في قَعْرِ مُظْلِمَةٍ ... فاغفرْ عليك سلام الله يا عمر

وامّا انف فانّما جمعوه على افعال فقالوا آناف لانّ فيها النون والنون فيها غُنّة فصارت الغنّة فيها بمنزلة الحركة فصار بمنزلة فَعَل فجُمع على افعال وامّا زند فانّما جمع على افعال فقالوا ازناد لوجهين احدهما لما ذكرنا انّ النون فيها غنّة فصارت كانّها متحرّكة والوجه الثاني انّ زندا في معنى عود وعود يجمع على اعواد فكذلك ما كان في معناه فان قيل فلم جمعوا فَعْلا اذا كانت عينه يآء او واوا على افعال ولم يجمعوه على افعل قيل لانّهم لو جمعوه على افعل على قياس الصحيح لأدّى ذلك الى الاستثقال الا ترى انّك لو قلت في جمع بيت ابيُت وفي جمع عود اعود لأدّى ذلك الى ضمّ اليآء والواو واليآء تُستثقل عليها الضمّة لانّها معها بمنزلة يآء وواو وكذلك الواو ايضا تُستثقل عليها الضمّة اكثر من اليآء لانّها معها بمنزلة واوين فلمّا كان ذلك مستثقلا عدلوا عنه الى افعال فان قيل فلم جمعوا بين فعال وفعول في جمع الكثرة قيل لاشتراكهما في عدد الحروف وان كان في احدهما حرف ليس في الآخر فان قيل فلم خصّوا في جمع التكسير ما كان على فَعْل ممّا عينه واو بفعال نحو ثوب وثياب وممّا عينه يآء بفعول نحو شيخ وشيوخ وهلاّ عكسوا قيل انّما لم يجمعوا ما كان من ذوات الواو على فعول لانّه كان يؤدّي الى الاستثقال ولا يؤدّي الى ذلك اذ جمع على

فعال الا ترى انّه لو جمع على فعول لكان يؤدّي الى اجتماع واوين وضمة نحو نووب وخووض وذلك مستثقل لاجتماع واوين وجوّزوا ذلك في الياء لانّها اخفّ من الواو فكذلك خصّوا ما كان عينه واوا بفعال وما كان عينه ياء بفعول فان قيل فمن ابن زعمتم انّ افعلا لا يكون الاّ في جمع فعل وقد قالوا زمن وازمن فجمعوا فعلا بفتح العين على افعل قيل انّما قالوا زمن وازمن وان كان القياس يوجب ان يقال ازمان الاّ انّه لمّا كان زمن في معنى دهر ودهر يجمع على ادهر فكذلك ايضا جمعوا زمنا على ازمن لانّه في معناه كقوله

امنزلتي ميّ سلام عليكما   هل الازمن اللّائى مضين رواجع

فان قيل فلم جمع ما جاء على فُعَل في الاغلب على فِعلان قيل لانّ فعلا مقصور من فُعال وما كان على فُعال فانّه يُجمع على فعلان نحو غُراب وغِربان وعُقاب وعقبان وكذلك ما كان مقصورا منه يجمع على فعلان فان قيل فلم وجب تحريك العين من فَعْلة بفتح الفاء وسكون العين في الجمع نحو جَفَنات وقَصَعات وسكنت في نحو خَدْلات وصَعْبات من فعلة قيل لانّ فعلة بفتح الفاء وسكون العين تكون اسما غير صفة نحو جفنة وقصعة وتكون صفة نحو خدلة وصعبة فحرّكت العين منها اذا كان اسما غير صفة نحو جَفَنات وقَصَعات للفرق بينها وبين الصفة نحو خَدْلات وصَعْبات فان قيل فلم كان الاسم اولى بالتحريك من الصفة وهلّا عكسوا وكان الفرق حاصلا قيل انّما كان الاسم اولى بالتحريك من الصفة لانّ الاسم اقوى واخفّ والصفة اضعف واثقل فلمّا كان الاسم اقوى واخفّ والصفة اضعف واثقل كان الاسم للتحريك احمل قال الشاعر

ابتْ ذِكَرٌ عَوّدْنَ احشاء قلبه   خفوقا ورَفْضات الهوى في المفاصل

فسكّن رفْضات والاصل رَفَضات بالفتح لأجل ضرورة الشعر فان قيل

فلم اذا كانت العين من فعلة معتلّة او مضاعفة تكون ساكنة كالصفة نحو عَوْرات وبيضات وسلّات وما اشبه ذلك قيل انّها كانت ساكنة اذا كانت العين معتلّة لانّ الحركة توجب ثقلا في الواو والياء فسكّنوها هربا من ثقل الحركة عليها وحرصا على تصحيحها ومن العرب من يفتح الياء والواو فيقول عورات وبيضات كما لو كان صحيح العين وعلى هذه اللغة قراءة من قرا ثلث عَوَرات لكم بفتح الواو قال الشاعر

أخو بَيَضات رائحٌ متأوّب　　　رفيقٌ بمَسْحِ المنكِبَيْنِ سَبُوحُ

وانّها كانت ساكنة اذا كانت مضاعفة لئلّا يجتمع حرفان متحرّكان من جنس واحد وذلك مستثقل الا ترى انّك لو قلت في جمع سلّة سللات وملّة مللات لكان ذلك مستثقلا فان قيل فلم جاز في جمع فعلة بضمّ الفاء وسكون العين ضمّ العين وفتحها وسكونها نحو ظلمة وظُلُمات وظُلَمات وظُلْمات قيل امّا الضمّ فللاتباع وامّا الفتح فرارا من اجتماع ضمّتين وامّا السكون فللتخفيف كقولهم في عَضُد عَضْد فان قيل فلم جاز في جمع فِعْلة بكسر الفاء وسكون العين كسر العين وفتحها وسكونها نحو سدرة وسِدِرات وسِدَرات وسِدْرات قيل امّا الكسر فللاتباع وامّا الفتح فرارا من اجتماع الكسرتين وامّا السكون فللتخفيف كقولهم في كَتِف كَتْف كما بيّنّا في جمع فَعْلة والالف والتاء في جميع ذلك كلّه للقلّة عند بعض النحويين ويحتجّون بما روي عن حسّان بن ثابت انشد النابغة قصيدته التي يذكر فيها

لنا الجَفَنات الغُرّ يَلْمعْنَ بالضُحَى　　　واسيافُنا يقطرن من نَجْدةٍ دَمَا

فلم ير فيه اهتزازا فعاتبه على ذلك فقال له النابغة قد اخطأت في بيت واحد في ثلثة مواضع واغضيتُ عنها ثمّ جئت تلومني فقال له حسّان ما تلك المواضع فقال له الاوّل انّك قلت الجفنات وهي تدلّ على عدد قليل ولا فخر لك ان يكون لك في ساحتك ثلث جفنات

أو أربع والثاني انّك قلت يلمعن واللمعة بياض قليل فليس فيه كثير شأن والثالث انّك قلت يقطرن والقطرة تكون للقليل فلا يدلّ ذلك على فرط نجدة وكان يجب ان تقول الجفان ويسلن وهذا عندي ليس بصحيح لانّ هذا الجمع يجئ للكثرة كما يجيء للقلّة قال الله تعالى وهم في الغرفات آمنون والمراد به الكثرة لا القلّة والذي يدلّ على ذلك انّه جمع صحيح فصار بمنزلة قولهم الزيدون والعمرون وكما انّ قولهم الزيدون والعمرون يكون للكثرة والقلّة فكذلك هذا الجمع وامّا ما روى النابغة وحسّان فقد كان ابو عليّ الفارسيّ يقدح فيه ولو صحّ فيحتمل ان يكون النابغة قصد ذكر شيء يدفع عنه ملامة حسّان ويعارضها في الحال فان قيل فلم جاز ان يُكتفى ببناء القلّة عن بناء الكثرة وببناء الكثرة عن بناء القلّة قيل انّما جاز ان يكتفي ببناء القلّة عن بناء الكثرة نحو قلم وأقلام ورسن وأرسان وأُذن وآذان وطنب واطناب وكتف واكتاف وإبل وآبال وان يكتفي ببناء الكثرة عن بناء القلّة نحو رجل ورجال وسبع وسباع وشسع وشسوع لانّ معنى الجمع مشترك في القليل والكثير فجاز ان ينوي بجمع القلّة جمع الكثرة لاشتراكهما في الجمع كما جاز ذلك فيما يجمع بالواو والنون نحو الزيدون وجاز ان ينوي بجمع الكثرة جمع القلّة كما يجوز ان ينوي بالعموم الخصوص فان قيل فلم جمع ما كان رباعيًا على مثال واحد وهو مثال فعالل قيل لانّ ما كان على اربعة احرف لمّا كان اثقل ممّا كان على ثلثة احرف الزم طريقة واحدة وزيدت الالف على واحده دون غيرها لانّها اخفّ الحروف لانّها قطّ لا تكون الّا ساكنة فان قيل فلم حذف آخر ما كان خماسيًا في الجمع نحو سفرجل وسفارج قيل انّما وجب حذف آخر حروفه لطوله ولو أتى به على الاصل لكان مستثقلا فحذف طلبا للخفّة وكان الآخر اولى بالحذف لانّه اضعف حروف الكلمة لانّ الحذف في آخر

الكلمة اكثر من غيره فان قيل فلم جاز ان يقولوا في جمع سفرجل سفاريج بالياء قيل لانهم لمّا حذفوا اللام جعلوا الياء عوضا عن اللام المحذوفة منه فان قيل فلم عُوّض بالياء دون غيرها قيل لانّ ما بعد الف التكسير مكسور فكأنهم اشبعوا الكسرة فنشأت الياء وذلك ليس بثقيل فلهذا كانت الياء اولى من غيرها فان قيل فلم حذفوا الزيادة منه في الجمع اذا لم تقع رابعة ولم يحذفوها اذا وقعت رابعة قيل انّما حذفوا الزيادة اذا لم تقع رابعة لانهم اذا حذفوا منه الحرف الاصليّ فالزائد اولى وانّما لم يحذفوها اذا وقعت رابعة لانّهم يجتلبون لها الياء قبل الطرف واذا وجدت قبل الطرف وهي من نفس الكلمة فينبغي ان لا تُحذف لانّها اولى بالثبات من المجتلبة فان قيل فلم قالوا في جمع مفتاح مفاتيح وجرموق جراميق فقلبوا الالف والواو وابقوا الياء على حالها قيل انّما قلبوا الالف والواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وابقوا الياء على حالها لانّ الكسرة توجب قلب الالف والواو ياء فلان يبقى الياء على حالها كان ذلك من طريق الاولى فاعرفه تصب ان شاء الله تعالى

الباب الخامس والخمسون

باب التصغير

ان قال قائل لم ضمّ اوّل الاسم المصغّر قيل لوجهين احدها انّ الاسم المصغّر يتضمّن المكبّر ويدلّ عليه فأشبه فعل ما لم يُسمّ فاعله فكما بُني اوّل فعل ما لم يُسمّ فاعله على الضمّ فكذلك اوّل الاسم المصغّر والوجه الثاني انّ التصغير لمّا صيغ له بناء جُمع له جميع الحركات فبُني الاوّل على الضمّ لانّه اقوى الحركات وبُني الثاني على الفتح تبيينًا للضمّة وبُني ما بعد ياء التصغير على الكسر في تصغير ما زاد على ثلثة احرف

دون ما كان على ثلثة احرف لانّ ما كان على ثلثة احرف يلحق ما بعد اليآء منه حرف الاعراب فلا يجوز ان يبنى على الكسر فان قيل فلم كان التصغير بزيادة حرف ولم يكن بنقصان حرف قيل لانّ التصغير قام مقام الصفة الا ترى انّك اذا قلت في رجل رُجَيل وفي درهم دريهم وفي دينار دنينير قام رجيل مقام رجل صغير وقام دريهم مقام درهم صغير وقام دنينير مقام دينار صغير فلمّا قام التصغير مقام الصفة وهي لفظ زائد جُعل بزيادة حرف وجعل ذلك الحرف دليلا على التصغير لانّه مقام ما يوجب التصغير فان قيل فلم كانت الزيادة يآء ولم كانت ساكنة ولم كانت ثالثة قيل انما كانت يآء لانهم لمّا زادوا الالف في التكسير والتصغير من واد واحد زادوا فيه اليآء لانّه اقرب الى الالف من الواو وانّما كانت ساكنة ثالثة لانّ الف التكسير لا تكون الّا كذلك فان قيل فلم حُمل التصغير على التكسير ومن اين زعمتم انهما من واد واحد قيل انّما حمل التصغير على التكسير لانّه يغيّر اللفظ والمعنى كما انّ التكسير يغيّر اللفظ والمعنى الا ترى انّك اذا قلت في تصغير رجل رجيل انّك قد غيّرت لفظه بضمّ اوّله وفتح ثانيه وزيادة يآء ساكنة ثالثة وغيّرت معناه لانّك نقلته من الكبر الى الصغر كما انّك اذا قلت في تكسيره رجال غيّرت لفظه بزيادة الالف وفتح ما قبلها وغيّرت معناه لانّك نقلته من الافراد الى الجمع ولهذا المعنى قلنا انّهما من واد واحد فان قيل فلم الزموا التصغير طريقة واحدة ولم تختلف ابنيته كاختلاف ابنية التكسير قيل لانّ التصغير اضعف من التكسير الا ترى انّك اذا قلت رجيل فقد وصفته بالصغير من غير ان تضمّ اليه غيره واذا قلت رجال فقد ضممت اليه غيره وصيّرت الواحد جمعا فلمّا كان التصغير اضعف من التكسير في التغيير وكان المراد به معنى واحدا أُلزم طريقةً واحدة ولمّا كان التكسير اقوى من التصغير في التغيير ويكون كثيرا

وقليلا وليس له نهاية ينتهي اليها خصّ بأبنية تدلّ على القلّة والكثرة فكذلك اختلف ابنيته فان قيل فلم اذا كان الاسم خماسيًا يحذف آخر حروفه في التصغير نحو سفرجل وسفيرج قيل انّما وجب حذف آخر حروفه في التصغير لطوله على ما بيّنّا في التكسير لانّ التصغير يجرى مجرى التكسير ولهذا يجوز فيه التعويض فيقال سفيريج كما قالوا في التكسير سفاريج ولهذا ايضا اذا كانت الزيادة غير رابعة حذفت واذا كانت رابعة لم تحذف حملا للتصغير على التكسير لانّ التصغير والتكسير من واد واحد فان قيل فلم زادوا التآء في تصغير المؤنّث اذا كان الاسم ثلاثيًا نحو شمس وشميسة ولم يردّوها اذا كان على اربعة احرف نحو زينب وزيينب قيل انّما ردّوا التآء في التصغير لانّ التصغير يردّ الاشيآء الى اصولها الا ترى انّهم قالوا في تصغير باب بويب وفي تصغير ناب نييب فردوا الالف الى اصلها واصلها في باب الواو لانّك تقول فى تكسيره ابواب وبَوَّبْتُ بابا واصلها في ناب اليآء لانّك تقول في تكسيره انياب ونَيَّبْتُ نابا وفي الامر منه نيّب وفي الامر من الاوّل بوّب فاذا كان التكسير والتصغير يردّان الاشيآء الى اصولها والاصل في نحو شمس ان تكون بعلامة التانيث للفرق بين المذكّر والمؤنّث وجب ردّها في التصغير واختصّ ردّ التآء في الثلاثيّ لخفّة لفظه فامّا الرباعيّ فلم يردّ فيه التآء لطوله فصار الطول بدلا من تآء التانيث فامّا ما لم يردّ فيه التآء في التصغير من الثلاثيّ فنحو قولهم في قوس قويس وفي فرس فريس وفي عرس عريس وفي حرب حريب وفي ناب الابل نييب وفي ذرع الحديد ذريع وامّا ما اثبتوا فيه التآء في التصغير من الرباعيّ فنحو قولهم في قدّام قديديمة وفي ورآء وريِّئة وفي امام اميمة فقد تكلّموا عليه فقالوا انّما لم يلحق التآء في التصغير لمّا كان ثلاثيًا لانّه أُجري مجرى المذكّر لانّه في معناه وذلك لانّ القوس في معنى العود والعُرس ينطلق على المذكّر والمؤنّث والمذكّر

هو الاصل فبقي لفظ تصغيره على اصله والعرس في معنى التعريس والحرب في الاصل مصدرُ حَرِبتُ حربا والمصدر في الاصل مذكّر والناب روعي فيها معنى الناب الّذي هو السنّ وهو مذكّر لانها سُمّيت به عند سقوطه ودرع الحديد في معنى الدرع الّذي هو القميص وانّما اثبتوا التآء في التصغير فيما كان رباعيًّا نحو قديديَة ووُرَيِّئة واميمة لوجهين احدها انّ الاغلب في الظروف ان تكون مذكّرة فلو لم يُدخلوا التآء في هذه الظروف وهي مؤنّثة لالتبست بالمذكّر والوجه الثاني انهم زادوا التآء تاكيدا للتانيث ويحتمل ايضا وجها ثالثا وهو انهم اثبتوا التآء تنبيها على الاصل المرفوض كما صحّحوا الواو في العود والحركة تنبيها على انّ الاصل في باب بوب ودار دور وهو اصل مرفوض على كلّ حال فكلا القسمين شاذّ لا يقاس عليه فان قيل فلم خالفوا بين تصغير الاسمآء المبهمة وما اشبهها وبين الاسمآء المتمكّنة قالوا في تصغير ذا ذيّا وفي تا تيّا وفي الّذي الّذيّا وفي الّتي الّتيّا قيل انما فعلوا ذلك جريا على اصول كلامهم في تغيير الحكم عند تغيير الباب لانّ الاسمآء المبهمة لمّا كانت مغايرة للاسمآء المتمكّنة جعلوا لها حكما غير حكم الاسمآء المتمكّنة لتغايرهما فلم يضمّوا اوائلها في التصغير كما فعلوا في الاسمآء المتمكّنة وزادوا في آخرها الفا ليكون علما للتصغير كالضمّة في اوائل الاسمآء المتمكّنة وجوّزوا ان يقع يآء التصغير فيها ثانية كقولهم في ذا ذيّا وفي تآء تيّا فان قيل فلِمَ لَمْ يمتنع يآء التصغير فيها ثانية كما امتنع في الاسمآء المتمكّنة قيل انما لم يمتنع وقوع يآء التصغير فيها ثانية كما امتنع في الاسمآء المتمكّنة لانّ اوائلها مفتوحة فلم يمتنع وقوع يآء التصغير الساكنة بعدها بخلاف الاسمآء المتمكّنة فإنّ اوائلها مضمومة فيمتنع وقوع اليآء الساكنة بعدها فان قيل فلم زادوا الالف في آخرها علامة للتصغير قيل انّما حسن زيادة الالف في آخرها علامة للتصغير لانّها اسمآء مبنيّة فجعل في آخرها الف لتكون

على صيغة لا يتصوّر دخول الحركة التي هي آلة الاعراب عليه فاعرفه تصب ان شاء الله تعالى

الباب السادس والخمسون

باب النسب

ان قال قائل لم زيدت الياء في النسب مشدّدة مكسورا ما قبلها نحو زيديّ وعمريّ وبغداديّ ومصريّ ونحو ذلك قيل اوّلا انّما كانت ياء تشبيها بياء الاضافة لانّ النسب في معنى الاضافة ولذلك كان المتقدّمون من النحويّين يترجمونه بباب الاضافة وكانت الياء مشدّدة لانّ النسب ابلغ من الاضافة فشدّدوا الياء ليدلّوا على هذا المعنى وكانت مكسورا ما قبلها توطئةً لها فان قيل فلم حذفوا تاء التانيث في النسب نحو قولهم في النسب الى مكّة مكّيّ ونحو ذلك قيل لخمسة اوجه احدها انها انّما حذفت لئلاّ تقع في حشو الكلمة وتاء التانيث لا تقع في حشو الكلمة والثاني انها انّما حُذفت لئلاّ يؤدّي الى الجمع بين تاء التانيث في النسب الى المؤنّث اذا كان المنسوب مؤنّثا الا ترى انّك اذا قلت في النسب الى الكوفة والبصرة في المذكّر رجل كوفيّ وبصريّ لقلت في المؤنّث امرأة كوفيّة وبصريّة فلمّا كان يؤدّي الى الجمع بين تاءي تانيث في المؤنّث نحو كوفتيّة وبصرتيّة والجمع بين علامتي تانيث في كلمة واحدة لا يجوز حذفوا التاء من المذكّر لئلاّ يجمعوا بين علامتي تانيث في المؤنّث والثالث انها انّما حُذفت لانّ ياءي النسب قد تنزّلا منزلة تاء التانيث في الفرق بين الواحد والجمع الا ترى انّهم قالوا روميّ وروم وزنجيّ وزنج ففرقوا بين الواحد والجمع بياء النسب كما فرقوا بتاء التانيث بين الواحد والجمع في قولهم نخلة ونخل وتمرة وتمر فلمّا وجدت المشابهة بينهما من هذا الوجه لم يجمعوا بينهما كما لم يجمعوا بين

علامتي تانيث والرابع انّها انّما حذفت لانّ هذه التآء حكمها ان تنقلب في الوقف هآء فلمّا كانت تتغيّر ولا يمكن ان تجري على حكمها في ان تكون تارة تآء وتارة هآء كان حذفها اسهل عليهم والخامس انّ تآء التانيث بمنزلة اسم ضُمّ الى اسم ولو نسبت الى اسم ضمّ الى اسم لحذفت الاسم الثاني فكذلك هاهنا تحذف تآء التانيث فان قيل فلم حُذفت اليآء من باب فُعَيلة وفَعِيلة نحو قولهم في النسب الى جُهينة جُهَنيّ والى رَبيعة رَبَعيّ دون باب فَعِيل وفُعَيل نحو قولك في النسب الى ثقيف ثَقيفيّ وفي النسب الى هُذيل هذيليّ قيل انّما وجب حذف اليآء في باب فُعَيلة وفَعِيلة دون باب فعيل وفُعيل لانّ باب فُعَيلة وفَعِيلة اجتمع فيه سببان موجبان للحذف وهما طلب التخفيف وتأنيس التغيير لحذف تآء التانيث وباب فَعِيل وفُعَيل ليس فيه الّا سبب واحد وهو طلب التخفيف فلمّا كان في باب فُعيلة وفَعيلة سببان لزمه الحذف ولمّا كان في باب فَعيل وفُعيل سبب لم يلزم الحذف فان قيل فلم قالوا حنفيّ بالفتح وان كان الاصل هو الكسر قيل لانّهم قلبوا الكسرة فتحة طلبا للتخفيف كما قالوا في النسب الى شَقِر شَقَريّ والى نَمِر نَمَريّ بالفتح وان كان الاصل هو الكسر طلبا للتخفيف الا ترى انّهم لو قالوا شقِريّ ونمِريّ بالكسر لأدّى ذلك الى توالي كسرتين بعدهما يآء مشدّدة وذلك مستثقل فعدلوا عن الكسرة الى الفتحة فقالوا شَقَريّ ونَمَريّ فكذلك هاهنا وكذلك قالوا في النسب الى عَلِيّ عَلَويّ بالفتح لانّهم لمّا حذفوا اليآء الاولى التي هي يآء فعيل بقي على وزن فَعِل وابدلوا من الكسرة فتحة فانقلبت اليآء الفا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فصار عليّ كرحا وعصا فقلبوا من الالف واوا فقالوا علويّ كما قالوا رَحَويّ وعَصَويّ فان قيل فلم وجب قلب الفِ رَحًا وعصا واوا قيل انّما وجب قلب الالف واوا لانّها ساكنة واليآء الاولى من يآء النسب ساكنة وساكنان لا يجتمعان فوجب فيها القلب وكان القلب اولى من الحذف

لكثرة ما يلحق النسب من التغيير والتغيير بالحذف ابلغ من القلب واقوى فلذلك كان القلب اولى وكان قلب الالف واوا اولى من قلبها يآء لانها لو قلبت يآء لأدّى ذلك الى اجتماع الامثال الا ترى انك لو قلت رحيٌّ وعصيٌّ لأدّى ذلك الى اجتماع ثلث يآات وذلك مستثقل فعدلوا عن اليآء الى الواو لانها ابعد من اجتماع الامثال فان قيل فلم قالوا في النسب الى شجٍ شجويٌّ قيل لانهم ابدلوا من الكسرة فتحة للعلّة التي ذكرناها فانقلبت اليآء الفا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فالتحق بالمقصور نحو عصا ورحا فقالوا فيه شجويٌّ كما قالوا رحويٌّ وعصويٌّ فان قيل فلم قالوا في النسب الى مَغزًى وقاضٍ مَغزِيٌّ ومغزويٌّ وقاضيٌّ وقاضويٌّ قيل امّا من قال مغزويٌّ فابدل فلانّ الالف من نفس الكلمة فابدل منها واوا كما ابدل فيما كان على ثلثة احرف نحو رحويٌّ وامّا قاضويٌّ فأبدلت من الكسرة فتحة وقلبت اليآء الفا فصار قاضا كمغزي فقالوا قاضويٌّ كما قالوا مغزويٌّ وامّا من قال مغزيٌّ وقاضيٌّ فحذف الالف واليآء فلانّ الالف ساكنة واليآء الاولى من يآءي النسب ساكنة وساكنان لا يجتمعان فحُذفت الالف لالتقآء الساكنين كما حذفت فيما كان على خمسة احرف فان قيل فلم وجب حذف الالف واليآء اذا كان الاسم على خمسة احرف نحو قولهم في النسب الى مرتجًى مرتجيٌّ والى مشترٍ مشتريٌّ قيل انّما وجب حذف الالف واليآء في الاسم اذا كان على خمسة احرف لطول الكلمة واذا جاز الحذف فيما كان على اربعة احرف لزم فيما زاد على ذلك فان قيل فلم لزم الحذف فيما كان على اربعة احرف نحو قولهم في النسب الى بَشَكَى بَشَكِيٌّ والى جَمَزَى جَمَزِيٌّ قيل لانه لمّا توالت فيه ثلث حركات متواليات تنزل منزلة ما كان على خمسة احرف لانّ الحركة قد تنزل منزلة الحرف الا ترى انّ من يجوّز ان يصرف هند لا يجوّز ان يصرف سعدى كما لا يجوّز ان يصرف زينب لانّ الحركة الحقته بما كان على

اربعة احرف فكذلك هاهنا الحقته الفخة بما كان على خمسة احرف فان قيل فلم وجب حذف اليآء المتحرّكة منّا قبل آخره يآء مشدّدة نحو قولهم في النسب أُسَيْد أُسَيْدِيٌّ ونحو ذلك قيل لئلاّ تجتمع اربع يآءات وكسرتان وذلك مستثقل وانّما وجب حذف المتحرّكة لانّ المقصود بالحذف التخفيف والمتحرّكة اثقل من الساكنة فكان حذفها اولى لانّهم لو حذفوا الساكنة لكانت المتحرّكة تنقلب الفا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فلذلك كان حذف المتحرّكة اولى فان قيل فلم وجب قلب همزة التانيث في النسب واوا في نحو قولهم حمرآء حمراويّ ولم يجب ذلك في النسب الى كسآء وعلبآء ونحو ذلك قيل لانّ همزة التانيث ثقيلة لانّها عوض عن علامة التانيث الّتي توجب ثقلا فوجب قلبها واوا وامّا همزة كسآء فلم يجب قلبها لانّها منقلبة عن حرف اصليّ فأُجريت مجرى الهمزة الاصليّة نحو قُرّآء ووُضّآء وكذلك الهمزة في علبآء ملحقة بحرف اصليّ فأُجريت مجرى الهمزة الاصليّة وكما لا يجب قلب الهمزة الاصليّة واوا في النسب فكذلك ما اجري مجراها فان قيل فلم وجب الردّ الى الواحد في النسب الى الجميع نحو قولهم في النسب الى الفرائض فرضيّ ونحو ذلك قيل لانّ نسبته الى الواحد تدلّ على كثرة نظره فيها وحكم الواحد من الفرائض كحكم الجميع فاذا كان حكم الواحد كحكم الجميع وجب الردّ الى الواحد لانّه اخفّ في اللفظ مع انّه الاصل فامّا قولهم انماريّ ومدائنيّ فانّما نسبوا الى الجمع لانّه صار اسم شيء بعينه وليس المقصود منه ان يدلّ على ما يقتضيه اللفظ من الجمع فلمّا صار اسما للواحد تنزّل منزلة الواحد فاعرفه تصب ان شآء الله تعالى

الباب السابع والخمسون

باب اسمآء الصلات

ان قال قائل لم سمّي الّذي والّتي ومن وما وأيّ اسمآء الصلات قيل

لانّها تفتقر الى صلات توضحها وتبيّنها لانّها لم تفهم معانيها بأنفسها الا ترى انّك لو ذكرتها من غير صلة لم تفهم معناها حتّى تضمّ الى شيء بعدها كقولك الّذي ابوه منطلق او الّذي انطلق ابوه وكذلك الّتي اخوها ذاهب والّتي ذهب اخوها وكذلك سائرها وفي الّذي اربع لغات الّذي بياء ساكنة والّذيّ بياء مشدّدة والّذِ بكسر الذال من غير ياء والّذْ بسكون الذال بغير ياء وكذلك في الّتي اربع لغات الّتي بياء ساكنة والّتيّ بياء مشدّدة واللّتِ بكسر التاء من غير ياء واللّتْ بسكون التاء من غير ياء والالف واللام فيهما زائدتان وليستا فيهما للتعريف لانّ التعريف بصلتهما وهي الجملة الّتي بعدها بدليل اخواتهما نحو من وما فلو كانتا فيهما للتعريف لأدّى ذلك الى ان يجتمع فيهما تعريفان وذلك لا يجوز فان قيل فلم ادخلت الّذي والّتي في الكلام قيل توصّلا الى وصف المعارف بالجمل لانهم لمّا رأوا النكرات توصف بالمفردات والجمل نحو مررت برجل ذاهب ومررت برجل ابوه ذاهب وذهب ابوه وما اشبه ذلك ولم يحسنوا ان يجعلوا النكرة اقوى من المعرفة وآثروا التسوية بينهما جاؤوا باسم ناقص لا يتمّ الّا بجملة فجعلوه وصفا للمعرفة توصّلا الى وصف المعارف بالجمل كما اتوا بذي الّتي بمعنى صاحب توصّلا الى الوصف بأسماء الاجناس نحو قولك مررت برجل ذي مال وأتوا بأيّ توصّلا الى نداء ما فيه الالف واللام نحو يا ايّها الرجل ونحو ذلك فان قيل فلم وجب العائد من الصلة الى الموصول قيل لانّ العائد يعلّقها بالموصول ويتمّمها به ولذلك لم يجز ان يرتفع زيد خرج في قولهم الّذي خرج زيد لانّه يؤدّي الى ان تخلو الصلة من العائد الى الموصول فان قيل فلم حُذف في قوله تعالى أَهٰذَا ٱلَّذِي بَعَثَ ٱللّٰهُ رَسُولاً قيل لانّ العائد ضمير المنصوب المتّصل والضمير المنصوب المتّصل يجوز حذفه لانّه صار الاسم الموصول والفعل والفاعل والمفعول بمنزلة شيء واحد فلمّا

صارت هذه الاشياء بمنزلة الشيء الواحد طلبوا لها التخفيف وكان حذف المفعول اولى لانّ المفعول فضلة بخلاف غيره من هذه الاشياء فكان حذفه اولى فان قيل فهل يجوز ان تكون الاسماء المفردة صلات قيل لا يجوز ذلك لانّ اسماء الصلات انّما ادخلوها في الكلام توصّلا الى الوصف بالجمل كما اتوا بذي توصّلا الى الوصف بالاجناس وبأيّ توصّلا الى نداء ما فيه الالف واللام فكما لا يجوز اضافة ذو الى غير الاجناس ولا يأتي بعد أيّ الّا ما فيه الالف واللام فكذلك هاهنا لا يجوز ان تكون الصلات الّا جملا ولا يجوز ان تكون مفردة فامّا قراءة من قرأ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِي أَحْسَنُ بالرفع فالتقدير فيه على الّذي هو احسنُ فكذلك قوله عزّ وجلّ مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ بالرفع فتقديره ما هو بعوضة وكذلك قوله عزّ وجلّ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمٰنِ عِتِيًّا اي هو اشدّ فحذف المبتدأ في هذه المواضع كلّها وحذف المبتدأ جائز في كلامهم فان قيل فهذه الضمّة في أيُّهم ضمّة اعراب او ضمّة بناء قيل اختلف النحويّون في ذلك فذهب سيبويه الى انها ضمّة بناء لانهم لمّا حذفوا المبتدأ من صلتها دون سائر اخواتها نقصت فبُنيت وكان بناؤها على الضمّ اولى لانّها اقوى الحركات فبُنيت على الضمّة كقبلُ وبعدُ والّذي يدلّ على انهم انّما بنوها لحذف المبتدأ انهم لو اظهروا المبتدأ فقالوا ضربت ايّهم هو في الدار لنصبوا ولم يبنوا وذهب الخليل الى انّ الضمّة ضمّة اعراب ويرفعه على الحكاية والتقدير عنده قال الله سبحانه وتعالى ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ الّذي يقال لهم أيُّهم وذهب يونس الى إلغاء الفعل قبله وينزل الفعل المؤثّر في الإلغاء منزلة افعال القلوب والصحيح ما ذهب اليه سيبويه وامّا قول الخليل انّه مرفوع على الحكاية فالحكاية انّما تكون بعد جري الكلام فتعود الحكاية اليه وهذا الكلام يصحّ ابتداؤه من غير تقدير قول قائل قاله وامّا قول يونس فضعيف جدًّا

لانّ الفعل اذا كان موثّرا لا يجوز الغاؤه فان قيل فلم بنيت اسماء الصلات قيل لوجهين احدها انّ الصلة لمّا كانت مع الموصول بمنزلة كلمة واحدة صارت بمنزلة بعض الكلمة وبعض الكلمة مبنيّ والوجه الثاني انّ هذه الاسماء لمّا كانت لا تفيد الّا مع كلمتين فصاعدا اشبهت الحروف لانّها لا تفيد الّا مع كلمتين فصاعدا فان قيل فايّ لِمَ كانت معربة دون سائر اخواتها قيل لوجهين احدها انّهم بقّوها على الاصل في الاعراب تنبيها على انّ الاصل في الاسماء الاعراب كما بنوا الفعل المضارع اذا اتّصلت به نون التاكيد وضمير جماعة النسوة تنبيها على انّ الاصل في الافعال البناء والوجه الثاني انّهم حملوها على نظيرها ونقيضها فنظيرها جزء ونقيضها كلّ وهما معربان فكانت معربة فاعرفه تصب ان شاء الله تعالى

الباب الثامن والخمسون

باب حروف الاستفهام

ان قال قائل كم حروف الاستفهام قيل ثلثة حروف الهمزة وأم وهل وما عدا هذه الثلثة فاسماء وظروف أُقيمت مقامها فالاسماء من وما وكم وكيف والظروف اين وانّي ومتى وايّ حين وايّان وايّ يُحكم عليها بما تضاف اليه فامّا الهمزة وأم فقد بيّنّاها في باب العطف وامّا هل فتكون استفهاما وتكون بمعنى قد قال الله عزّ وجلّ هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ اي قد اتى ثمّ قال الشاعر

سائلْ فوارسَ يربوع بِشدّتنا أهَلْ رأَونا بسَفْح القُفّ ذي الأَكَمِ

اي قد رأونا ولا يجوز ان تُجعل هل استفهاما لانّ الهمزة للاستفهام وحرف الاستفهام لا يدخل على حرف الاستفهام فان قيل فلم اقامت العرب هذه الاسماء والظروف مقام حروف الاستفهام قيل انّما اقاموها

مقام حروف الاستفهام توسّعا في الكلام ولكلّ واحد منها موضع يختصّ به فمن سؤال عمّن يعقل وما سؤال عمّا لا يعقل وكم سؤال عن العدد وكيف سؤال عن الحال واين وانّى سؤال عن المكان ومتى وايّ حين وايّان سؤال عن الزمان وايّ يحكم عليها بما تضاف اليه فانّها لا تكون الّا مضافة الا ترى انّك لو قلت من عندك لوجب ان يقول المجيب زيد او عمرو وما اشبه ذلك ولو قال فرس او حمار لم يجز لانّ من سؤال عمّن يعقل لا عمّا لا يعقل وكذلك لو قلت اين زيد لوجب ان تقول في الدار او في المسجد وما اشبه ذلك ولو قال يوم الجمعة لم يجز لانّ اين سؤال عن المكان لا عن الزمان وكذلك ايضا لو قلت متى الخروج لوجب ان تقول يوم الجمعة او يوم السبت وما اشبه ذلك ولو قال في الدار او في المسجد لم يجز لانّ متى سؤال عن الزمان لا عن المكان وكذلك سائرها فان قيل فلم اقاموا هذه الكلم مقام حرف واحد وهي همزة الاستفهام وهم يتوخّون الايجاز والاختصار في الكلام قيل انّما فعلوا ذلك للمبالغة في طلب الايجاز والاختصار وذلك لانّ هذه الكلم تشتمل على الجنس الّذي يدلّ عليه الا ترى انّ من تشتمل على جميع من يعقل واين تشتمل على جميع الامكنة ومتى تشتمل على جميع الازمنة وكذلك سائرها فلمّا كانت تشتمل على هذه الاجناس كان فيها فائدة ليست في الهمزة الا ترى انّك لو قلت ازيد عندك لجاز ان لا يكون زيد عنده فيقول لا فتحتاج الى ان تعيد السؤال وتعدّ شخصا شخصا وربّما لا يذكر الشخص الّذي هو عنده فلا يحصل لك الجواب عمّن عنده لانّه لا يلزمه ذلك في سؤالك فلمّا كان ذلك يؤدّي الى التطويل لانّ استيعاب الاشخاص مستحيل أتى بلفظة تشتمل على جميع من يعقل وهي من فاقاموها مقام الهمزة ليلزم المسؤلَ الجوابُ عمّن عنده وكذلك لو قلت افي الدار زيد او في المسجد لجاز ان لا يكون

في واحد منها فيقول لا فتحتاج ايضا ان تعيد السؤال وتعد مكانا مكانا وربّما لا يذكر ذلك المكان الّذي هو فيه فلا يحصل لك الجواب عن مكانه لانّه لا يلزمه ذلك في سؤالك فلمّا كان ذلك يؤدّي الى التطويل أتى بأين لانّها تشتمل على جميع الامكنة ليلزم المسؤل الجوابُ عن مكانه وكذلك لو قلت ايخرج زيد يوم السبت لجاز ان لا يخرج في ذلك اليوم فتحتاج ايضا الى تكرير السؤال وربّما لا يذكر ذلك الوقت الّذي يخرج فيه فلمّا كان ذلك يؤدّي الى التطويل اقاموا متى مقامها لانّها تشتمل على جميع الازمنة كما تشتمل اين على جميع الامكنة وكذلك سائرها فلهذا المعنى من الايجاز والاختصار اقاموها مقام الهمزة فان قيل فلم كانت مبنيّة ما عدا أيًّا قيل انّما بنيت لانّها تضمّنت معنى حرف الاستفهام وهو الهمزة وامّا ايّ فانّما أُعربت وان كانت قد تضمّنت معنى حرف الاستفهام لما بيّنّا في باب اسمآء الصلات قبل فاعرفه تصب ان شآء الله تعالى

الباب التاسع والخمسون

باب الحكاية

ان قال قائل لم دخلت الحكاية الكلامَ قيل لانّها تزيل الالتباس وتزيل التوسّع في الكلام فان قيل فهل يجوز الحكاية في غير الاسم العلم والكنية قيل اختلفت العرب في ذلك فمن العرب من يجيز الحكاية في المعارف كلّها دون النكرات قال الشاعر

سمعتُ الناسُ ينتجعون غيثا   فقلت لصيدحَ انتجعي بلالا

فقال الناسُ بالرفع كأنّه يسمع قائلا يقول الناسُ ينتجعون غيثا فحكي الاسم مرفوعا كما سمع ومن العرب من يجيز الحكاية في المعرفة والنكرة ومن ذلك قول بعضهم وقد قيل له عندي تمرتان فقال دعني من تمرتان

وامّا اهل الحجاز فيخصّونها بالاسم العلم والكنية فيقولون اذا قال رأيت زيدًا مَنَ زيدًا واذا قال مررت بزيد مَن زيدٍ فيجعلون مَن في موضع رفع بالابتداء وزيدًا في موضع الخبر ويحكون الاعراب وتكون الحركة قائمة مقام الرفعة التي تجب بخبر المبتدأ وامّا بنو تميم فلا يحكون ويقولون من زيدٌ بالرفع في جميع الاحوال فيجعلون من في موضع رفع لانّه مبتدأ وزيد هو الخبر ولا يحكون الاعراب وهو القياس والّذي يدلّ على ذلك انّ اهل الحجاز يوافقون بني تميم في العطف والوصف فالعطف كقولك اذا قال لك القائل رأيت زيدًا ومَن زيد والوصف كقولك اذا قال لك القائل رأيت زيدًا الظريف من زيد الظريف فان قيل فلم خصّ اهل الحجاز الحكاية بالاسم العلم والكنية قيل لانّ الاسم العلم والكنية غُيّرا ونُقلا عن وضعهما فلمّا دخلهما التغيير والتغيير يؤنس بالتغيير فان قيل فلم رفع اهل الحجاز مع العطف والوصف قيل لارتفاع اللبس فان قيل فما هذه الزيادات الّتي تلحق مَن في الاستفهام عن النكرة في الوقف في حالة الرفع والنصب والجرّ والتانيث والتثنية والجمع نحو منو ومنا ومني ومنانْ ومنَيْنْ ومنونْ ومنِينْ ومَنَهْ ومنتانْ ومنتَيْنْ ومناتْ هل هي اعراب او لا قيل هذه الزيادات الّتي تلحق مَن من تغييرات الوقف وليست باعراب والدليل على ذلك من وجهين احدهما انّ من مبنيّة والمبنيّ لا يلحقه الاعراب والثاني انّ الاعراب يثبت في الوصل ويسقط في الوقف وهذا بعكس الاعراب يثبت في الوقف ويسقط في الوصل فدلّ على انه ليس باعراب وامّا قول الشاعر

أتوا نارى فقلتُ منون انتم فقالوا الجنُّ فقلتُ عِموا ظلاما

فاثبتوا الزيادة في حال الوصل فالجواب عنه من وجهين احدهما انّه اجرى الوصل مجرى الوقف لضرورة الشعر واذا كان ذلك لضرورة الشعر فلا يكون فيه حجّة والثاني انّه يجوز ان يكون من قبيلة تعرب مَن

فقد حكي عن سيبويه انّه من العرب مَن يقول ضرب مَنٌ مَنا كما تقول ضرب رجل رجلا ولم يقع الكلام في لغة من اعربها وانّما وقع في لغة من بناها فمنون في هذه اللغة بمنزلة قام الزيدون وعلى كلّ حال فهو من القليل الشاذّ الّذي لا يقاس عليه فاعرفه تصب ان شآء الله تعالى

الباب الستون

باب الخطاب

ان قال قائل ما ضابط هذا الباب قيل ان تجعل اوّل كلامك للمسؤل عنه الغائب وآخره للمسؤل المخاطب فتقول اذا سألت رجلا عن رجل قلت كيف ذلك الرجل يا رجلُ واذا سألته عن رجلين قلت كيف ذانّك الرجلان يا رجلُ واذا سألته عن رجال قلت كيف اولائك الرجال يا رجلُ واذا سألت رجلا عن امرأة قلت كيف تلك المرأة يا رجلُ واذا سألته عن امرأتين قلت كيف تانّك المرأتان يا رجل واذا سألته عن نسوة قلت كيف اولائك النسوة يا رجلُ واذا سألت امرأة عن امرأة قلت كيف تلك المرأة يا امرأةُ واذا سألتها عن امرأتين قلت كيف تانّك المرأتان يا امرأة واذا سألتها عن نسوة قلت كيف اولائك النسوة يا امرأة واذا سألت امرأة عن رجل قلت كيف ذلك الرجل يا امرأة واذا سألتها عن رجلين قلت كيف ذانّك الرجلان يا امرأة واذا سألتها عن رجال قلت كيف اولائك الرجال يا امرأة واذا سألت اثنين عن امرأة قلت كيف تلكما المرأة يا رجلان قال الله عزّ وجلّ أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَنْ تِلْكُمَا ٱلشَّجَرَةِ واذا خاطبتَ نسوةً واشرتَ الى رجل قلت كيف ذالكنّ الرجل يا نسوة قال الله تعالى قَالَتْ فَذٰلِكُنَّ ٱلَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ وعلى هذا قياسُ هذا الباب فان قيل فلم قدّم المشار اليه الغائب قيل عنايةً بالمسؤل عنه والكاف بعد

اسمآء الاشارة وهي ذلك وتلك واولائك لمجرّد الخطاب ولا موضع لها من الاعراب لانّه لو كان لها موضع من الاعراب لكان موضعها الجرّ بالاضافة وذلك محال لانّ اسمآء الاشارة معارف والمعارف لا تضاف فصارت بمنزلة الكاف في النجاكَ لانّ ما فيه الالف واللام لا تضاف وبمنزلة الكاف في اياك لانّه مضمر والمضمرات كلّها معارف والمعارف لا تضاف واللام في ذلك وتلك زائدة للتنبيه كها في هذا ولهذا لا يحسن ان يقال هذالك ولا هاتالك واصل اللام ان تكون ساكنة فان قيل فلم كسرت اللام في ذلك وحدها قيل انما كسرت ذلك لوجهين احدها انّها كسرت لالتقآء الساكنين لسكونها وسكون الالف قبلها والثاني انّها كسرت لئلاّ تلتبس بلام الملك الا ترى انّك لو قلت ذالك بفتح اللام لالتبس وتوهّم السامع انّ المراد به انّ هذا الشي مِلْكٌ لك فلمّا كان يؤدّي الى الالتباس كسرت اللام لإزالة هذا الالتباس وانّما فتحت كاف الخطاب في المذكّر وكسرت في المؤنّث للفرق بينهما والكاف في تلكما ايضا للخطاب وما الّتي بعدها علامة التثنية وكذلك الكاف ايضا في اولائكم للخطاب والميم والواو المحذوفة علامة لجمع المذكّر وكذلك الكاف ايضا في اولائكنّ للخطاب والنون المشدّدة علامة لجمع المؤنّث ومن العرب من يأتي بالكاف مفردة في التثنية والجمع على خطاب الواحد اذا فهم المعنى قال الله سبحانه وتعالى ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيدِيكُمْ ولم يقل ذالكم وقيل انّما افرد لانّه اراد به الجمع كانّه قال انها الجمع والجمع لفظه مفرد فاعرفه تصب ان شآء الله تعالى

الباب الحادي والستون

باب الالفات

ان قال قائل على كم ضربا الالفات الّتي تدخل اوائل الكلم قيل

على ضربين همزة وصل وهمزة قطع فهمزة الوصل هي الّتي يتّصل ما قبلها بما بعدها في الوصل ولذلك سُمّيت همزة الوصل وهمزة القطع هي الّتي تقطع ما قبلها عن الاتّصال بما بعدها فلذلك سمّيت همزة القطع فان قيل في ماذا تدخل همزة الوصل من الكلم قيل في جميع اقسام الكلم من الاسم والفعل والحرف امّا الاسم فتدخل منه على اسم ليس بمصدر وعلى اسم هو المصدر فامّا ما ليس بمصدر فابن وابنة واثنان واثنتان واسم واست وامرؤ وامرأة وايمن فالهمزة دخلت في اوائل هذه الكلم عوضا عن اللام المحذوفة منها ما عدا امرأ وامرأة وايمن فامّا امرؤ وامرأة فانّما دخلت عليهما لانّهما لمّا كان آخرهما همزة والهمزة معدن التغيير تنزلا منزلة الاسم الّذي قد حذف منه اللام فأدخلت الهمزة عليهما كما ادخلت على ما حذف منه اللام فامّا ايمن فهو جمع يمين الّا انّهم وصلوها لكثرة الاستعمال وقيل انّهم حذفوها حذفا وزيدت الهمزة في اوّله لئلّا يبتدأ بالساكن وامّا ما كان مصدرا فنحو انطلاق واقتطاع واحمرار واحميرار واستخراج واغديدان واخروّاط واستحكاك واسلنقاء واحرنجام واسبطرار وما اشبه ذلك وامّا الفعل فتدخل همزة الوصل منه على افعال هذه المصادر نحو انطلق واقتطع واحمرّ واحمارّ واستخرج واغدودن واخروّط واستحكك واسلنقى واحرنجم واسبطرّ ونحو ذلك وانّما دخلت همزة الوصل في اوائل هذه الافعال ومصادرها لئلّا يبتدا بالساكن وكذلك ايضا تدخل همزة الوصل على امثلة الامر من الفعل الّذي يسكّن فيه ما بعد حرف المضارعة نحو ادخُلْ واضرِبْ واسمَعْ لئلّا يبتدأ بالساكن وامّا الحرف فلا تدخل همزة الوصل منه الّا على حرف واحد وهي لام التعريف نحو الرجل والغلام وما اشبه ذلك في قول سيبويه للعلّة الّتي ذكرناها وامّا الخليل فذهب الى انّ الالف واللام زيدتا معا للتعريف الّا انّهم جعلوا الهمزة همزة وصل لكثرة

الاستعمال وقد ذكرناه مستوفى في كتاب الالف واللام فان قيل فلم فتحت الهمزة مع لام التعريف والف ايمن قيل امّا الهمزة مع لام التعريف ففتحت لثلثة اوجه احدها انّ الهمزة لمّا دخلت على لام التعريف وهي حرف ارادوا ان يجعلوها مخالفة للهمزة التي تدخل على الاسم والفعل والوجه الثاني انّ الحرف اثقل فاختاروا له الفتحة لانّه اخفّ الحركات والوجه الثالث انّ الهمزة مع لام التعريف يكثر دورها في الكلام فاختاروا لها اخفّ الحركات وهو الفتح وامّا همزة ايمن فانّما بُنيت على الفتح لوجهين احدها انّ الاصل فيها ان تكون همزة قطع مفتوحة فاذا وصلت لكثرة الاستعمال بقيت حركتها على ما كانت عليه والثاني انّها فتحت لانّ هذا الاسم ناب عن حرف القسم وهو الواو فلمّا ناب عن الحرف شُبّه بالحرف وهو لام التعريف فوجب ان تفتح همزته كما فتحت مع لام التعريف فان قيل فلم ضُمّت الهمزة في نحو اُدخُل وكُسرت في نحو اِضرِب وما اشبه ذلك قيل اختلف النحويّون في ذلك فذهب البصريّون الى انّ الاصل في هذه الهمزة الكسر وانّما ضُمّت في نحو ادخل وما اشبه ذلك لانّ الخروج من كسر الى ضمّ مستثقل ولهذا ليس في كلام العرب شيء على وزن فِعُل وذهب الكوفيّون الى انّ همزة الوصل مبنيّة على ثالث المستقبل فان كان مكسورا كُسرت وان كان مضموما ضُمّت وما عدا ما ذكرناه في همزة الوصل فهو همزة قطع لانّ همزة القطع ليس لها اصل يحصرها غير انّا نذكر بينهما فرقا على جهة التقريب فنقول نفرق بين همزة الوصل وهمزة القطع في الاسماء بالتصغير فان ثبتت في التصغير فهي همزة قطع وان سقطت فهي همزة وصل نحو همزة أب وابن فالهمزة في أب همزة قطع لانّها تثبت في التصغير لانّك تقول في تصغيره اُبيّ والهمزة في ابن همزة وصل لانّها تسقط في التصغير لانّك تقول في تصغيره بُنيّ ونفرق بين همزة الوصل

وهمزة القطع في الافعال بان يكون ياء المضارعة منه مفتوحة او مضمومة فان كانت مفتوحة فهي همزة وصل نحو ما قدّمناه وان كانت مضمومة فهي همزة قطع نحو أجمل وأحسن وما اشبه ذلك لانّك تقول في المضارع يُجمل ويُحسن وما اشبه ذلك وهمزة مصدره ايضا همزة قطع كالفعل وانّما كسرت من اجمال ونحوه لئلّا يلتبس بالجمع فانّهم لو قالوا اجمل أجمالا بفتح الهمزة في المصدر لالتبس بجمع جمل فلمّا كان ذلك يؤدّي الى اللبس كسروا الهمزة لإزالة اللبس فان قيل فلم فتحوا حرف المضارعة في الثلاثيّ وضمّوه من الرباعيّ قيل لانّ الثلاثيّ اكثر من الرباعيّ والفتحة اخفّ من الضمّة فاعطوا الاكثر الاخفّ والاقلّ الاثقل ليعادلوا بينهما فان قيل فالخماسيّ والسداسيّ اقلّ من الرباعيّ فهلّا وجب ضمّه قيل انّما وجب فتحه لوجهين النقل من الثلاثيّ اكثر من الرباعيّ فلمّا وجب الحمل على احدهما كان الحمل على الاكثر اولى من الحمل على الاقلّ والثاني انّ الخماسيّ والسداسيّ ثقيلان لكثرة حروفهما فلو بنوهما على الضمّ لأدّى ذلك الى ان يجمعوا بين كثرة الحروف وثقل الضمّ وذلك لا يجوز فاعطوهما اخفّ الحركات وهو الفتح وعلى انّ بعض العرب يضمّ حروف المضارعة منهما فيقول يُنطلِق ويُستخرج بضمّ حرف المضارعة حملا على الرباعيّ فاعرفه تصب ان شآء الله تعالى

الباب الثاني والستّون

باب الامالة

ان قال قائل ما الامالة قيل ان تنحو بالفتحة نحو الكسرة وبالالف نحو اليآء فان قيل فلم ادخلت الامالة الكلامَ قيل طلبا للتشاكل لئلّا تختلف الاصوات فتتنافر وهي تختصّ بلغة اهل الحجاز ومن جاورهم

من بني تميم وغيرهم وهي فرع على التفخيم والتفخيم هو الاصل بدليل ان الامالة تفتقر الى اسباب توجبها وليس التفخيم كذلك فان قيل فما الاسباب التي توجب الامالة قيل هي الكسرة في اللفظ او كسرة تعرض للحرف في بعض المواضع او الياء الموجودة في اللفظ او لانّ الالف منقلبة عن الياء او لانّ الالف تنزل منزلة المنقلبة عن الياء او امالة لامالة فهذه ستّة اسباب توجب الامالة فامّا الامالة للكسرة في اللفظ فنحو قولهم في عالم عالِم وفي سالم سالِم وامّا الامالة للكسرة بشيء يعرض للحرف في بعض المواضع فنحو قولهم في خاف خافَ فأمالوا لانّ الخاء تكسر في خِفت وامّا الامالة للياء فنحو قولهم في شَيْبان شيبان وفي غَيلان غيلان وامّا الامالة لانّ الالف تنقلب عن الياء فنحو قولهم في رحًى رحى وفي رمًى رمى وامّا الامالة لانّ الالف تنزل منزلة المنقلبة عن الياء فنحو قولهم حُبارى حبارى وفي سُكارى سكارى وامّا الامالة للامالة فنحو رأيت عمادا وقرأت كتابا فان قيل فما يمنع من الامالة قيل حروف الاستعلاء والإطباق وهي الصاد والضاد والطاء والظاء والغين والخاء والقاف فهذه سبعة احرف تمنع الامالة فان قيل فلم منعت هذه الاحرف الامالة قيل لانّ هذه الحروف تستعلي وتتّصل بالحنك الاعلى فتجذب الالف الى الفتح وتمنعه من التسفّل بالامالة فان قيل فلم اذا وقعت بعد الالف مكسورة منعت الامالة واذا وقعت مكسورة قبلها لم تمنع قيل انّما منعت من الامالة اذا وقعت مكسورة بعد الالف لانّه يؤدّي الى التصعّد بعد الانحدار لانّ الامالة تقتضي الانحدار وهذه الحروف تقتضي التصعّد فلو أملتَ هاهنا لأدّى ذلك الى التصعّد بعد الانحدار وذلك صعب ثقيل فلذلك منعت من الامالة بخلاف ما اذا وقعت مكسورة قبل الالف فانّه لا يؤدّي الى ذلك فانّك اذا اتيت بالمستعلي مكسورا اضعفتَ استعلاءه ثمّ اذا املت انحدرت بعد تصعّد

والانحدار بعد التصعّد سهل خفيف فبان الفرق بينهما فان قيل فهلّا جازت الامالة اذا وقعت قبل الالف مفتوحة في نحو صامت وذلك انحدار بعد تصعّد قيل لانّ الحرف المستعلي مفتوح والحرف المستعلي اذا كان مفتوحا زاد استعلآء فامتنعت الامالة بخلاف ما اذا كان مكسورا لانّ الكسرة تضعّف استعلآءه فصارت سُلّما الى جواز الامالة ولم يكن جواز الامالة هناك لانّه انحدار بعد تصعّد فقط وانّما كان كذلك لانّ الكسرة ضعّفت استعلآءه لانّه انحدار بعد تصعّد فباعتبار هذين الوصفين جازت الامالة هاهنا فان وُجد احدهما وهو كونه انحدارا بعد تصعّد فلم يوجد الآخر وهو تضعيف حرف الاستعلآء بالكسرة الّتي هي سلّم الى جواز الامالة فالامالة في ضرب المثال مع الكسرة بمنزلة النزول من موضع عالٍ بدرجة او سلّم والامالة مع غير الكسرة بمنزلة النزول من موضع عالٍ بغير درجة او سلّم فبان الفرق بينهما فان قيل فلم اذا كانت الرآء مفتوحة او مضمومة منعت من الامالة واذا كانت مكسورة وجبت الامالة قيل لانّ الرآء حرف تكرير فاذا كانت مفتوحة او مضمومة فكأنّه اجتمع فيها فتحتان او ضمّتان فلذلك منعت الامالة وامّا اذا كانت مكسورة فكأنّه قد اجتمع فيها كسرتان فلذلك اوجبت الامالة فان قيل فلم غلبت الرآء المكسورة حرف الاستعلآء نحو طارد والرآء المفتوحة نحو دار القرار وما اشبه ذلك قيل انّما غُلّبت الامالة للرآء المكسورة مع الحرف المستعلي لانّ الكسرة في الرآء اكتست تكريرا فقويت لانّ الحركة تقوى بقوّة الحرف الّذي يحمّلها فصارت الكسرة فيها بمنزلة كسرتين فغلبت بتسفّلها تصعّد المستعلي وكما غلبت الرآء المكسورة الحرفَ المستعلي فكذلك الرآء المفتوحة المشبّهة به فان قيل فلم لم تدخل الامالة في الحرف قيل لانّ الامالة ضرب من التصرّف او لتدلّ الالفُ على انّ اصلها يآء والحروف لا تتصرّف ولا

تكون الفاتها منقلبة عن ياء ولا واو فان قيل فلم جازت الامالة في بلى ويا في النداء قيل امّا بلى فانّما أُميلت لانّها اغنت غناء الجملة وامّا يا في النداء فانّما اميلت لانّها قامت مقام الفعل فجازت امالتها كالفعل فاعرفه تصب ان شاء الله تعالى

الباب الثالث والستّون

باب الوقف

ان قال قائل على كم وجها يكون الوقف قيل على خمسة اوجه السكون وهو حذف الحركة والتنوين والاشمام وهو ان تضمّ شفتيك من غير صوت وهذا يدركه البصير دون الضرير والروم وهو ان تشير الى الحركة بصوت ضعيف وهذا يدركه البصير والضرير والتشديد وهو ان تشدّد الحرف الاخير نحو هذا عمرّ وهذا خالدّ والاتباع وهو ان تحرّك ما قبل الحرف الاخير اذا كان ساكنا حركة الحرف الاخير في الرفع والجرّ نحو هذا بَكُرْ ومررت ببكِرْ فان قيل فلم خصّوا الوقف بهذه الوجوه الخمسة قيل امّا السكون فلانّ راحة المتكلّم ينبغي ان تكون عند الفراغ من الكلمة والوقف عليها والراحة في السكون لا بالحركة فان قيل فلم ابدلوا من التنوين الفا في حال النصب ولم يبدلوا من التنوين واوا في حال الرفع ولا ياء في حال الجرّ قيل لوجهين احدها انّما ابدلوا من التنوين الفا في حال النصب لخفّة الفتحة بخلاف الرفع والجرّ فانّ الضمّة والكسرة ثقيلتان والوجه الثاني انّهم لو ابدلوا من التنوين واوا في حالة الرفع لكان ذلك يؤدّي الى ان يكون اسم متمكّن في آخره واو قبلها ضمّة وليس في كلام العرب اسم متمكّن في آخره واو قبلها ضمّة ولو ابدلوا من التنوين ياء في حالة الجرّ لكان ذلك يؤدّي الى ان تلتبس بياء المتكلّم فلذلك لم

يبدلوا منه ياء على انه من العرب من يبدل في حالة الرفع واوا وفي حالة الجرّ ياء ومنهم من لا يبدل في حالة النصب الفا كما لا يبدل في حالة الرفع واوا ولا في حالة الجرّ ياء وهي لغة قليلة واجود اللغات الابدال في حال النصب وترك الابدال في حال الرفع والجرّ على ما بيّنا واما الاشمام فالمراد به ان تبيّن انّ لهذه الكلمة اصل حركة في حال الوصل وكذلك الروم والتشديد فان قيل فلم لم يجز الاشمام في حال الجرّ قيل لانه يؤدّي الى تشويه الحلق واما الاتباع فلانّه لمّا وجب التحريك لالتقاء الساكنين اختاروا لها الضمّة في حالة الرفع لانها الحركة التي كانت في حالة الوصل وكانت اولى من غيرها قال الشاعر انا ابن ماويّة اذ جدّ النقُرْ . وكذلك حكم الكسرة في قول الآخر

أرتني حِجِلاً على ساقها   فهشّ فؤادي لذاك الحجِلْ

بكسر الحاء والجيم فان قيل فهلاّ جاز ذلك في حالة النصب كما جاز في حالة الرفع والجرّ قيل لانّ حرف الاعراب تلزمه الحركة اذا كان منوّنا في حالة النصب نحو قولك رأيت بكرا ولا تلزمه في حالة الرفع والجرّ فان قيل فهلاّ جاز فيما لم يكن فيه تنوين نحو قولك رأيت البكَرْ قيل حملا على ما فيه التنوين لانّ الاصل هو التنكير فان قيل فهلاّ جاز ان يقال هذا عِدُلْ بضمّ الدال ومررت بالبُسِرْ بكسر السين في الوقف كما جاز هذا بكُرْ ومررت ببكِرْ قيل لانهم لو قالوا هذا عِدُلْ بضمّ الدال لأدّى ذلك الى اثبات ما لا نظير له في كلامهم لانه ليس في كلامهم شيء على وزن فِعُل فلمّا كان ذلك يؤدّي الى إثبات ما لا نظير له في كلامهم عدلوا عن الضمّ الى الكسر كما قالوا في جمع حقو أحق وجرو أجر وقلنسوة قلنس وقالوا هذا عِدِل بكسر الدال لانّ له نظيرًا في كلامهم نحو إبل وإطل ولم يقولوا مررت بالبُسِر بكسر السين لانّه ليس في الاسماء شيء على وزن فُعِل الاّ دُئِل وهو اسم دويبة

وبِئْم اسم للسنور وهما فِعلان نقلا الى الاسمية وحكي بعضهم وُعِل فلمّا كان ذلك يؤدّي الى اثبات ما لا نظير له في كلامهم رفضوه وعدلوا عن الكسر الى الضمّ فقالوا مررت بالبُسُر لانّ له نظيرا في كلامهم نحو طُنُب وحُرُض فاعرفه تصب ان شآء الله تعالى

الباب الرابع والستّون

باب الادّغام

ان قال قائل ما الادّغام قيل ان تصل حرفا بحرف مثله من غير ان تفصل بينهما بحركة او وقف فينبو اللسان عنهما نبوة واحدة فان قيل فعلى كم ضربا الادّغام قيل على ضربين ادّغام حرف في مثله من غير قلب وادّغام حرف في مقاربه بعد القلب فامّا ادّغام الحرف في مثله فنحو شدّ وردّ وكان الاصل فيه شدد وردد الّا انّه لمّا اجتمع حرفان متحرّكان من جنس واحد سكّنوا الاوّل منهما وادّغموه في الثاني وحكم المضارع في الادّغام حكم الماضي نحو يشدّ ويردّ وما اشبه ذلك وامّا ادّغام الحرف في مقاربه فهو ان تبدل احدهما من جنس الآخر وتدّغمه في الثاني نحو الحق كّندة وانْهَك قَّطنا واسلَخ غّنمك وادمَغ خّلفا وما اشبه ذلك غير انّه لا طريق الى معرفة تقارب الحروف الّا بعد معرفتها ومعرفة مخارجها واقسامها وهي تسعة وعشرون حرفا وهي معروفة وقد تبلغ خمسة وثلثين حرفا بحروف مستحسنة وهي النون الخفيفة وهمزة بين بين والالف الممالة والف التفخيم وهي الّتي يُنحى بها نحو الواو نحو الصلوة والصاد كالزآء والسين كالجيم وتبلغ نيّفا واربعين حرفا بحروف غير مستحسنة وهي القاف الّتي بين القاف والكاف والكاف الّتي بين الجيم والكاف والجيم الّتي كالكاف والجيم الّتي كالشين والصاد الّتي كالسين والطآء الّتي كالتآء والظآء الّتي كالثآء والبآء الّتي كالفآء وحكي

ابو بكر بانّ الضاد الضعيفة المبدلة من التاء وحكي انّ منهم من يقول في اثّرد اضّرد ومخارجها ستّة عشر مخرجا فالاوّل للهمزة والالف والهاء وهو من اقصى الحلق ممّا يلي الصدر والثاني للعين والحاء وهو من وَسَط الحلق والثالث للغين والخاء وهو من ادنى الحلق ممّا يلي الفم والرابع للقاف وهو من اقصى اللسان وما فوقه من الحنك والخامس للكاف وهو اسفل من ذلك واقرب الى مقدم الفم والسادس للجيم والشين والياء وهو من وسط اللسان بينه وبين الحنك الاعلى والسابع للضاد وهو من اوّل حافة اللسان وما يليها من الاضراس وهي من الجانب الايسر اسهل والثامن للّام وهو من ادنى حافة اللسان الى منتهى طرفه والتاسع للنون وهو من فوق ذلك فويق الثنايا والعاشر للراء وهو من مخرج النون الّا انّ الراء ادخل بطرف اللسان في الفم ولها تكرير في مخرجها والحادي عشر للطاء والتاء والدال وهو من بين طرف اللسان واصول الثنايا العليا والثاني عشر للصاد والسين والزاء وهو من طرف اللسان وفويق الثنايا السفلى وتسمّى هذه الحروف الثلثة حروف الصفير والثالث عشر للثاء والذال والظاء وهو من بين طرف اللسان واطراف الثنايا العليا والرابع عشر للفاء وهو من باطن الشفة السفلى واطراف الثنايا العليا والخامس عشر للباء والميم والواو وهو من بين الشفتين والسادس عشر للنون الخفيفة وهو من الخياشيم ولا عَمَلَ للّسان فيها فهذه مخارج الحروف وهي تنقسم الى المهموسة والمجهورة والمُذلقة والمُصْمَتة والشديدة والرِخوة وما بين الشديدة والرخوة والمُطبَقة والمفتوحة والمستعلية والمنخفضة والمعتلّة فالمهموسة عشرة احرف الهاء والحاء والخاء والكاف والسين والشين والصاد والتاء والثاء والفاء ويجمعها قولك سَتَشْحَثُكَ خَصَفَهْ والمجهورة ما عدا هذه العشرة وهي تسعة عشر حرفا ويجمعها مدّغطا وجعظر وقل ندّ ضيزن والمذلقة ستّة احرف

اللام والنون والراء والميم والباء والفاء ويجمعها فرّ من لُبّ والمصمتة ما عدا هذه الستة والشديدة ثمانية احرف ويجمعها أجدتَ طبقك وكذلك ما بين الشديدة والرخوة ثمانية ايضا يجمعها قولك نوري لامع والرخوة ما عداها والمطبقة اربعة احرف الصاد والضاد والطاء والظاء والمفتوحة ما عدا هذه الاربعة * والمستعلية سبعة احرف اربعة منها هي التي ذكرنا انها مطبقة والثلاثة الأُخَر القاف والغين والخاء والمنخفضة ما عدا هذه السبعة * والمعتلة اربعة احرف الهمزة وحروف المدّ واللين وهي الالف والياء والواو ومعنى المهموسة انّها حروف اضعف الاعتماد في موضعها فجرى النفس معها فأخفاها والهمس الصوت الخفيّ فلذلك سمّيت مهموسة ومعنى المجهورة انّها حروفٌ أُشبع الاعتمادُ في موضعها فمنعت النفس ان يجري معها فخرجت ظاهرة والجهر هو الاظهار ولذلك سمّيت مجهورة ومعنى المذلقة انّها حروف لها فضل اعتماد على ذلق اللسان وهو طرفه ولذلك سمّيت مذلقة * ومعنى المصمتة انها حروف ليس لها ذلك الاعتماد على ذلق اللسان وأُصمتت بان تختصّ بالبناء اذا كانت الكلمة رباعيّة او خماسيّة ولذلك سمّيت مصمتة * ومعنى الشديدة انّها حروف صلبة لا يجري فيها الصوت فلذلك سُمّيت شديدة * ومعنى الرخوة انّها حروف ضعيفة يجري فيها الصوت ولذلك سمّيت رخوة * ومعنى ما بين الشديدة والرخوة انّها حروف لا مفرطة في الصلابة ولا ظاهرة للضعف بل هي في اعتدال بينهما ولذلك كانت بين الشديدة والرخوة * ومعنى المطبقة انّها حروف يرتفع بها اللسان الى الحنك الاعلى فينطبق عليها فتصير محصورة ولذلك سمّيت مطبقة * ومعنى المفتوحة انّها حروف لا يرتفع اللسان بها الى الحنك الاعلى فينفتح عنها ولذلك سمّيت مفتوحة * ومعنى المستعلية انّها حروف تستعلي الى الحنك الاعلى ولذلك سمّيت مستعلية * ومعنى المنخفضة عكس ذلك *

ومعنى المعتلّة انها حروف تتغيّر بانقلاب بعضها الى بعض بالعلل الموجبة لذلك ولذلك سمّيت معتلة وسمّيت الالف والياء والواو حروف المدّ واللين امّا المدّ فلانّ الصوت يمتدّ بها وامّا اللين فلانّها لانت في مخارجها واتّسعت واوسعهنّ مخرجًا الالف ويسمّى الهاوي لهويّه في الحلق فهذا ما اردنا ان نذكره من معرفة مخارج الحروف واقسامها التي تعرف بها تقارب الحروف بعضها من بعض فان قيل فلم جاز ان تُدغَم الباء في الميم لتقاربهما ولا يجوز ان تدغم الميم في الباء قيل انّما لم يجز ان تدغم الميم في الباء نحو اكرم بكرا كما يجوز ان تدغم الباء في الميم اصحب مطرا الّا انّ الميم فيها زيادة صوت وهي الغنّة فلو أدغمت في الباء لذهبت الغنّة التي فيها بخلاف الباء فانّه ليس فيها غنّة تذهب بالادّغام فكذلك ايضا لا يجوز ان تدّغم الراء في اللام كما يجوز ان تدّغم اللام في الراء لانّ في الراء زيادة صوت وهو التكرير فلو ادّغمت اللام لذهب التكرير الّذي فيها بالادّغام بخلاف اللام فانّه ليس فيها تكرير يذهب بالادّغام فامّا ما روي عن ابي عمرو من ادّغام الراء في اللام في قوله عزّ وجلّ نَغفِر لّكُمْ خَطَايَاكُمْ فالعلماء ينسبون الغلط في ذلك الى الراوي لا الى ابي عمرو ولعلّ ابا عمرو اخفى الراء فخفي على الراوي فتوهّمه ادغاما وكذلك كلّ حرف فيه زيادة صوت لا يدّغم فيما هو انقص صوتا منه وانّما لم يجز ادّغام الحرف فيما هو انقص صوتا منه لانه يؤدّي الى الاجحاف به وابطال ما له من الفضل على مقاربه فان قيل فلام التعريف في كم حرفا يدّغم قيل في ثلثة عشر حرفا وهي التاء والثاء والدال والذال والراء والزاء والسين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء والنون نحو التائب والثابت والداعي والذاكر والراهب والزاهد والساهر والشاكر والصابر والضامر والطائع والظافر والناصر فهي احدى عشر حرفا من

حروف طرف اللسان وحرفان يخالطان طرف اللسان وهما الضاد والشين وانّما ادّغم لام التعريف في هذه الحروف لوجهين احدهما انّ هذه الحروف مقاربة لها والثاني ان هذه اللام كثر دورها في الكلام ولذلك تدخل في سائر الاسمآء سوى اسمآء الاعلام والاسمآء غير المتمكّنة ولمّا اجتمع فيها المقاربة لهذه الحروف وكثرة دورها في الكلام. لزم فيها الادّغام وامّا من اظهر اللام على الاصل فمن الشاذّ الّذي لا يعتدّ به فان قيل فما الاصل في ستّ وبلعنبر قيل امّا ستّ فأصلها سدس بدليل قولهم في تصغيره سديس وفي تكسيره اسداس الاّ انّهم ابدلوا من السين تآء كما ابدلوا من التآء سينا في اتّخذ فقالوا استخذ فلمّا ابدلوها هاهنا من السين تآء صار الى سدت ثمّ ادّغموا الدال في التآء فصار ستّ وامّا بلعنبر فأصله بنو العنبر الاّ انّهم حذفوا الحرف المعتلّ لسكونه وسكون اللام لم يمكنهم الادّغام لحركة النون وسكون اللام فحذفوا النون بدلا من الادّغام ومن ذلك قولهم بلعمّ يريدون بني العمّ قال الشاعر

اذا غاب عنك بلعمّ لم يكن جليدا ولم تعطف عليك العواطف.

ومن ذلك قولهم عَلْمآء بنو فلان يريدون على المآء. قال الشاعر

غداةَ طفَتْ عَلْماء بكرُ بن وائل وعُجْنا صدورَ الخيل شَطْرَ تميمِ

يريد على المآء وهذا كلّه ليس بمطّرد في القياس وانّما دعاهم الى ذلك كثرة الاستعمال وهو من الشاذّ الّذي لا يقاس عليه فاعرفه تصب ان شآء الله تعالى

تمّ
كتاب اسرار العربيّة والحمد لله ربّ العالمين
وصلّى الله على سيّدنا محمّد خير خلقه
وعلى آله وعترته الكرام اجمعين
وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوّة
الّا بالله العليّ العظيم

الطبعة الاولى

نقله من النسخ الموجودة وصحّحه العبد الفقير العالم خريستيان فريدرِخ سَيْبُلْد الألمانيّ والنسخة الاولى هي لشيخي العزيز المدرّس العلّامة بدار فنون العلوم طوبينكة الهمام البرت صوسين اخرجها من دار السلام بغداد وهي فاخرة قديمة والنسخة الثانية برلينيّة متأخّرة والثالثة والرابعة مغربيّتان محفوظتان بالمكتبة الملكيّة الّتي بالقصر المشهور باشكوريال بديار الاندلس

فهرس هذا الكتاب

		وجه
الباب الاوّل	باب علم ما الكلم	٣
الباب الثاني	باب الاعراب والبناء	٩
الباب الثالث	باب المعرب والمبنيّ	١١
الباب الرابع	باب اعراب الاسم المفرد	١٦
الباب الخامس	باب التثنية والجمع	٣١
الباب السادس	باب جمع التانيث	٣٦
الباب السابع	باب جمع التكسير	٣٨
الباب الثامن	باب المبتدا	٣٩
الباب التاسع	باب خبر المبتدأ	٣١
الباب العاشر	باب الفاعل	٣٤
الباب الحادي عشر	باب المفعول	٣٧
الباب الثاني عشر	باب ما لم يسمّ فاعله	٣٨
الباب الثالث عشر	باب نعم وبئس	٤١
الباب الرابع عشر	باب حبّذا	٤٥
الباب الخامس عشر	باب التعجّب	٤٧
الباب السادس عشر	باب عسى	٥٣
الباب السابع عشر	باب كان وأخواتها	٥٥
الباب الثامن عشر	باب ما	٥٩
الباب التاسع عشر	باب إنّ واخواتها	٦١
الباب العشرون	باب ظننت واخواتها	٦٤
الباب الحادي والعشرون	باب الإغراء	٦٧
الباب الثاني والعشرون	باب التحذير	٦٨

الباب الثالث والعشرون	باب المصدر	٦٩
الباب الرابع والعشرون	باب المفعول فيه	٧٣
الباب الخامس والعشرون	باب المفعول معه	٧٤
الباب السادس والعشرون	باب المفعول له	٧٦
الباب السابع والعشرون	باب الحال	٧٧
الباب الثامن والعشرون	باب التمييز	٧٩
الباب التاسع والعشرون	باب الاستثناء	٨١
الباب الثلثون	باب ما يجرّ به في الاستثناء	٨٣
الباب الحادي والثلثون	باب ما ينصب به في الاستثناء	٨٥
الباب الثاني والثلثون	باب كم	٨٦
الباب الثالث والثلثون	باب العدد	٨٧
الباب الرابع والثلثون	باب النداء	٩٠
الباب الخامس والثلثون	باب الترخيم	٩٥
الباب السادس والثلثون	باب الندبة	٩٨
الباب السابع والثلثون	باب لا	٩٩
الباب الثامن والثلثون	باب حروف الجرّ	١٠٣
الباب التاسع والثلثون	باب حتّى	١٠٥
الباب الاربعون	باب مذ ومنذ	١٠٧
الباب الحادي والاربعون	باب القسم	١٠٩
الباب الثاني والاربعون	باب الإضافة	١١٠
الباب الثالث والاربعون	باب التوكيد	١١٣
الباب الرابع والاربعون	باب الوصف	١١٥
الباب الخامس والاربعون	باب عطف البيان	١١٦
الباب السادس والاربعون	باب البدل	١١٧

الباب السابع والاربعون	باب العطف	١١٨
الباب الثامن والاربعون	باب ما لا ينصرف	١٢٠
الباب التاسع والاربعون	باب اعراب الافعال وبنآئها	١٢٤
الباب الخمسون	باب الحروف التي تنصب الفعل المستقبل	١٢٩
الباب الحادي والخمسون	باب حروف الجزم	١٣١
الباب الثاني والخمسون	باب الشرط والجزآء	١٣٣
الباب الثالث والخمسون	باب المعرفة والنكرة	١٣٤
الباب الرابع والخمسون	باب جمع التكسير	١٣٧
الباب الخامس والخمسون	باب التصغير	١٤٣
الباب السادس والخمسون	باب النسب	١٤٦
الباب السابع والخمسون	باب اسمآء الصلات	١٤٩
الباب الثامن والخمسون	باب حروف الاستفهام	١٥٣
الباب التاسع والخمسون	باب الحكاية	١٥٤
الباب الستّون	باب الخطاب	١٥٦
الباب الحادي والستّون	باب الالفات	١٥٧
الباب الثاني والستّون	باب الامالة	١٦٠
الباب الثالث والستّون	باب الوقف	١٦٣
الباب الرابع والستّون	باب الادّغام	١٦٥

فهرس الغلطات

صفحة	سطر	صحيح	صفحة	سطر	صحيح
١٣	٤	اخصّ	٦٦	٢٤	نصب ان
١٦	١١	الوقف	٦٨	١٩	دأبتُ
٢٤	١١	كانت	٧٣	١	الّذي
—	١٥	يقع	٧٦	١٩	هٰذا
٢٦	٣	جاء هذا الجمع	٨٤	١٨	وتخفيفها
٢٧	٢٤	البقاص	٨٦	٩	إمّا
٢٩	٣	كونه	—	٢٤	ربّ
٣٠	٦	بما	٩٤	١٧	يا اللهمّا
—	١٢	أمارات	—	٢١	يستعمل
—	١٨	انْ	٩٨	٦	اوّله
—	٣٣	لما ذا	٩٩	٨	تجمعه
٣١	٦	عليه	١١١	١٥	المشبّهة
—	١٧	المسئلة	١٢١	١٥	بعلّة
٣٣	٥	وإمّا	١٢٣	٥	الاعجميّ
—	٧ و ١٠	المبتدأ	١٣٠	١٢	ويلمّه
٤٤	١١	وسكون	١٣٣	١٥	يقتضي
—	٢٤	حتّى	١٣٧	٤	سعيد
٤٨	٢٣	من	١٤٠	٦	قرأ ثلثُ عوَرَاتٍ
٥٦	١	انّها	—	٦	جفنات
٧٠	١٥	نحو ما	١٤٤	١١	فردّوا
٦٤	٦	يبيّن	—	٢٠	درع دريع

صحيفة	سطر	صحيح
٤٩١	٥	وُرِّيَة
ـ	٩	المُوَد
ـ	١٣	اَلّذيّا اَلتّيّا
١٤٧	٩	فعيل
١٥٥	١١	فلمّا
١٥٣	٥	السّتون
ـ	١٦	امرأتين
١٥٧	٢١	والسّتون
١٥٨	١٨	يبتدا
١٦١	١٣	عماداً
١٦٨	١٧	ادّغاما
١٦٩	٣	انّ
١٧١	٩	المبتدأ


HYDERABAD STATE LIBRARY

Grammatik und deren mittelalterliche Methode gewiss mit Vorteil benutzt werden.

Den genannten Gelehrten, vor allem den Herren Professoren Dr. A. Socin und Dr. H. Thorbecke nochmals tiefgefühltesten, herzlichen Dank!

Maulbronn, Dr. CHR. F. SEYBOLD.
3. August 1886.

---

des Textes der in diesem Compendium wenigstens nicht zu sehr gehäuften شواهد zu gute kommen zu lassen, [für den zweiten Theil nach Guidi: Gemâleddini Ibn Hišâmi Commentarius in carmen Ka'bi ben Zoheir Bânat Su'âd appellatum p. ٩v Z. 11] die von uns recipierte Lesart vorschlug. Über Ibn al Anbârî's Person verweise ich nur auf Kautzsch a. a. O., sowie auf Košut, fünf Streitfragen der Basrenser und Kufenser, Wien 1877. Es wäre überhaupt zu wünschen dass das grosse Werk des Ibn al Anbârî كتاب الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويّين البصريّين والكوفيّين worauf in unserem Compendium so oft (gewöhnlich nur المسائل الخلافيّة genannt) verwiesen ist, nach der Leidener Handschrift herausgegeben würde. Von eigenen Schriften erwähnt Ibn al Anbârî ٢١ Z. 16 كتابنا الموسوم بالأسماء فى كتابنا الموسوم بالمرتجل فى شرح السبع 12 ,11 .١٢٩ Z شرح الأسماء الطول ١٥٩ Z. 1 كتاب الالف واللام, vgl. noch ١٣٩ Z. 17. Jeder, der die fast durchweg leicht verständlichen, klaren Antworten (immer mit قيل eingeführt) auf die meist knappen Fragen (mit إن قال قائل zu Beginn der Capitel, mit قيل فإن innerhalb derselben bezeichnet) liest, wird dem Urteil Ḥâǵǵî Ḥalfa's I 282 (n. 654) über unser Compendium beistimmen müssen dass es ein تاليف سهل المأخذ وكثير الفائدة sei. Es wird selbst von Anfängern, auch im Orient, als passendes Introductionsbuch in die arabische

Liebenswürdigkeit gab mir derselbe den kostbaren Codex nach Spanien mit, wie er mir denselben bis zu Vollendung der Arbeit zu eingehender Benützung überliess. Bei vorübergehendem Aufenthalt in Paris machte mich sodann Herr Professor Dr. H. Dérenbourg gütigst darauf aufmerksam dass ausser Codex 193 (bei Casiri) auch Codex 88 (was bei Casiri nicht steht) die اسرار العربيّة enthalte; diese beiden ziemlich jungen Codices mit flüchtiger maghrebinischer Schrift, boten doch für den im Ganzen besten Codex Socin 2 mannigfach richtige Lesarten und mussten namentlich auch die grosse Lücke desselben zwischen fol. 67 v. und 68 r. (im wesentlichen c. 42—47) ergänzen. Auch der jetzt in der Berliner Bibliothek befindliche Codex (n. 30) (cfr. kurzes Verzeichniss der Landberg'schen Sammlung arabischer Handschriften von M. Ahlwardt, Berlin 1885) in flüchtiger ziemlich moderner östlicher Schrift bot einzelne gute Lesarten. An der Hand dieser 4 Codices konnte fast überall die richtige Lesung erzielt werden. Für die schwierige Stelle 99, Z. 4, 5 zwischen قلّ und وهو, lassen die beiden Codices Escor. einfach eine Lücke, Cod. Soc. hat (fol. 61 r. 1) الشامتنياه تحمتى وا عيدما وا, Cod. Berol. 30 hat nur الشامتيناه جُمجمتى وا, wofür Herr Professor Dr. H. Thorbecke in Halle, der auch die ausnehmende Güte hatte, die Druckbogen durchzulesen und vielfach seine unerschöpfliche Kenntniss der alten Dichter für Richtigstellung



VORWORT.

Als ich im Frühjahr 1883 beim Abgang von der Universität Tübingen von einem teuren Jugendfreund nach Madrid eingeladen wurde, um in Gemeinschaft mit ihm den Garten Spaniens, das herrliche Andalusien, zu durchreisen, riet mir mein hochverehrter Lehrer, Herr Professor Dr. A. Socin, seinen höchst wertvollen, aus Bagdad mitgebrachten Codex der أسرار العربيّة des Ibn al Anbârî († 577 = 1181), den mein hochgeschätzter Lehrer, Herr Professor Dr. E. Kautzsch (sammt Edition des باب الحال) in ZDMG 24, 331—344 eingehend beschrieben hat, mit dem bis dahin als ausserdem einzig in Europa vorhanden bekannten Codex Escorialensis n. 193 (Casiri I 44) zu vergleichen, und mit rühmlichster Liberalität und bekannter

Druck von E. J. Brill in Leiden.

IBN AL ANBÂRÎ'S

ASRÂR AL 'ARABÎYA

HERAUSGEGEBEN

VON

CHRISTIAN FRIEDRICH SEYBOLD,
Dr. Phil.



LEIDEN. — E. J. BRILL.
1886.

IBN AL ANBÂRÎ'S

ASRÂR AL ARABÎYA.